



الطريق الى التنمية الفاعلة

د. محمد كمال مصطفى

الطريق الى التنمية الفاعلة

د. محمد كمال مصطفى

استشاري إدارة وتنمية الموارد البشرية

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
6	مقدمة
11	الفصل الأول: مفاهيم اساسية للتنمية الفاعلة
33	الفصل الثاني: حقوق وواجبات الانسان
53	الفصل الثالث: الديمقراطية والمجتمع المدني والتنمية
83	الفصل الرابع: التمكين والتنمية
129	الفصل الخامس: الثقافة والوعي
159	الفصل السادس: راس المال الاجتماعي وتدعيم التنمية والمجتمع المدني
179	الفصل السابع: معا لتدعيم التنمية
199	المراجع

قبل أن نبدأ

- لا تقدم دون نهضة ولا نهضة دون تنمية فاعلة، ولا تنمية فاعلة دون تحكيم للعقل، ولا تحكيم للعقل قبل صحوته، وصحوة العقل هي رفض الخرافة، والخرافة هي ربط المسببات بغير أسبابها.
- التخلف يحدث عندما يتم تعطيل العقل، وتعطيل العقل يحدث عندما يتم تسويق الأفكار استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في الماضي .. أو عندما تحكمتنا سياسات ثبت عدم فاعليتها وفشلها في تحقيق الأهداف.
- لا لكل ما يخالف الواقع، ونعم للأفكار الدافعة التي تمثل حقائق مؤكدة تتفق مع ما نحن فيه، نعم لكل ما يأتي من المعاشية والمعاناة ومواجهة الواقع بالإبداع والابتكار من خلال العقل الذي أودعه الله رؤوسنا من أجل التنوير والانطلاق نحو آفاق أوسع.
- العقل هو الفعل الهادف القائم على التخطيط المسبق الذي يستند إلى إدراك الواقع وفهمه وتفسيره استناداً إلى العلم والمعرفة، وأن الهدف الأعظم للعقل هو تطوير الواقع نحو الأفضل.
- لا بديل للتقدم ولا حلول للمشاكل إلا بالعلم لأن العلم هو زاد العقول، وهو الطريق الوحيد لانتلاف العقول لأن الجميع يقبلون بنتائجه، ولأن المنهج العلمي هو المنهج الوحيد الذي يطالب بحرية العقل وتحريره، ولا تقدم دون استقلال الفكر وحرية الرأي.
- لا تنمية فاعلة دون الحد من النمو السكاني.

مقدمه

الفاعلية هي تحقيق الأهداف، والأهداف نتائج مطلوب تحقيقها في المستقبل، أو بالمعنى الأدق في نهاية فترة زمنية محددة .. لذلك فقد آثرت أن اختار عنوان هذا الكتاب **"الطريق إلى التنمية الفاعلة"** .. لكي أبين بشكل أو بآخر كيف يكون السبيل إلى تحقيق أهداف التنمية في نهاية الفترة الزمنية المحددة لها، بحيث لا يحدث لها أو ينتج عنها أي انحراف لا في الزمن بما يعنى تأخير حدوث نتائج التنمية، ولا في كم النتائج المستهدفة منها ..

فأفة التنمية في معظم الأحوال هي أنها تواجه مشاكل الزمن عندما تبدأ فيه، أو تحتاج لتنفيذها وتحقيق نتائجها إلى وقت أطول عن ما كان يجب أن تتم من خلاله، ومشاكل الكم عندما لا يتم إنجاز العدد المستهدف من المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تضمنتها خطة التنمية، ومشاكل الكيف عندما لا تحقق نتائج التنمية مستويات الإشباع المطلوبة واللازمة للمجموعات المستهدفة منها، أو تتحرف تكلفة إنجازها بالزيادة غير الواقعية وغير المبررة عن حقيقة ما كان يجب أو يمكن أن تتكفله لأسباب نقص الخبرات، وقصور الوعي، وانتشار الفساد، وافتقار، وانعدام القوة الدافعة لإحداثها .

وأيا كانت الأسباب التي تؤدي إلى قصور فاعلية التنمية .. فإن نتائج هذا القصور في غالبيته يعنى الحرمان من التقدم، والانتظار في دائرة التخلف سنوات مضافة، قد يعاني منها الناس من نقص الحاجات، وافتقار العدالة الاجتماعية للغالبية منهم نتيجة صعوبة حصولهم على الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للحياة، وانعدام الفرص المتكافئة أمامهم .. أو حصولهم على حق التمكين .. ومن ثم تآكل وتناقص قدرتهم على تفعيل التنمية مرة ثانية لإصلاح ما فات.

لذلك لا بد وأن يكون هناك طريق أمثل لتحقيق التنمية الفاعلة التي تتحقق دون انحراف لا في الزمن ولا في الكم ولا في الكيف .. التنمية التي تحقق الإشباع، وتسد الحاجات، وتصل بالغالبية من الناس إلى ما بعد العدالة الاجتماعية لتحقيق لهم جودة الحياة بالتمكين لكل القادرين، وبالرعاية لكل غير القادرين .. هذا هو موضوع الكتاب **"ما هو الطريق الأمثل للتنمية الفاعلة"**، التي يصفها الكتاب

بأنها التنمية الشاملة، والمستقلة، والمستدامة، والقادرة على إحداث تحول نوعي يُحدث نمط حياتي أرقى من النمط السائد لحياة الناس.

هذا الطريق هو أن تتم التنمية في إطار نظم ديمقراطية، ودولة تؤمن بحقوق الإنسان وتسعى إلى تطبيقها كوحدة واحد متكاملة، ومجتمع ينظم نفسه من خلال مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني، والأهم هو أن تتم هذه التنمية في إطار ثقافة دافعة استندت إلى وعي صادق وكامل، وعقل ناقد، وتفكير عقلائي امتزجوا جميعاً وتفاعلوا معاً وتولد عنهم قوة دافعة للتنمية تجعلها فاعلة .. حيث لا طريق لفاعلية التنمية أو للتنمية الفاعلة غير ذلك .. فالاعتراف بحقوق الإنسان كاملة وحمايتها واعتبارها ثقافة إيجابية وقوة دافعة في المجتمع هو أن العوامل التي تشمل القوة الدافعة للتنمية، وكذلك الديمقراطية كنمط حياة وسلوك يقوم على تداول السلطة، وتداول المعرفة، وتداول المعلومات، والشفافية والمصادقية، والحوار الآمن، وقبول المحاسبة، وحق الاختيار، وحرية الاختيار، والاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة ، تضمن حدوث الضبط الاجتماعي وفقاً لمعايير يقبل بها الجميع، وهو ما يعنى توفير أكبر قدر من حماية المجتمع من تزايد الانحرافات والمعوقات ليس فقط تلك التي تواجه التنمية، بل كل العقبات التي يمكن أن تواجه كل أنظمة المجتمع أيا كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

وإلى جانب ما سبق لا يمكن أن نغفل أن المجتمع المدني هو السبيل الأمثل لأن يتحول المواطن من المواطن السلبي (الرافض غير المشارك) إلى المواطن المشارك الداعم .. فالتنمية مشاركة، والمشاركة فعل إيجابي يقوم على الإضافة بالفكر والجهد في الوصول إلى القرار الرشيد ومتابعة تنفيذه وتقييمه، وتحمل المخاطر المرتبطة به، والمشاركة في نتائجه وعوائده .. وكذلك الثقافة والوعي إذا ما تم تشكيلهم اعتماداً وانعكاساً لقيم الديمقراطية والإيمان بحقوق الإنسان تولدت الرغبة في المشاركة النشطة في التنمية، وكانت القوة الدافعة للإنجاز لهذا المجتمع في أعلى درجاتها، بل وكانت قادرة ليس فقط على تفعيل التنمية، ولكن على إحداث تعظيم تحولات القيمة للموارد المتاحة والممكنة، وتعظيم إنتاجية الأفراد، وتحقيق أعلى درجات التقدم.

لذلك كان هذا الكتاب الذي ينقسم إلى سبعة فصول تغطي بشكل أو بآخر ما أعتقد أنه أهم المفاهيم الأساسية في التنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني والتمكين والثقافة والوعي .. حيث يتناول العلاقة بين هذه المتغيرات ودورها وتأثيرها الفاعل في التنمية، بما يُظهر ويؤكد أن التنمية لا تكون فاعلة إلا بهم.

وهنا فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب قد أستند في فلسفته على تقديم التصور الأنسب والعلاقة المثلى بين التنمية ومجموعة المتغيرات السابق الإشارة إليها التي يعتقد ويرى الكاتب أنها تمثل الطريق الأنسب لتنفيذ التنمية وتدعيمها، وذلك بعرض النموذج الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والتمكين، والوعي والثقافة، ورأس المال الاجتماعي في تفعيل التنمية وإيجاد القوة الدافعة لها، لتكون مشروعاً قومياً يتبناه المجتمع.

وقد يسأل القارئ وما الهدف من عرض وتحليل ومحاولة تفسير العلاقة بين هذه المتغيرات والتنمية؟ فأقول له "كلنا دون تمييز مواطنون لا هم لنا إلا السعي نحو تغيير الواقع إلى الأفضل، ولا يمكن أن نغير الواقع إلا إذا فهمناه، ولا يمكن أن نفهم الواقع إلا إذا كنا نمتلك آلية تفسيره التي تكمن في المعرفة النظرية والحكمة، ولا يمكن أن نصل إلى تحديد لأبعاد هذا الموقع بدقة إلا إذا تم رصده وتحليله، ولا سبيل إلى الرصد والتحليل إلا بالإدراك السليم له، وإخضاعه للعلم.. ولن يكون ذلك إلا بالوعي الكامل والمتكامل والصادق والناقد والمهاري لكل المتغيرات في هذا الواقع .. وأن يكون تغييره في إطار نموذج مناسب ، قد يكون هذا النموذج هو ما حاولت أن أقدمه من خلال تناول هذه المتغيرات في الفصول السبعة لهذا الكتاب والتي حاولت فيها أن أنقل رسالة إلى القارئ مضمونها أن التنمية ليست مجرد مشروعات اقتصادية وخدمية تنسم بالطموح والقدرة الفائقة على تقديم مجموعة واسعة من المنافع القادرة على سد احتياجات طل الطبقات والفئات في المجتمع التي تسعى إلى تحقيق جودة الحياة ، ذلك أن تحقيق ذلك والنجاح فيه والحيلولة دون الإخفاق أو فشل الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب قولاً واحداً هو المشاركة والإحساس الأكيد والصادق بأن التنمية هي مشروع كل الناس، وإنها لن تتحقق إلا بمشاركتهم الفاعلة .. هذه المشاركة لا يمكن أن تتحقق إلا بالانتماء القائم على الإحساس بالمساواة والعدالة والاحتكام

المطلق إلى معيار الكفاءة .. هذا الإحساس العام والمشارك بين كل أفراد المجتمع، الطريق الوحيد إليه هو تلك الرسالة التي أعتقد في صحتها وهي أن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ليسوا ضرورة سياسية فقط ولكنهم ضرورة اقتصادية، فلن تتحقق تنمية فاعلة وحقيقية ومستقلة ومستدامة دونهم.

ويبقى في النهاية الإشارة إلى أن هذا الكتاب يمثل وجهة نظر لكاتبه أستند إلى الأسس العلمية والمراجع التي تناولت هذه المتغيرات فيما تم عرضه من مبادئ وقواعد تحكم هذه المتغيرات، وإلى الخبرة والممارسة العلمية للكاتب فيما يتعلق بتحليل وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات والنتائج المترتبة عليها سواء على مستوى الواقع أو النظرية.

وإذ أرجو أن يجد قراء هذا الكتاب الكثير من الفائدة بإضافة معرفة جديدة أو إدراك علاقات قد تبدو متباعدة أو متقاربة، فإنه لا يسعني إلا أن أشكر بكل التقدير مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية على إتاحة الفرصة لتقديم هذا الكتاب إلى القارئ العربي.

والله ولي التوفيق ،،،

د. محمد كمال مصطفى

استشاري إدارة وتنمية الموارد البشرية

الفصل الأول:
مفاهيم أساسية
للتنمية الفاعلة

ما التنمية ؟

مفاهيم أساسية في التنمية:

إذا كان مضمون التنمية قد تبلور في معظم أدبياتها على أنه الانتقال المخطط من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل، فإنها بهذا المعنى ستكون أحد هموم الإنسان أو المجتمع منذ بدايات الفكر الإنساني المنظم، وقد تكون المدن الفاضلة التي قدمها العديد من المفكرين في العصور القديمة والحديثة وفي مختلف الحضارات سواء عند أفلاطون في الحضارة اليونانية، أو عند الفارابي في الحضارة الإسلامية، أو توماس مور في الحضارة المعاصرة هي محاولات بشكل أو بآخر لتقديم نماذج لكيفية نقل المجتمع من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل(1).

بل وأيضاً يمكن القول أنه في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي قد قُدمت نماذج جاهزة أمام قادة ومتقفي العالم الثالث على وجه الخصوص، حيث كانت هذه النماذج تحتكم إلى صياغات فكرية ومنهجية لحل إشكاليات التنمية والتخلف، وأنه لم يتم تطبيق المدن الفاضلة في الواقع العملي، وعندما تم تطبيق النماذج الجاهزة التي ارتبطت بصياغات فكرية ومنهجية وإيديولوجية معينة لم تحقق النجاح المستهدف، بل كان نجاحها محدود، ولم يكتب لها الاستمرارية والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستحدثة في عالمنا المعاصر، والتي تبلورت في العولمة أو النظام العالمي الجديد، حيث سقطت صراحة هذه النماذج التنموية، ولكن لم تسقط التنمية كمفهوم يعنى الضرورة الحتمية لانتقال المجتمع إلى الحالة الأفضل، بل وايضا بصورة غير تلقائية ومتعمدة(2).

وعلى الرغم من ارتباط التنمية في معظم دول العالم الثالث بمجموعة من الايديولوجيات والنظم التي اختلفت وتراجعت لتفسح المجال أمام نظم وتجارب وإيديولوجيات مخالفة اعتمدت على الحرية الاقتصادية والنمو التلقائي للأنشطة، وترك الأمور للأليات الطبيعية، ولقوى السوق، ولحركة الأفراد، والتي تبلورت في مفاهيم النمو وليس التنمية، فإن التنمية كمفهوم مازال باقياً بل ازداد قوة أكثر

من ذي قبل ... وقد يرجع ذلك إلى سبب بسيط هو أن النمو عندما يشير إلى التطور الذاتي والطبيعي والتفاني، فهو يعني أن هناك عمليات قائمة تتحرك من تلقاء نفسها، وأن هذه العمليات قد تعترضها صعوبات وعندئذ يتدخل الفرد لإزالة هذه العقبات حتى يستعيد النمو توازنه وسياقه الطبيعي . فهو بهذا المعنى يعني أن هناك وضع قائم معطى السياق والتوازن الطبيعي، وأن هذا الوضع سيتحرك بصورة طبيعية ومرتجة إلى الأمام(3).

أما التنمية كمفهوم فإنها لا تسلم بصلاحيه هذا الوضع القائم لأن يتحرك بصورة طبيعية، لأنه غير صالح أساساً للحركة الصحيحة لأنه متخلف، وأن حركته الطبيعية لن تنتج إلا تخلفاً. لذلك لا بد من التدخل لتغييره ليكون طبيعياً، بحيث إذا تحرك تحركاً طبيعياً يؤدي إلى تحقيق النمو والتقدم. وهذا هو الفارق بين التنمية والنمو، والذي أدى إلى ضرورة أن تكون التنمية مفهوم ثابت، وقائم حتى يتم تغيير الواقع ليكون في إطار السياق الطبيعي الذي يسمح بالنمو المتوازن.

ولكن الجديد في مفهوم التنمية هو أنها قد أصبحت تركز على بناء القاعدة المادية التكنولوجية التي ستدعم كل القطاعات، وتحقق لها التوازن القادر على الانطلاق الطبيعي، وكذلك على تحرير الأسواق وإكسابها القدرة على التفاعل الطبيعي وفقاً لآليات العرض والطلب، وأيضاً على إحداث التفاعلات الإيجابية بين مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية حول أهداف اقتصادية .. وفي نفس الوقت تستبعد من مفهومها تلك العناصر غير الأصلية والتي ترتبط في تحقيقها في الدول النامية بضرورة وجود نظم اقتصادية أو سياسية تقوم على التخطيط المركزي أو الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

لقد أصبح جوهر التنمية وهدفها الاستراتيجي والنهائي ينطوي على إحداث التمكين للأفراد والمؤسسات من خلال المساواة في فرص الحياة، وتوسيع البدائل والاختيارات أمام الأفراد، وتحرير إرادة الإنسان .. وأن آلياتها وأدواتها في الوصول إلى ذلك تدور حول منع الاستغلال بكل صوره، وتفجير الطاقات البشرية الكامنة للإنتاج والخلق والإبداع لتحقيق الإشباع، وأن شروط تحقيقها هو التوازن بين كل القطاعات الاقتصادية، والشمول لكل المناطق والمساحات،

والمساواة بين كل الفئات والأفراد .. الأمر الذي يتطلب وجود مشروع اجتماعي منفق عليه من كل أفراد المجتمع، وشارك في تنفيذه كل فئاته وطبقاته، دون إغفال للمفاهيم والمحددات الأساسية للنمو، والتي تركز على تشجيع أصحاب الدخول العليا والمنظمين والمروجين، وأصحاب الأعمال، والمستثمرين، لأنهم يمثلون القوى الدافعة في التنمية.

شروط ومحددات التنمية:

إن التنمية وفقاً للمفهوم السابق لا يمكن أن تتحقق دون إطار فكري يجيب على مجموعة من التساؤلات التي قد تواجه الأفراد في المجتمع عند سعيهم إلى تحقيق التنمية مثل:

- من الذي سيقود عمليات التنمية؟ ولماذا؟
- أي العلاقات التي ستسود بين القوى الفاعلة في التنمية؟
- وهل هي علاقات المشاركة والتعاون؟ أم هي علاقات التضاد والمنافسة والصراع؟
- ما هي الأسس التي سيتم عليها توزيع عوائد التنمية؟
- كيف سيتم ضمان تطبيق هذه الأسس بأكبر قدر من العدالة والموضوعية والمساواة؟
- ما هي الضمانات التي يمكن توفيرها لعدم توجيه مجموعة المنظمين والمروجين وأصحاب الأعمال والمستثمرين للأنشطة الاقتصادية لمصالحهم الخاصة على حساب المصالح العامة؟
- كيف يمكن إحداث التوازن الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية، والفئات الاجتماعية، عند ترشيد وإصلاح المؤسسات الاقتصادية في المجتمع لتكون منظمات ذات إنتاجية اقتصادية، والفئات الاجتماعية، عند ترشيد وإصلاح المؤسسات الاقتصادية في المجتمع لتكون منظمات ذات إنتاجية اقتصادية عالية.

- كيف سيتم الحد من الأضرار الناتجة عن إصلاح المؤسسات وترشيدها مسارها؟
- كيف يتم توسيع قاعدة المشاركة بين كل أفراد المجتمع، ونجعلها مشاركة فعالة ومثمرة؟

إن الإجابة عن هذه الاسئلة لا تمثل فقط محددات التنمية، ولكن تمثل الإطار الفكري الذي يجب أن يوجد حتى تحقق التنمية أهدافها، لأن التنمية في النهاية ستكون محصلة الجهود البشرية لكل أفراد المجتمع، وحتى تتحقق لابد وأن يتوفر لها ليس فقط تراكم رأسمالي يتمثل في رؤوس الأموال الاقتصادية التي ستترجم الى الاستثمار في مجموعات مختلفة من المشروعات الإنتاجية والخدمية، فهي في حاجة مستمرة إلى توفر أربعة أنواع من رأس المال هي:

1- رأس المال الاقتصادي أو التراكم الرأسمالي:

القادر على بناء القواعد المادية والأصول الثابتة، وتوفير الأصول المتداولة.

2- رأس المال الاجتماعي:

والذي يتمثل في إقامة علاقات مؤسسة رشيدة وفاعلة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية، وبين مختلف المؤسسات الخاصة والعامة والحكومية، وغير الحكومية وصولاً إلى تحقيق مصالح بناءه لكل المؤسسات في المجتمع على اختلاف أنشطتها(4) .. وليس مجرد علاقات بين الأفراد المسؤولين في هذه المؤسسات تحكمها مصالح محدودة، أو أنساق قرابية أو علاقات صداقة.

3- رأس المال البشري:

والذي يعنى بمخزون المعارف والمهارات الكامنة في قوة العمل على مستوى المجتمع ككل والقادر على تحقيق التنمية.

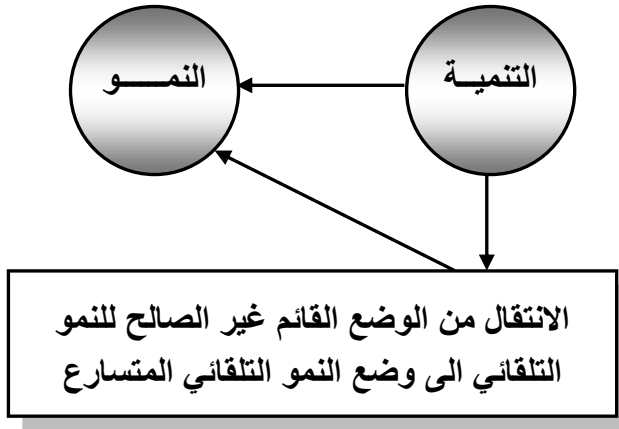
4- رأس المال الفكري:

والذي يتمثل في هؤلاء القادرين على الإبداع والابتكار والمخاطرة

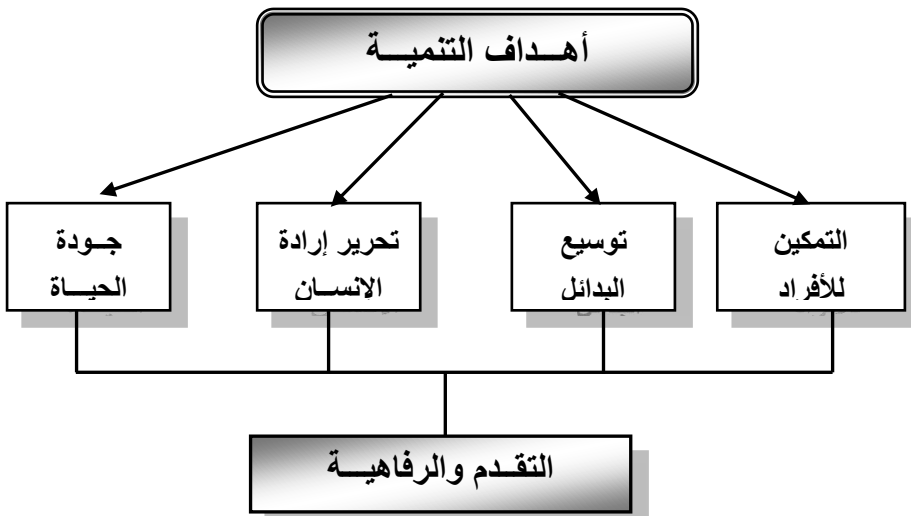
المحسوبة، وعلى إيجاد حلول للمشاكل، وعلى تحقيق أعلى مستويات من الإنتاجية، وأيضاً على إحداث تعظيم تحولات القيمة(5).

هذا وتبين الأشكال التالية مفهوم وأهداف ومكونات التنمية:

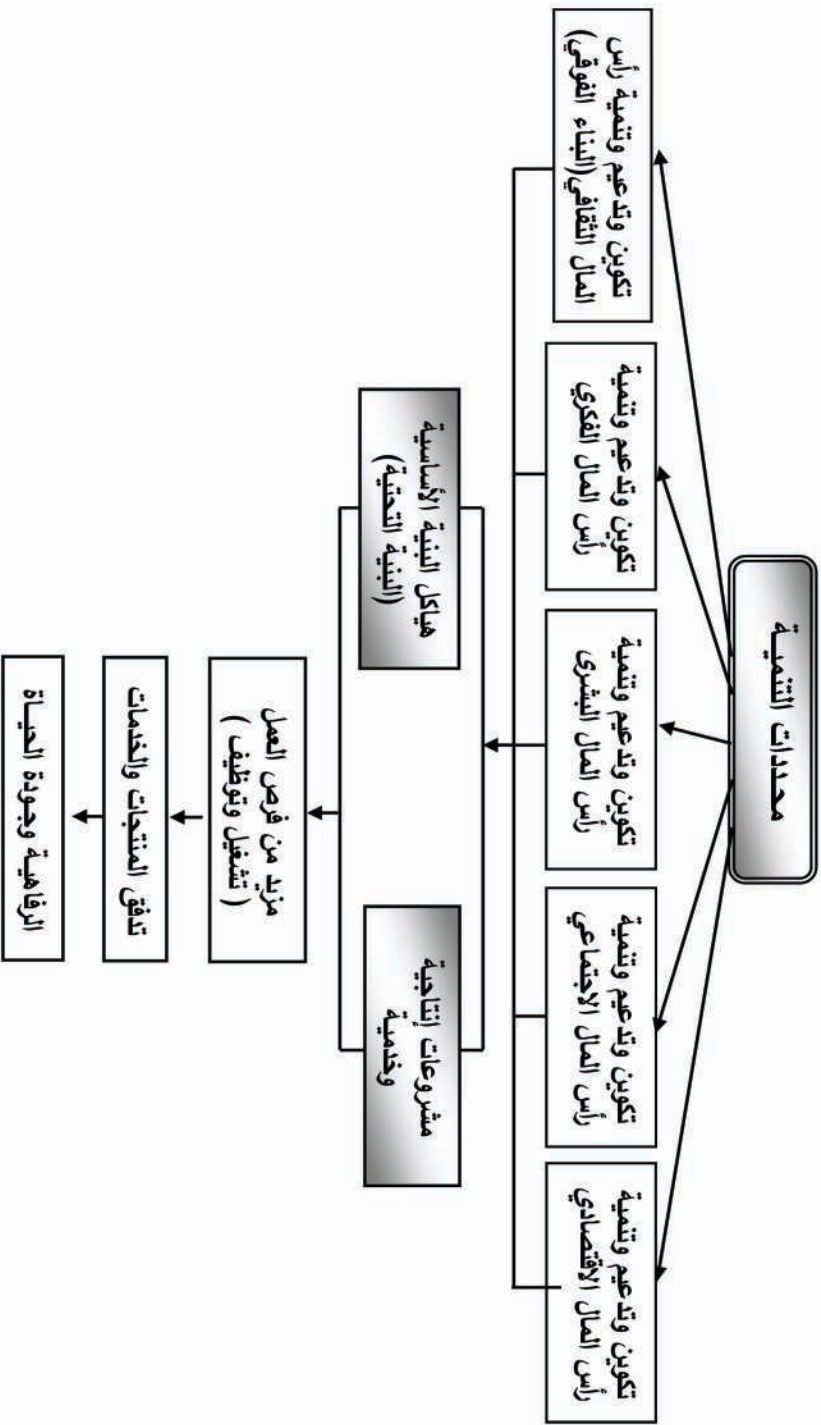
شكل رقم (1) يوضح العلاقة بين التنمية والنمو:



شكل رقم (2) يوضح أهداف التنمية:



شكل رقم (3) يوضح محددات ومكونات التنمية



التنمية البشرية:

لأن التنمية من أجل الإنسان الذي هو المحور الذي تدور حوله كل هذه المفاهيم من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم والنمو المستمر له، وبما يصل به إلى المزيد المضطرب من الاستقرار والسعادة. لذلك فإن كل هذه الجهود التي تتم أو ستنتم في إطار التنمية، لن تستطيع أن تحقق أهدافها في تحقيق الرفاهية والتقدم دون التركيز على محور التنمية البشرية .. التي لا نخطأ القول إذا ما قلنا إن التنمية الحقيقية في أي مجتمع هي التنمية البشرية.

مفهوم التنمية البشرية:

في مفهومها العام هي توسيع الخيارات أمام البشر من خلال بناء وتنظيم قدراتهم، وبمشاركتهم الذاتية في هذا البناء، فهي عملية شاملة لبناء القدرات، تتضمن الصحة والتعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة، وتركز على أهمية التطوير الذاتي للأفراد، وزيادة وعيهم بجهودهم الذاتية، فضلاً عن بناء وتنظيم قدراتهم، وهذه التنمية لا يمكن أن تتحقق للإنسان إلا إذا توفرت له مجموعة من الحقوق(6):

- حقه في الحياة الطويلة نسبياً
- حقه في الحصول على المعرفة
- حقه في توفير الاحتياجات الأساسية

فلا توسيع لاختياراته في الحياة دون هذه الحقوق، وبالتالي فهي تدعم قيمة الفرد، وتجعل منه مكوناً صحيحاً يتمتع بالاستقلالية، والاختيار الحر، والاعتمادية على الذات، في مجتمعه، يكون قادراً على العطاء الإيجابي من خلال أداء فعال وإنتاجية عالية، لذلك فإن التنمية بشكل عام لا تستطيع أن تحقق أهدافها دون جهود التنمية البشرية في إعداد وتكوين ذلك الفرد القادر على المشاركة الفعالة والإيجابية في تحقيق أهداف التنمية، بل وأيضاً القادر على التعامل والاستخدام الرشيد لمخرجاتها ونتائجها.

محاور التنمية البشرية:

تتمثل هذه المحاور في ثلاث محاور أساسية هي(7):

المحور الأول: بناء القدرات:

ويتضمن التعليم، والتدريب، والصحة، مع التركيز على بناء وتنمية المعارف والمهارات، وبالطبع فإن عملية بناء القدرات تأخذ فيها الدولة دوراً فعالاً في إعداد الفرد قبل دخوله إلى سوق العمل، ومن ثم إلى المنظمة التي ستعمل فيها، وأيضاً تأخذ فيها المنظمة دوراً كبيراً في استكمال قدرات هذا الفرد، واستمرارية معارفه ومهاراته، ورعايته صحياً.. وأيضاً يكون للفرد دوراً ملموساً فيها بالعمل على تنمية نفسه ذاتياً، وعلى الحفاظ على طاقاته وتكوينه البدني والنفسي.

المحور الثاني: استخدام القدرات:

وفي هذا المحور يتم تشغيل وتطبيق القدرات التي تم بناؤها في مهام وأعمال يفترض، بل ويجب، أن تتواءم وتتفق تماماً مع المعارف والمهارات التي اكتسبها الفرد أثناء عملية بناء القدرات، وإلا كان ذلك يعنى إهداراً للموارد البشرية المتاحة والممكنة في المجتمع.

المحور الثالث: تحقيق الإنتاجية الاقتصادية العالية:

ويقوم هذا المحور على الاستخدام الأنسب للقدرات بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة، وإلا كان ذلك يعنى أن هناك خلل ما في عمليات المحور الثاني الخاص باستخدام القدرات، أو عدم تناسب بين بناء القدرات واستخدامها، لأن التواءم بين بناء القدرات واستخدامها من المفترض أنه يحقق إنتاجية عالية.

فالدليل على نجاح إدارة الموارد البشرية يتمثل في وجود علاقة طردية بين عوائد بناء القدرات واستخدام القدرات من ناحية، وبين تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من ناحية أخرى، فضلاً عن أن تحقيق الإنتاجية العالية ينعكس بشكل مباشر على تحقيق أعلى دخل للفرد، وهو ما يحقق الرضا للفرد، وزيادة الناتج القومي للمجتمع.

أسس ومبادئ التنمية البشرية:

تتلور هذه الأسس والمبادئ فيما يلي:

المبدأ الأول: استمرارية التعليم والتدريب طوال حياة الفرد الوظيفية:

ويعنى هذا المبدأ بضرورة تقديم جرعات مستمرة من التدريب والتعليم للفرد من بداية دخوله الى الحياة الوظيفية وحتى نهايتها استناداً الى حقيقتين أساسيتين هما(8):

الأولى: أن التقدم العلمي والتكنولوجي عملية مستمرة تؤدي إلى حدوث تقادم في الأساليب والأدوات والتكنولوجيا الحالية، وتقدم دائماً جديداً لا بد من استيعابه، وإلا أصبح الأفراد ومنظمتهم خارج حدود الزمن، وبالتالي فإن استيعاب هذا الجديد يتطلب التنمية المستمرة.

الثانية: أن الفرد تتناقص معارفه التي دخل بها الى المنظمة بفعل النسيان، وأنه حتى يكون مستكماً ولمماً بكل ما دخل به من معارف، لا بد وأن يتم تعويضه لكل ما يفقده منها عن طريق التذكير من خلال التعليم والتدريب المستمر.

المبدأ الثاني: سد فجوة الأداء الناتجة عن قصور في المعارف والمهارات:

كثيراً ما ينخفض الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف، وهنا قد يذكر أن السبب هو افتقاد التدريب، ولكن ليس كل انخفاض في الأداء سببه افتقاد التدريب. فقد يكون السبب هو قصور في المواد أو الأساليب أو الآلات أو الأدوات أو في بيئة العمل الداخلية. وبالتالي لا يكون التدريب سبباً في انخفاض الأداء إلا عندما يكون هناك قصوراً أو نقصاً في المعارف والمهارات الحالية، عن تلك اللازم تواجدها في القائم بالعمل حتى يستطيع القيام به، وهنا يكون التدخل بالتدريب لمعالجة قصور المعارف والمهارات ضرورة لسد فجوة الأداء، أو لوصول الأداء الحالي إلى الأداء المستهدف.

وقد يبدو هذا المبدأ نوع من التفاصيل لآليات تطبيق التنمية البشرية على مستوى المنظمات، وليس على المستوى العام للمجتمع ككل، ولكن أهمية هذا المبدأ واعتباره من المبادئ الأساسية في التنمية البشرية هو أن إغفال المنظمات في المجتمع أياً كان نوعيه نشاطها عن سد فجوة الأداء الناتجة عن قصور في المعارف والمهارات عند تراكمه يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الكلية للاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الناتج القومي.

المبدأ الثالث: تدعيم التعلم:

إذا كان التعلم هو أن تصنع شيئاً لم تكن تصنعه من قبل فإن التدريب هو ترسيخ وتأكيد للتعلم بمعنى أن الفرد عندما يتعلم شيئاً جديداً، فإن ممارسته لخبراته الجديدة لو تم ترشيدها وتقنينها والقيام بها على أسس صحيحة يكون ذلك دعماً للتعلم. ولما كان التعلم عملية مستمرة ودائمة، فإن التدريب يجب أن يكون أيضاً عملية مستمرة وملاحقة للتعلم لتدعمه وتؤكد. وبالتالي لا بد وأن تكون أنشطة تنمية الموارد البشرية هادفة دائماً الى دعم التعلم.

وأيضاً قد تنطبق الملاحظة السابقة على هذا المبدأ، من حيث أنه أكثر ارتباطاً بتطبيقات التنمية البشرية على مستوى المنظمة، ولكن الحقيقة أنه من أهم مبادئ التنمية البشرية على المستوى العام، لأن تدعيم التعلم ليس فقط مسئولية المنظمات تجاه أفرادها من خلال التدريب، ولكن هو مسئولية اجتماعية للدولة تجاه كل أفراد المجتمع، لأنه ينقل المعرفة غير المقتنة، والخبرات غير المنظمة وغير الصحيحة، إلى خبرات مقتنة وصحيحة، بما يؤدي إلى تدعيم وتنمية مخزون العلم والمعرفة لدى المجتمع، وإيجاد رصيد كبير من موارد المعرفة قادر على دعم وتنفيذ كافة جهود وأنشطة وأهداف التنمية .

المبدأ الرابع: التمكين:

إن الهدف الأساسي من عملية تنمية الموارد البشرية هو إحداث التمكين للأفراد العاملين في المنظمة والتمكين هنا، يأخذ مفهوماً واسعاً، لا يقتصر فقط على المعارف والمهارات في تخصص أو عمل معين، وإنما يعني التأكيد على استقلالية الفرد واعتماده على ذاته استناداً الى قدراته، فضلاً عن أنه يسعى إلى

تأكيد مهارات التصرف الإيجابي في الحياة، والقدرة على الإبداع والابتكار.

المبدأ الخامس: العدالة وتكافؤ الفرص:

إن نجاح عمليات الموارد البشرية في تحقيق أهدافها تتوقف بالدرجة الأولى على الاحتكام إلى معيار واحد، هو الكفاءة والجدارة، بمعنى أن تحقيق التمكين للأفراد، ووصول الأفراد إلى الكفاءة والجدارة لا بد وأن يتيح لهم المناصب التي تتناسب مع كفاءتهم، وإلا كانت النتيجة عدم الثقة في عمليات وجهود التنمية البشرية، وصعوبة ترويج أفكارها ومبادئها في المجتمع.

المبدأ السادس: خفض تكلفة العمالة لا يتعارض مع الجوانب الإنسانية:

إدارة الموارد البشرية عند تشغيل عملياتها لها جانبين Hard ويتمثل في العمل على خفض تكلفة العمالة، وسد الاحتياجات منها لكافة أنواعها. والجانب الثاني Soft ويتمثل في التركيز على الجوانب الإنسانية التي تحقق ذاتية الفرد من خلال العمل ... وأنه لا تعارض أو اختلاف بين الجانبين، فالجانب الإنساني يؤدي إلى خفض تكلفة العمل، عندما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد في عمله.

وقد يثار بشأن هذا المبدأ بعض الملاحظات منها أنه يتعلق أيضاً بتطبيقات التنمية البشرية على مستوى التحليل الجزئي، ولكن تتضح أهميته في إطار التحليل الكلي لتطبيقات التنمية البشرية في التأكيد على الجانب الإنساني في التعامل مع الفرد بشكل عام تحقيقاً لمبدأ تأكيد قيمة الإنسان كإنسان، وأيضاً في التأكيد على عدم التعارض بين العمل المستمر على خفض التكلفة من أجل زيادة الإنتاجية الكلية للنتائج القومي، وتأكيد قيمة الإنسان كإنسان، بل نؤكد أن تأكيد الجوانب الإنسانية هو السبيل نحو زيادة الإنتاجية.

المبدأ السابع: أن تجعل الفرد قادر .. ومتمكن .. وميسر:

من أهم محاور العمل والنشاط في مجال التنمية البشرية هو أن تجعل الفرد:

قادر: أكثر معرفة ومهارة.

متمكن: يوظف مهاراته ومعارفه في عمل أو نشاط فعال.

ميسر: يدفع العمل أو النشاط.

وذلك عن طريق:

- وجود نظم اجتماعية وإدارية واقتصادية تجعله قادراً على تحقيق أهداف.
- أن تتاح له المشاركة الفعلية في التنظيم الذي ينتمي إليه.
- أن تتاح له الفرصة الدائمة لتطوير ذاته.

المبدأ الثامن: رأس المال البشرى يتحول الى رأسمال فكري⁽⁹⁾:

رأس المال البشرى هو مخزون المعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد في المجتمع .. والدور الفعال والأساسي لتنمية الموارد البشرية هو كيف تدير رأس المال البشرى في المجتمع بطريقة تسمح له بالتحول الى رأسمال فكري؟ أي أن يكون ليس مجرد مخزون من المعارف والمهارات، ولكن تحويل هذا المخزون من المعارف والمهارات إلى إبداعات بشرية تتمثل في اختراعات واكتشافات وفنون مختلفة تحقق التقدم والرفاهية في المجتمع من خلال التعظيم المستمر للإنتاجية الكلية للمجتمع.

التنمية الفاعلة هي المحصلة النهائية:

يقصد هنا بالتنمية، التنمية الشاملة، والمستقلة، والمستدامة، والفاعلة في إحداث تحول نوعي، وليس مجرد تحسن كمي في حياة المواطن العادي، وكيف أنها ستكون هي المحصلة النهائية إذا ما تم تحقيق كل ما سبق من تفعيل حقوق الإنسان، وحصول المواطن العادي عليها، والقيام بالواجبات المقابلة لها، وتم تطبيق الديمقراطية، وتم إحداث التوازن بين التنمية وبرامجها، وبين نتائجها وعوائدها، وبين حجم السكان المناسب لعدالة الحق في التنمية، وتفعيل مشاركة المواطن العادي.

الأمر الذي يتطلب هنا مناقشة العديد من الجوانب والقضايا المرتبطة بالاتجاهات الحديثة في العلاقة بين التنمية وبين الديمقراطية، والحق فيهما، وانتقال القضايا المرتبطة بهما من المحلية إلى العالمية.

مفاهيم حديثة للتنمية:

فيما يلي بعض أهم هذه المفاهيم:

أولاً، لم تعد التنمية هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والممكنة في حدود المساحة السكانية للدولة، باستخدام الطاقات البشرية المتاحة والممكنة في المجتمع⁽¹⁰⁾ فقط.

ولكنها تعدت ذلك إلى الاستخدام الأمثل لموارد الغير (المجتمعات الأخرى) أفضل من الغير، وكذلك الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية لدى الغير أفضل من الغير، وهو ما يشير إلى انفتاح التنمية إلى خارج حدود المحلية ليتجاوز ربما الإقليمية إلى العالمية⁽¹¹⁾... وقد يكون ذلك هو أحد جوانب عالمية التنمية.

ثانياً، لم تعد التنمية عند تنفيذ برامجها تعتمد اعتماداً كلياً على الموارد والاستثمارات المحلية، وإنما ربما يكون اعتمادها الأكبر على الموارد والاستثمارات الأجنبية، بل ربما قد أصبحت من أهم معايير فاعلية قادة ومسؤولي التنمية هو قدرتهم على جذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل وتنفيذ برامج التنمية⁽¹²⁾، وقد يكون هذا هو أحد أبعاد عالمية التنمية، على الرغم من توجيه بعض الانتقادات لهذا الاتجاه، باعتباره مقيداً لاستقلالية التنمية.

ثالثاً: لم تعد التنمية هي تلك المهمة المعنية بحدوث الإنماء الاقتصادي (مجرد زيادة في معدلات النمو الاقتصادي)، ولكن هي قيام نظام متعدد الأبعاد (سياسي - اقتصادي - اجتماعي - ثقافي) يشمل أعضاء البشرية، (أي الإنسان في كل مكان) من أجل تحسين مستواه، والتوزيع العادل للثروة (عوائد التنمية)، ورفع مستوى قدرات الإنسان، وتوسيع خياراته في الحياة.

وهي بهذا المفهوم تعطي أولوية قصوى لإزالة الفقر، وعدم التمييز بين المرأة والرجل في المشاركة في التنمية وعوائدها، والاعتماد على الذات، والسيطرة على الموارد الطبيعية⁽¹³⁾.

وهي تتناول الإنسان كإنسان دون أي تمييز من حيث المكان والجنس والعرق والثقافة والحضارة، وهو أيضاً ما يشكل أحد معالم عالمية التنمية.

رابعاً: أن الحق في التنمية، والمسئولية عنه، من حيث المشاركة فيه، وتوزيع عوائد التنمية وفقاً لمعايير عادلة، قد صدر في 1986 عن الأمم المتحدة، وأصبح يتسم بالعالمية، واندمج في حقوق الإنسان، بل وأقرت الأمم المتحدة أن تتضمن تقارير متابعة حقوق الإنسان متابعة الحق في التنمية استناداً إلى وجوب أن يتضمن ميثاق التنمية أربعة جوانب أساسية⁽¹⁴⁾ هي:

1- أن تبنى برامج التنمية على أساس الحقوق .. أي تنمية اقتصادية قائمة

على احترام الحقوق، والعدالة، والمشاركة، والشفافية.

2- أن تؤدي التنمية إلى تقليص الفقر.

3- أن تقوم على موثيق وبرامج ملزمة وجادة يقابلها التزام بقبول المحاسبة.

4- أن توضع لها آليات للمتابعة والتقييم (الرقابة).

وهو أيضاً ما يشير بشكل أو بآخر إلى أحد جوانب عالمية التنمية.

عالمية التنمية ماذا؟ ولماذا؟

يمكن أن نستخلص من عرض بعض الاتجاهات الحديثة في التنمية ارتباط هذه الاتجاهات بانتقال التنمية من المحلية إلى العالمية، والتي تعنى بأنها لم تعد قضية محلية أو شأن داخلي، وإنما قد أصبحت مسئولية دولية، وذلك ليس فقط وفقاً لما يؤكد الإعلان عن الحق في التنمية 1986، أو إعلان كوبنهاجن 1995 الخاص بالتنمية الاجتماعية على التأكيد على التزام الحكومات بتعزيز حقوق الإنسان، وحياته الأساسية بما فيها الحق في التنمية، أخذين في الاعتبار التداخل والترابط المشترك بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وكذلك إعلان زعماء العالم في مطلع الألفية الثالثة والذي أكد على⁽¹⁵⁾:

- الالتزام بتعزيز الديمقراطية، وسيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحياته الأساسية المعترف بها دولياً بما فيها الحق في التنمية.
- التأكيد على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان في مجالات الصحة والتعليم وحقوق المرأة والفئات المستضعفة والمهمشة في برامج التنمية.
- استئصال الفقر والجوع، مع الحق في مستوى معيشة لائق، من خلال زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي.

■ تخفيض نسبة البشر الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف ما بين 1990 – 2015.

■ تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، من خلال تدعيم الحق في التعليم.

■ تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

■ تخفيض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة.

■ تدعيم شراكة عالمية في التنمية، من خلال تعميم الاستفادة من التقنيات الحديثة.

هذا بعض من كل كثير يؤكد عالمية التنمية وحقوق الإنسان .. وكيف أنها اهتمام عالمي ..

أما لماذا هذه العالمية؟

لأننا قد أصبحنا في عالم قد اختلفت فيه حدود الزمان والمكان ولم يعد لهما تأثير حاكم .. فأنت تستطيع أن تتصل وأن تتواجد في أي مكان من العالم، وتتفاعل مع أشخاص في أي مكان من العالم وفي أي زمان، دون أن تنتقل إليهم أو أن ينتقلوا إليك، بفعل التقنيات الحديثة لنظم الاتصالات المتعددة. وهو الأمر الذي جعل من العالم قرية صغيرة، ومن ثم فرضت العالمية نفسها، هذه العالمية التي تعنى بالعمل على تنميط وتوحيد النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كل المجتمعات، باعتبار أن العالم قد أصبح ليس فقط مفتوحاً على بعضه البعض من خلال تقنيات الاتصال المتعددة، ولكن يتأثر ببعضه البعض في سرعة شديدة، وهو ما يعنى أن الأضرار التي أصبحت تحدث في مكان ما من العالم قد تتأثر بها العديد من الأماكن الأخرى، ومن هنا كانت العولمة، والنظام العالمي الجديد والذي كان من أهم سماتها عالمية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحق في التنمية، والمجتمع المدني، والانفتاح على ثقافة الغير، مع الحق في الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية واحترامها.

وقد لا يكون الدافع الإنساني فقط هو الذي أدى إلى عالمية كل الجوانب السابقة، ولكن التجارب الإنسانية التي اتسمت بانعدام الديمقراطية، أو الشمولية والاستبداد ودورها في شيوع الفوضى والحروب، والإرهاب، وموجات الهجرة غير الشرعية وضغوطها على المجتمعات الأخرى⁽¹⁶⁾.

والأهم هو الدور الذي يلعبه الفقر في التزايد السكاني غير المتوازن وغير المنضبط، نتيجة فشل وقصور التنمية، وما ينعكس على البيئة العامة للكرة الأرضية من السلوكيات الضارة الناتجة عن التكديس السكاني. (17)

لذلك كان لابد من تناول كل القضايا ذات التأثير الحاكم على حركة الحياة على هذا الكوكب بمنظور عالمي.

الجوانب والقضايا الأساسية لعالمية التنمية:

ترتبط هذه القضايا بعناصر التنمية المستدامة وكلمة المستدامة هنا مستمدة من الديمومة، والتي تعنى عدم احتمال التوقف لأي سبب من الأسباب، وارتباط مشاكل عالمية التنمية بجوانب التنمية المستدامة يرجع إلى ضرورة ليس فقط استدامة التنمية والنمو في مختلف بقاع الكرة الأرضية، ولكن ضمان استدامة الحياة أصلاً على هذا الكوكب.

لذلك تبلورت قضايا التنمية المستدامة في ثلاث قضايا أساسية هي:

1- الأمن:

وهو ما يعنى ضمان الاستقرار (بما لا يعنى الجمود والسكون والثبات) لتنفيذ برامج التنمية، وعدم مواجهتها أية هجوم أو معوقات تؤدي إلى هدمها أو تراجعها .. والسؤال هنا قد يكون ومن أين يأتي عدم الأمن أو عدم الاستقرار؟ والإجابة يأتي في أغلبه من أمرين:

الأول، الصراع على السلطة نتيجة احتكارها، بأنظمة شمولية استبدادية، لا تقبل تداولها، في الوقت الذي يكون فيه أطراف الصراع حكام، ومعارضين غير مؤمنين بقواعد النظام الديمقراطي، بما يعنى أن المعارضة لن تكون أفضل ممن في الحكم فيما يتعلق بالامتثال لقواعد الديمقراطية وقبولها.

ومن هنا يكون عدم الاستقرار، حيث تكون الحواجز المانعة لمشاركة أصحاب المشاريع والطموح المشروع، من قبل مع السلطة الحاكمة التي قد تضع قواعد لا تتفق مع مصالح الراغبين في المشاركة، وإنما مصالحها هي، في الوقت الذي يكون الحل الأنسب هو الاحتكام إلى قواعد الديمقراطية التي يقبلها الجميع، مما

يؤدى إلى إحجام أصحاب هذا الطموح وهذه المشاريع عن المشاركة، التي تكون المعارضة المتطرفة، هي رد الفعل، وتكون ردود أفعالهم نتيجة عدم تحقيق مشاريعهم وطموحهم هو المعارضة المتطرفة التي قد تصل إلى حد الإرهاب في بعض الأحوال .

ولا يعنى ذلك مطلقاً أن كل الإرهابيين هم نتاج لهذا السبب، ولكن يعنى أن عدم إتاحة الفرصة لكل من يرغب في المشاركة وفقاً لقواعد الديمقراطية قد يكون أحد أسباب التطرف الذي قد يؤدى إلى الإرهاب.

الثاني: عندما تتحول أحكام القيم إلى حقائق مطلقة:

بما يعنى أن الذي أؤمن به، واعتقد فيه هو حقيقة بالنسبة لي ولمن يشاركون معي إيماني واعتقادي، وهو في نفس الوقت ليس ملزماً، أو حقيقة بالنسبة لمن لا يشاركك إيمانك واعتقادك، حيث يعنى هذا الاختلاف أن المعتقدات هي أحكام قيم، وليست حقائق إلا لمن يؤمن بها ويعتقها، ولكنها عندما تتحول إلى حقائق يجب أن يتم فرضها بالقوة على من لا يؤمن بها، باعتبارها حقائق مطلقة، يكون ذلك هو قمة التطرف، والإرهاب الذي يهدد استقرار من يختلفون معك في العقيدة. ومن ثم يتم الدخول في صراع قد يهدد الاستقرار في معظم مناطق العالم لأن من يريدون ذلك يريدون فرض عقائدهم كحقيقة ثابتة ومطلقة على كل البشر دون نقاش أو موضوعية.

لذلك كان لابد من عالمية الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحق في التنمية حتى لا يؤدى شيوع الاستبداد، والقهر، وعدم المساواة، والإحساس بالتمييز والعزلة، والجوع والفقر، إلى الوصول إلى افتقاد الإنسان لمعنى الحياة، وإلى تعادل الحياة مع عدمها لديه، فيكون التطرف والإرهاب.

2- البيئة:

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من بيئة طبيعية (الأرض - الماء - والهواء)، وبيئة مشيدة (المباني والطرق ...)، وبيئة اجتماعية (النظم التي تنظم حياة الإنسان)، وقد تكون البيئة الطبيعية هنا هي الموضوع، لأن الإضرار بها قد لا يؤدى فقط إلى إعاقة التنمية، ولكن إلى عدم استمرارية الحياة على الكرة

الأرضية كما سبق الإشارة.

وتأثير الإضرار بالبيئة الطبيعية في المنظورات الحديثة للتنمية قد أصبح أحد أهم معوقات التنمية سواء على المستوى المحلى أو العالمي، وذلك من حيث الآثار السلبية على استنزاف أو الإضرار بهذه الموارد (الأرض - الماء - الهواء). (18)

لذلك كانت عالمية تناول موضوعات البيئة وربطها بقوانين ونظم مشتركة ذات رقابة دولية وإقليمية ومحلية تضمن عدم الإضرار بها بعدم استنزاف أو تلويث الأرض والماء والهواء، واعتبار أن الحق في العيش في بيئة نظيفة أحد أهم حقوق الإنسان، وأحد جوانب الحق في التنمية، ليس بمنظور محلى، ولكن من منظور عالمي.

3- السكان:

لا تنمية مستدامة، ولا عدالة في توزيع عوائد التنمية، ولا ضمان أكيد للمساواة في الحصول على حقوق الإنسان، إلا إذا تم ضبط العلاقة بين الموارد المتاحة والممكنة مادياً وبشرياً، وبين برامج التنمية الشاملة، وعوائدها من ناحية، وبين النمو السكاني من ناحية أخرى⁽¹⁹⁾، ومما سبق الإشارة يجب أن لا يأكل التزايد السكاني عوائد التنمية، ويكون عائقاً في عدالة توزيعها، وعائقاً أمام اضطراد نمو معدلاتها.

والمشكلة السكانية ليست محلية خاصة بالمجتمعات التي اختلت فيها هذه المعادلة بين السكان والتنمية ولكنها مشكلة عالمية تؤثر على استدامة التنمية ليس فقط على مستوى المجتمعات الخاصة بها، ولكن على مستوى العالم أجمع. حيث تكون الدول الأقل نمواً، وذات المعدلات السكانية الأعلى، هي غالباً الدول التي تفتقد إلى الديمقراطية، ولا تسود فيها ثقافة حقوق الإنسان، وهي الأكثر تصديراً للإرهاب، والأهم أنها الأكثر فقراً، والأقل في معدل التنمية.⁽²⁰⁾

ولهذا كانت أيضاً القضايا الثلاث السابقة هي جوانب التنمية المستدامة سواء بمنظور محلى وإقليمي وعالمي.

ومن الملاحظ بكل وضوح مما سبق ذلك الارتباط الوثيق بين كل القضايا السابقة الديمقراطية، حقوق الإنسان والتنمية، الأمن، البيئة، السكان وبين ديمومة الحياة على الكرة الأرضية الأمر الذي أدى إلى عالمية حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية .. والتأكيد على ربط التعاون الدولي، والمعونات الدولية، والتجارة العالمية بمدى التقدم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدى التقدم والنجاح في برامج التنمية المحلية. (21)

وهنا قد يتساءل البعض حول الشك في مدى تفعيل مبادئ هذه العالمية، حيث تسير في العديد من الدول النامية والأقل نمواً من حيث تفعيل الديمقراطية وقواعدها، والتقدم في حقوق الإنسان، بل وحتى نجاح برامج التنمية، والنجاح في ضبط معدلات النمو السكاني بخطى تكاد تكون بطيئة للغاية، وفي الكثير من الأحوال يحدث تراجع عن هذه الأسس والقواعد، في الوقت الذي يبدو فيه أن النظام العالمي يأخذ موقف المتفرج السلبي.

والإجابة ببساطة أن ثقافة العمولة حديثة العهد(22)، وأن النظم الشمولية من القوة بما يجعلها قادرة على تجاهل النظم والقوانين والقرارات الدولية المنظمة لذلك، تحت دعاوى كثيرة مثل قصور النضج الشعبي، والخوف من أن الإرهاب هو البديل، أو صدمة الجرعات الكبيرة من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأيضاً لأن التدخل الدولي في القضايا الداخلية المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، قد يؤدي إلى ضياع الديمقراطية وحقوق الإنسان معاً، مثلما أكدت التجارب الأخيرة في العراق (وإن كان يجب أن يؤخذ هذا الرأي بمزيد من الحذر والموضوعية .. حيث يرتبط الأمر باعتبارات أخرى كثيرة عرقية وإقليمية، ومع ذلك فمهما يطول الوقت نسبياً سينتهي الأمر بمزيد من الديمقراطية أفضل مما كان الوضع عليه).

ولكن في اعتقادي أن تفعيل عالمية حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية الى الدرجة المؤثرة في مسارات هذه الحقوق في الدول التي لا تطبقها عند الحدود المناسبة والمقبولة، مرتبط بأمريين:

أولهما: تأكيد نجاح التجارب الديمقراطية التي أدت إلى حدوث تقدم ملموس ومؤثر في الدول التي أخذت بها، والتي أصبحت ذات تأثير إيجابي في محيطها

الإقليمي والدولي مما سيساعد على انهيار النظريات القديمة التي فصلت بين الديمقراطية والتنمية، وكذلك يساعد على شيوع ثقافة الديمقراطية.

والثاني، الوقت بمعنى أنه لن تمضي ربما عقود قليلة قد لا تتجاوز خمسة عقود، وتتنصر عالمية الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، وذلك عندما ينحسر الإرهاب، والتطرف، والنظم التي تقوم على اتجاهات إيديولوجية، وتسود ثقافة التنوير والديمقراطية وحقوق الإنسان نتيجة عولمة الثقافة وتأكيد وشيوع التواصل العالمي عبر نظم الاتصالات المتعددة، والإعلام المفتوح.

وأيضاً مع الأخذ في الاعتبار أن هناك ربط ما، حتى وإن كان يبدوا ضعيفاً بين التقدم في حقوق الإنسان والديمقراطية، ونجاح التنمية، وبين المعونات الدولية، والتجارة العالمية، سيزداد مع الوقت، ومع زيادة الدول التي تدخل إلى مظلة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم تكون أكثر تفاعلاً مع المجتمع العالمي وأكثر قبولاً واستفادة منه.

وأهم ما نستخلصه من العرض السابق أن فاعلية التنمية أو التنمية الفاعلة ترتبط بعالمية التنمية بمعنى التفاعل الإيجابي مع مختلف دول العالم ليس فقط في إطار تبادل تجارى، أو جذب للاستثمارات، وإنما التفاعل كجزء من النظام العالمي الذي يحكمه ليس فقط قواعد اقتصادية وسياسية ولكن وهو الأهم قوانين ومواثيق وعهود دولية سيتم تناولها بقدر أكبر من التفصيل في الفصل التالي .. والأكثر أهمية في هذا الصدد أن فاعلية التنمية أو التنمية الفاعلة ترتبط بالتنمية المستدامة التي لا تتوقف عن استمرارية النمو، وأن هذه التنمية المستدامة ليست محلية النظرة، ولكنها عالمية النظرة من حيث عدم الإضرار بالبيئة، والضبط السكاني، وربط فاعلية التنمية بالحد من الهجرة غير الشرعية للدول المتقدمة من خلال نجاح التنمية المحلية في إيجاد فرص عمل حقيقية تحقق دخل مادي للشباب الذى يتطلع للهجرة يجعلهم لا يلجئون إلى المخاطر المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، وأيضاً وهو الأهم ذلك الارتباط الذى يبدو وثيقاً بين فاعلية التنمية وحقوق الإنسان باعتبار أن الحق في التنمية كما أقرته حقوق الإنسان والعهد الدولية يؤكد على هذه النظرة .

الفصل الثاني: حقوق وواجبات الانسان

حقوق الإنسان والتنمية

كان واضحاً عند تناول التنمية الفاعلة مدى ارتباطها بحقوق الإنسان والديمقراطية .. على الأقل من خلال مدى ارتباط هذه الفاعلية بضرورة ارتباطها بالنظرة العالمية والشاملة إلى أن الإنسان لا يعيش وحده في هذا العالم بمنظور محلي في مكان محدود، مسئول عن تنميته وإحداث الرفاهية فيه من خلال سكانه فقط، ولكن جهوده في إحداث تنمية مكانه أو مجتمعه مرتبط بشكل أو بآخر بالعديد من الاعتبارات الذي تم بيانها في الفصل السابق .. والتي كان من أهمها مدى ارتباط هذه الفاعلية بعالمية حقوق الإنسان والديمقراطية .. لذلك سنعرض في هذا الفصل ما هي حقوق الإنسان ومدى أهميتها.

الإنسان هو أنت وأنا وهي وهو ونحن، نتشارك معاً في هذا الكوكب الذي نولد على بقاعه المختلفة أحراراً متساويين، ليس لنا فيه إلا السعي الجاد من أجل الرفاهية لنا جميعاً، ولأننا جميعاً متساوون وأحرار ونتشارك معاً، أو يجب أن نتشارك معاً من أجل الرفاهية والسعادة والأمن لنا جميعاً، كان لابد من الحفاظ على ديمومة الحرية والمساواة من أجل الحياة الكريمة للإنسان أيا كان مكانه أو لونه أو جنسه أو عقيدته أو عرقه، لأن عدم الحفاظ عليهما (الحرية والمساواة) ودعمهما وتنميتهما معاً، سيؤدي إلى الصراع والهمجية والحقد والإرهاب الذي يهدد ليس فقط الرفاهية للجميع، بل قد يهدد البقاء الإنساني ذاته، لذلك كانت حقوق الإنسان التي تمثل ذلك التراث الإنساني المشترك، والإطار الذي يساعد الناس على حماية أنفسهم من الأذى.(23)

ما هي حقوق الإنسان؟

كان أبرز أشكال التعاون الإنساني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي كان من أهم دوافعها تأكيد التمايز العنصري والعنصري لجنس على الأجناس الأخرى، هو التعاون الإنساني في إصدار الأمم المتحدة الوليدة المنشأة (1945) في ذلك الوقت للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، الذي أكد في بدايته

على أن الحقوق التي وردت في هذا الإعلان، هي مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنساناً، حيث يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الأخاء. (24)

وبالتالي فقد أكد أيضاً هذا الإعلان أن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان واعتبارها حقوقاً غير قابلة التنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب. (25)

وأساس هذه الحقوق هو تحريم الاعتداء على الحياة الإنسانية (الإنسان كإنسان) إلا لأسباب يحددها القانون، وذلك استناداً إلى الحق في الحياة والأمن، حيث تنقسم هذه الحقوق إلى مجموعة من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإلى حقوق فردية وأخرى جماعية. (26)

ومضمون هذه الحقوق الذي يجب أن يشترك فيها كل البشر، ليس فقط ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، ولكن كل المواثيق الدولية التي جاءت بعد هذا الإعلان، والتي أصبحت تشكل في مجموعها القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث **تغطي معظم هذه الحقوق الجوانب التالية:** (27)

- المساواة أمام القانون، والحق في الحرية والكرامة الإنسانية، والسلامة الشخصية.
- الحق في ضمانات قانونية ضد القبض التعسفي والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية والمهنية، أو الحاضنة من الكرامة الإنسانية.
- الحق في حرية الفكر والرأي والمعتقد، والتنقل، وإصدار الصحف.
- الحق في المشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص في العمل العام وإدارة شؤون الدولة.
- المساواة أمام القانون.
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تمثلت في حق الرفاهية، وحق التعليم، وحق التمتع بمنتجات العلم والثقافة، والرعاية الصحية، والمسكن الملائم، والحق في سلامة الجسم،

والحق في الحياة الكريمة اللائقة، والحق في حرية الانتقال، والحق في تكوين التنظيمات النقابية.

■ والحق في تكوين الأسرة والزواج، وحق العمل، والملكية، وحق الحماية القانونية والمحاكمة العادلة، وحق التمتع بالجنسية.

وقد تكون هذه الحقوق السابقة حقوقاً على مستوى الفرد، كفرد يجب أن يحصل عليها في أي مجتمع، بمعنى أنه يمكن بل يجب أن يطالب بها ويدافع عنها كفرد بالوعي، والتمسك بها، وتشكيل المنظمات المدنية التي تدافع عنها، والانضمام إليها والتفاعل معها. ففي نفس الوقت توجد حقوق إنسانية جماعية، أي تتم المطالبة بها والدفاع عنها على مستوى المجتمع ككل، أو على مستوى فئات منه، من أهمها وأبرزها الحق في الديمقراطية، والحق في التنمية، والحق في بيئة نظيفة، كحقوق جماعية شاملة، ومنها حقوق جماعية على مستوى فئات معينة من أهمها حقوق المرأة، والطفل(28)، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، فإنه يجب الوعي والمطالبة بها، والدفاع عنها من خلال إنشاء وتدعيم وتنمية منظمات المجتمع المدني، التي يجب أن تشكل القطاع الثالث القادر على تنظيم المواطنين العاديين لإحداث التوازن بين القطاع الأول الحكومة بكل أجهزتها، والقطاع الخاص بكل قدراته وإمكاناته، هذا التوازن الذي قد يؤدي إلى إنصاف المواطن العادي، والحصول على حقوقه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

عالمية حقوق الإنسان:

إن معظم إن لم يكن كل حقوق الإنسان التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بها، قد وردت في مضمونها وليس بنصوصها في الأديان السماوية وغير السماوية، وأكدت عليها العديد من المذاهب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو أول ما يؤكد عالميتها. أما أهم ما يؤكد ليس فقط عالميتها بل والالتزام بها أنها بدأت بإعلان عالمي صادر عن كل الدول التي كانت منضمة إلى منظمة الأمم المتحدة في عام

1948، ليلي ذلك العديد من الجهود ذات الصبغة العالمية والتي يتمثل أهمها في: (29)

- العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- هذين العهدين الذين بجانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) قد أصبحوا يشكلون الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة متخصصة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.
- الإعلان العالمي للحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب (1986).
- تأكيد زعماء العالم في مطلع الألفية الثالثة على ربط أهداف الألفية الثالثة بتدعيم حقوق الإنسان في كل دول العالم.
- التأكيد في كل المؤتمرات العالمية لحقوق الإنسان والتي تعقد في مختلف دول العالم وعلى فترات متتابعة على مبدأ عالمية حقوق الإنسان.
- تطوير نظم تدعيم حقوق الإنسان الخاصة بانتشار ثقافتها، ورقابتها سواء على المستوى الدولي والإقليمي والمحلى (نظم المراقبين الخاصين بكل حق من حقوق الإنسان .. في إطار جهود منظمة لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة).
- إنشاء العديد من الدول للمجالس القومية لحقوق الإنسان.
- الربط والتعاون والأشكال المختلفة للتشبيك بين منظمات المجتمع التي تعمل في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.
- وجود ما يعرف بثقافة حقوق الإنسان، وأدبيات حقوق الإنسان، ووثائق ومرجعيات حقوق الإنسان.

- مشاركة العديد من دول العالم في الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، وذلك من خلال توقيعها على هذه المعاهدات.
- تأكيد الاتحادات الدولية الإقليمية على الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية كأهم شروط الانضمام إليها (الاتحاد الأوروبي).
- إنشاء إدارات متخصصة لتدعيم حقوق الإنسان، في المنظمات الإقليمية، تقوم ليس فقط بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وإنما بصياغة وتفعيل قوانين إقليمية لحقوق الإنسان (جامعة الدول العربية).

هذا بعض من كل ما يؤكد ليس فقط عالمية حقوق الإنسان، ولكن أنها طريق لا رجعة فيه ولا عودة منه، حتى وإن واجه العديد من العقبات في العديد من الدول النامية، والدول ذات الطابع الشمولي وتلك الدول غير الديمقراطية، أو التي تتسم بقدر من القصور أو التخلف في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتلك الدول التي تشيع فيها ثقافة السيطرة والمركزية والفردية وعدم المشاركة.

حقوق الإنسان لماذا؟

أما لماذا حقوق الإنسان؟ فقد سبق الإجابة عن هذا السؤال تفصيلاً من خلال كل ما سبق، فإن لم يكن هناك أسباب لهذه الحقوق غير أننا نولد أحراراً متساويين في هذا الكوكب، علينا أن نسعى فيه نحو تحقيق حياة كريمة نأخذ فيها بقدر ما نعطي من جهد صادق، فهذا يكفي للرد على لماذا حقوق الإنسان؟ وإذا لم يكن ذلك كافياً، فإن الإنسان بدون هذه الحقوق لن يكون قادراً على إعمال عقله بالقدر الذي يكفي ليس فقط لتحقيق الإبداع والتميز، بل لن يكون قادراً على إعمال عقله حتى في الأعمال العادية أو تلك التي لا تحتاج إلى الإبداع والتميز نتيجة شعوره بالقهر والظلم لحرمانه من هذه الحقوق.

والأهم أنه لن يكون مشاركاً إيجابياً بدون هذه الحقوق، ولكن سيكون بدونها منعزلاً مغترباً يشعر بالتهميش والعزلة وعدم القيمة، وأن الحياة لا معنى لها، ولا تستحق أن تعاش.

وهو بهذا الوضع وهذا الشعور لن يكون مواطناً صالحاً (قادراً على التصرف السليم الذي يتسم بالإيجابية)، بل قد يتحول إلى قوة غير فاعلة وغير مؤثرة قد تأخذ أقل القليل وترضى به، في الوقت الذي لو حصل على حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي والمواثيق الدولية، وربما الاتفاقات التي تكون الدولة التي ينتمى إليها قد وقعت عليها، سيعطى الكثير، وسيكون مشاركاً فاعلاً، وسيكون عائد جهده وإعمال عقله على المجتمع أكثر بكثير مما سيحصل عليه من حقوق الإنسان، الذي هي حقوق لصيقة بالشخصية الإنسانية، لا يتم الحصول عليها لا من منطلق أنها منحة أو مكافأة أو مؤشر أو دلالة على التميز، ولكن يتم الحصول عليها نتيجة الصفة الإنسانية .

حقوق الإنسان لمن؟ وعلى من؟

هي حق أصيل لا يجوز التنازل عنه ، أو انتهاكه ، كما سبق الإشارة، ويجب أن تحميه القوانين⁽³⁰⁾، لكل مواطن ملتزم بالقانون، ولا يخرج عنه، وشارك في الاتفاق العام (القوانين والتشريعات والضوابط) بالطرق والآليات الديمقراطية، على المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى الدولة والنظام المسئول عنه، هي حق على المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، هي حق على كل هؤلاء أياً كان، للوفاء بحقوقه كإنسان، تلك الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية، والتي سبق الإشارة إليها، وحمايتها، وصيانتها، وتدعيمها وتنميتها، وديمومتها .

كما أنها حق لكل مواطن غير قادر على المطالبة أو الحصول على هذه الحقوق، على كل مواطن قادر على مساعدته في الحصول على هذه الحقوق.

ومما سبق قد يثار السؤال التالي، وهو وإذا لم يشارك المواطن في الاتفاق العام (القوانين والتشريعات والضوابط) بالطرق والآليات الديمقراطية، فهل يسقط حقه كإنسان في الحقوق التي نصت عليها المواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، والسابق الإشارة إليها.

والإجابة هي لا لن يسقط الحق في حقوق الإنسان بأي حال من الأحوال، ولا لأي سبب من الأسباب، سواء تمت بمشاركة المواطن في الاتفاق العام أو لم

يشارك، وسواء كانت عدم مشاركته لقصور في وعيه، أو عن جهل منه، أو عن عوائق متعمدة، أو غير متعمدة من النظام أو المجتمع، لأن هذا الحق لا يسقط لأى سبب من الأسباب، ولكن على المواطن أن يعرف ويعي جيداً أن أول حقوقه، وأول واجباته كإنسان هو السعي بكل الجدية وكل الإصرار على حق المشاركة الديمقراطية في الاتفاق العام على ضوابط وتشريعات وقوانين الدولة والمجتمع، ليكون هذا هو المدخل الصحيح والفعال، ونقطة البداية الصحيحة نحو المطالبة بباقي حقوق الإنسان .

الحقوق السياسية هي البداية لماذا؟

السياسة في معناها العام هي اقتسام السلطة وتوزيع القوة والنفوذ⁽³¹⁾، وفقاً لقواعد تخضع إلى الحوار الآمن، والمشاركة الفاعلة، والمصادقية، وقبول تداول السلطة، وحق الاختيار الحر، والاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة، وقد لا يقبل البعض بهذا المفهوم للسياسة باعتباره مفهوماً مثالياً لها يقترب جداً من مفهوم الديمقراطية، وقد يكون ذلك صحيحاً باعتبار أن المفهوم الأكثر شيوعاً للسياسة هي أنها، طرق وأساليب السيطرة والتأثير وتوسيع نطاق النفوذ والقوة، وتحقيق المصالح بأقصر الطرق فاعلية وتأثير⁽³²⁾، ولكنى أكثر ميلاً للمفهوم الذى أوردته عاليه، وذلك استناداً إلى أن السياسة يجب أن تتم وفقاً لقواعد الديمقراطية، على الأقل لأن الحقوق السياسية ترتبط في أغلبها بتلك القواعد التي تحكم اقتسام السلطة وتوزيع القوة والنفوذ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر⁽³³⁾.

لذلك كانت الحقوق السياسية هي التي تتيح للمواطن العادي أن يقتسم السلطة والقوة ويشارك فيهما، ويحصل على نصيب منهما .. كيف؟
لأن من يمتلك حق على الآخر يمتلك سلطة عليه بشكل أو بآخر⁽³⁴⁾، وبالتالي عندما يمتلك المواطن العادي حق اختيار من يمثله أو يحكمه، فهو يمتلك سلطة قدومه إلى كرسي التمثيل النيابي، أو كرسي الحكم، هذه السلطة أو هذا الحق هو الذي يحدث التوازن بين كل السلطات التي يملكها الحاكم أو النائب، والتي من المفترض أنها تمارس على المواطن العادي، وبين سلطة المواطن العادي المتمثلة في حقه في أن يختار من يمثله أو يحكمه.

لذلك لو انتهك هذا الحق أو شابه أية شائبة تختل المعادلة بين المواطن العادي والحاكم، وتصبح كل السلطة في يد الحاكم دون أن يكون في يد المواطن العادي شيء، ويكون في رقبته مجموعة من الواجبات التي تتمثل في القبول الجبري لكل سلطات الحاكم.

وبالتالي فإن الحقوق السياسية للإنسان العادي عند ممارستها دون أي شائبة هي السبيل الأمثل للانتقال من المواطن السلبي إلى المواطن المشارك، وهي السبيل إلى عبور المواطن العادي من الإحساس بالتهميش والعزلة والاعترا ب إلى الإحساس بالقيمة والامتلاء بالدافعية نحو العمل الجاد ليس لصالحه فقط، ولكن لصالح المجموع (الصالح العام).

وأيضاً وهذا هو الأهم أن الحصول على الحقوق السياسية هو من أهم أسباب الانتماء. كيف يكون ذلك؟

لأن الانتماء لا يمكن أن يحدث إلا إذا توفرت أربعة شروط أساسية هي:

- 1- أن تكون شريكاً في ثروة الوطن، استناداً إلى معايير واضحة، وذات شفافية ومصداقية، وتستند إلى الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة.
- 2- أن تكون شريكاً في الاختيار والقرار، وفق أسس ونظم تسودها الشفافية والمصداقية الكاملة، والمساواة الكاملة بين الجميع كأبناء وطن واحد عند ممارسة حق الاختيار.
- 3- كلنا أمام القانون سواء، دون أي سبب من الأسباب يعوق ذلك إلا بالقانون ذاته.
- 4- أن تكون آمناً على حاضرِك ومستقبلك، مادمت مواطناً صالحاً (لا تقوم بأي عمل أو سلوك يخرج عن إطار القانون، والعرف، والأخلاق، ولا يتسم سلوكك بالهدم والسلبية).

وهنا نلاحظ أن الشروط الأربعة السابقة هي جوهر وأساس الحقوق السياسية للإنسان، لذلك كانت أهميتها، وضرورة التركيز عليها، واعتبارها نقطة البداية. وبالتالي فإنه لا انتماء دون حقوق سياسية، ولا مشاركة فاعلة دون انتماء وحقوق سياسية معاً.

لذلك تكمن أهمية الانتماء والحقوق السياسية في قدرتهما على تحويل المواطن العادي من السلبية إلى المواطن الإيجابي المشارك، ومن المواطن المفعول به إلى المواطن الفاعل.

حيث لا وعى صادق كامل، ولا تنمية حقيقية دون مشاركة فاعلة، ولا أي مما سبق دون انتماء، ولا انتماء دون حصول المواطن العادي على الشروط أو الحقوق الأربعة السابقة للانتماء.

وببساطة وبدون أي استنكار أو تعجب، لا يمكن أن يحدث تقدم في حياة الإنسان العادي إلا إذا تحول إلى مشارك وشريك فاعل، ولا يمكن أن يتحول إلى ذلك، إلا إذا تحققت شروط الانتماء تحت أعلى قدر من الصدق والمصداقية والشفافية، لأنه لو حدثت وتحققت هذه الشروط الأربعة تحت مظلة من الافتعال وعدم المصداقية، قد يحدث الانتماء، وتحدث المشاركة لمدة قصيرة إلى أن يتم اكتشاف عدم المصداقية، فتحدث الردة العكسية ممثلة في شعور حاد من الاغتراب والإحساس بالعزوف والتهميش والعزلة، ويكون السلوك غير الجاد المصحوب بضعف الإنتاجية والفردية هو السلوك السائد.⁽³⁵⁾

لكل هذا كانت حقوق الإنسان السياسية هي الأكثر تركيزاً، والأكثر أهمية لأنها نقطة البداية نحو جذب الجماهير إلى الاقتناع بالمشاركة الفاعلة.

واجبات الإنسان تسبق حقوق الإنسان:

إذا كان الحق يعني امتلاك سلطة على الآخر، فإن الواجب يعني قبول الحق والاقتناع به والدفاع عنه، والأهم هو أن يكون قبول الواجب عن اقتناع تام، بأن هذا الواجب هو السبيل والطريق إلى الحق الذي يقابل هذا الواجب، وأنه بدون هذا الواجب لا يتحقق هذا الحق. لذلك كانت القاعدة أن الواجبات تسبق الحقوق، وأنه لا حقوق لا تقابلها واجبات، وأنه لا سلطة (حق) دون مسئولية (واجب).

وبالتالي بناء على ذلك فإن موضوع حقوق الإنسان يجب أن يكون له جانبان هما الحق والواجب، ويؤكد ذلك ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(1948) في المادة 29 من إشارة واضحة للواجبات، وإن كان قد حدد هذه الواجبات في ثلاث جوانب أساسية هي(36):

■ على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يوجد فيه، أن تنمو شخصيته نمواً حراً كاملاً.

■ يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط لضمان حقوق الغير وحياته، واحترامها، ولتحقيق المقترضات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

■ لا يصح بأي حال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق (حقوق الإنسان الواردة في الإعلان) ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

وقد يكون ما ورد في هذه المادة من الإعلان إشارة إلى مسؤولية الفرد الذاتية عن تنمية شخصيته في إطار من الحرية، أو على مبادئ تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية، وهو ما قد يتضمن واجب ومسؤولية كل فرد له الحق في أن يتمتع بحقوق الإنسان نحو السعي الجاد لإقامة الديمقراطية التي ستشكل الإطار والمناخ الذي يمكن أن تنمو فيه شخصية الأفراد نمواً حراً.

وكما أكدت هذه المادة أيضاً على مسؤولية الفرد وواجبه نحو الالتزام بالقانون، والعمل على حمايته وسيادته ضماناً لحقوق الغير.

ومن الواضح أن الواجبات السابقة التي تضمنتها المادة المشار إليها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 29) يمكن أن تكون أهم السبل إلى قبول وتحقيق كل الواجبات التي تقابل كل الحقوق التي وردت في الإعلان، لأن واجب العمل على نمو الشخصية نمواً حراً كاملاً، يتطلب كما سبق الإشارة أن يتم هذا النمو في إطار مجتمع ديمقراطي، الأمر الذي جعل من العمل على إقامة الديمقراطية، هو الواجب الذي لا يقابل فقط الحقوق السياسية، ولكن يقابل ربما كل الواجبات التي تقابل حقوق الإنسان.

وحتى لا يتسم ما سبق عن الواجبات التي تقابل حقوق الإنسان بقدر من العمومية أو المبالغة، نتناول فيما يلي كيف أن لكل حق ورد في الإعلان العالمي أو حتى

في معظم المواثيق الدولية والإقليمية والمحلية له واجب يقابله وأن هذا الواجب له جانبان أولهما على الفرد، وثانيهما أو بالتوازي معه على الدولة والمجتمع معاً، وفيما يلي أهم الواجبات التي تقابل أهم حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان وحده وحزمه واحدة يجب أن يتمتع بها الأفراد مجتمعه، فإن الواجبات التي سيتم عرضها تمثل في مجملها أيضاً تلك الحزمة المتكاملة لواجبات الإنسان:

■ **ونبدأ بالحقوق السياسية باعتبارها رمانة الميزان والأساس والمدخل لباقي الحقوق ... ما هي الواجبات التي تقابلها؟ والإجابة هي:**

- أن تعرف أولاً ما هي هذه الحقوق.
- أن تصر عليها كاملة، بمعنى أن تمارسها دون أي تردد، وبكل شجاعة ومثابرة مهما كانت العقبات.
- وأن تكون واعياً عند ممارستها، مالكاً لقاعدة قوية ومتسعة من المعلومات التي تسمح لك بالاختيار الصحيح.
- وأن تكون متابعاً لما يجري حولك، متفهماً له، لتحديد السلوك الصحيح والمناسب لمشاركة فاعلة.

وقد يكون ما سبق أهم الواجبات المقابلة لحقوق الإنسان السياسية على مستوى الفرد، ولكن الأكثر أهمية هو أن يصب الوعي والمشاركة الفاعلة الفردية في إطار جماعي قد يتمثل في أشكال مختلفة أفضلها وأعلىها، أحزاب سياسية تؤمن بالديمقراطية وقواعدها، وأوسطها الانضمام والمشاركة الفاعلة في جمعيات أهلية أي كان نشاطها (حقوق إنسان - بيئة - تنمية - ثقافة -...) وأدناها تجمعات سياسية سلمية مشروعة وشفافة وصادقة وواضحة الأهداف والمطالب.

- **حق المساواة، والتعامل بروح الأخاء ... يقابله واجب أن يؤمن ويتعامل الفرد انطلاقاً من مبدأ قبول الآخر، وتوحيد مستويات التعامل معه أياً كان هو ... وهذا الواجب هو أحد أهم السبل إلى إتاحة الحصول على حقوق الإنسان لكل أفراد المجتمع. وبالطبع فإن الدولة والمجتمع عليهما واجب تأكيد سيادة القانون، والمساواة للجميع أمامه، دون أي استثناء لأي فرد أياً**

كان هو ... والواجب الأهم في هذا الصدد هو أن لا يتم قبول لا على مستوى الأفراد أو المجتمع تقسيم المواطنين إلى مستويات، مواطن عادي، ومواطن أعلى مرتبه أو ممتاز هذا يعامل بطريقة مختلفة عن ذلك.

■ **الحق في الحياة، والحرية الشخصية ...** يقابله واجب الحفاظ على الحياة، وعدم تعريضها للخطر، أو الإهمال في سلامتها، كما أن حق الحرية الشخصية يقابله واجب احترام الحرية الشخصية للآخرين.

■ **حق عدم التعرض للتعذيب والمعاملة الوحشية الحاضرة بكرامة الإنسان ...** يقابله واجب فردى ومجتمعي للتصدي لذلك بالوسائل القانونية دون كلل أو ملل، والأهم هو واجب إحداث السقوط الاجتماعي (النظرة المتدنية من قبل الأفراد والمجتمع لكل من يمارسون التعذيب، أو أفعال من شأنها الحط من كرامة الآخرين).

■ **حق الاشتراك في الشؤون العامة للدولة التي ينتمي إليها الأفراد ...** وعلى الرغم من أنه حق سياسى أو هو أحد الجوانب السياسية، التي سبق تناولها إلا أن تناوله هنا هو تأكيد لما لا يحتاج إلى تأكيد ... وهذا الحق يقابله واجب التمسك بحق الانتخاب، وحق الترشيح (عندما تنطبق معايير الاحتكام للكفاءة)، وواجب الاختيار استناداً إلى أسس موضوعية تحقق الصالح العام.

■ **حقوق الراحة، ووقت الفراغ، وساعات العمل المناسبة، (معايير العمل العادلة كما أقرتها منظمة العمل الدولية)⁽³⁷⁾ ...** يقابلها واجب تقديس وقت العمل بجدية تحقق أعلى إنتاجية ممكنة.

■ **حق الحصول على الاحتياجات الأساسية اللائقة بحياة كريمة للإنسان (المأكل والملبس والسكن ...)** ... يقابله واجب السعي الجاد من قبل الفرد إلى العمل الذي يضمن له الأجر الذي يحقق له هذه الاحتياجات، وواجب الدولة والمجتمع أن توفر فرص العمل ... وقد يدخل في إطار هذا الحق، واجب قد يكون عليه اختلاف، وقد يرى البعض أنه يتعارض مع حق الحرية الشخصية للفرد ... وهو واجب تنظيم الأسرة (أسرة صغيرة تتوفر

لها الاحتياجات الأساسية دون عناء).

■ **حق الحياة في بيئة نظيفة ...** يقابله واجب الحفاظ على البيئة، والابتعاد عن السلوكيات الضارة بها، والوعي بخطورة تلويث الأرض والماء والهواء.

■ **حق العمل ...** يقابله واجب السعي الجاد إلى بناء القدرات العقلية وغير العقلية، وامتلاك المعارف والمهارات اللازمة لأداء عمل محدد بأعلى قدر من الفاعلية والكفاءة، فضلاً عن واجب الرغبة الجادة في البحث عن هذا العمل.

■ **حق التعليم ...** يقابله واجب السعي الجاد إلى المعرفة، وتحويل المعرفة المكتسبة من التعليم إلى المواطنة الصالحة، والتي تعنى بالسلوك الذي يتسم بالإيجابية (الإضافة)، وليس السلبية (السكون والهدم).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن حق العمل، وحق التعليم، يقابلهما واجب من قبل الدولة والمجتمع، بجانب واجبات الأفراد السابق الإشارة إليها بعالية، وهي واجب إتاحة الفرصة المتكافئة للتعليم والعمل.

أما فيما يتعلق بالحقوق الجماعية للإنسان، والتي من أهمها الحق في الديمقراطية، والحق في التنمية، فإن الواجبات تنطلق فيهما من الإحساس بالمسؤولية الجماعية التي تتبلور وتتحول إلى واجب جماعي ومجتمعي للحصول على هذه الحقوق، التي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان المطالبون بها على وعى كامل بأهميتها ودورها ليس فقط في تحقيق الرفاهية، ولكن في تحقيق الإحساس بأن للحياة معنى وأنها تستحق أن تعاش.

والواجبات السابقة بكل أبعادها، يجب أن تكون هي الدور الفاعل لجمعيات حقوق الإنسان، حيث أنها لا تعمل فقط لجلب الحقوق، وإنما لدفع المواطنين إلى القيام بالواجبات المقابلة للحقوق بالتوازي مع جلب الحقوق.

ولكن ما سبق يطرح سؤالاً أساسياً، وهو هل يمكن للمواطن العادي الذي يعاني من البطالة، أو المههدد بفقد وظيفته، والذي قد يعيش في منطقة عشوائية أو شبه

عشوائية، والذي يحصل ربما على تعليم غير فاعل في تكوين سلوك إيجابي، وفي نفس الوقت غير قادر على تقديم إنتاجية مرتفعة، أو حتى مناسبة، نتيجة خلل في تكوينه العضلي والبدني بسبب قصور التغذية أن يمارس الحقوق السياسية السابقة، وأن يقوم بالواجبات التي تقابلها؟

والإجابة بالتأكيد ستكون لا

أما ماذا يكون الحل .. فالحل هو إرادة الديمقراطية، والتمكين، والوعي، والثقافة، وبناء رأسمال اجتماعي فاعل ... وهو ما سيتم تناوله في الفصول التالية.

الدور الفاعل لحقوق الإنسان في التنمية:

أيهما متغير تابع، وأيهما متغير مستقل التنمية أم حقوق الإنسان، بمعنى أيهما يؤدي إلى الآخر؟ أم أن العلاقة بينهما تبادلية؟ أم أن حقوق الإنسان تتضمن حق التنمية؟

إذا تم الاتفاق على أن حقوق الإنسان تتضمن الحق في التنمية، وأن الحق في التنمية يدعم حقوق الإنسان، باعتبار أن الحق في التنمية قد تم التوجه العالمي إليه كحق أصيل، بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، فقد بدأ الإعداد وصولاً إلى الحق في التنمية من خلال لجان وخبراء الأمم المتحدة ومنظماتها بدأ من 1977 وحتى 1986، حيث تم إعلان الأمم المتحدة في ذات السنة عن الحق في التنمية كأحد أهم جوانب حقوق الإنسان كما سبقت الإشارة إلى ذلك. (38)

ومن ثم يمكن القول أن الحق في التنمية والذي تضمن وفقاً للوثائق والبرامج الخاصة به والتي صدرت من الأمم ومنظماتها يؤدي بشكل مباشر إلى تدعيم حقوق الإنسان التي صدرت في الإعلان العالمي والموثيق والمعاهدات الدولية التي أدت إلى تشكيل وتكوين القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي أصبح الحق في التنمية جزء لا يتجزأ منه (39).

وكما سبق الإشارة فإن شرعية الربط بين الحق في التنمية وحقوق الإنسان، أن الحق في التنمية يستند إلى مبدأ أسسه القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو أن المسؤولية الأولى عن احترام حقوق الإنسان والنهوض بها هي مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدولة نحو مواطنيها، في إطار احترام التزاماتها الدولية. (40)

ويؤكد ذلك أيضاً تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1977، بأن التنمية وحقوق الإنسان مفهومان مترابطين، وكذلك يربط القرار رقم 32/130 الصادر من الأمم المتحدة عام 1977 بين الحق في التنمية والنظام الاقتصادي العالمي (41) .. وفي نفس السياق يتضمن إعلان زعماء العالم في مطلع الألفية الثالثة التأكيد على تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما فيها الحق في التنمية (42).

حيث يلتقي الحق في التنمية مع حقوق الإنسان عند مفهوم التنمية البشرية باعتبارها جوهر وأساس ليس فقط التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ولكن باعتبارها أساس حقوق الإنسان، فالتنمية الشاملة والمستقلة والمستدامة لا تتحقق دون حقوق الإنسان والتنمية البشرية (43).

وبالتالي قد لا يكون من المهم البحث في أيهما أكثر تأثيراً أو فاعلية في الآخر حقوق الإنسان أم التنمية، فإن ما سبق يؤكد أن أساس فاعلية المشاركة، وإعداد المواطن ليتحول من المواطن السلبي المستفيد من برامج التنمية (التي ستكون غير فاعلة لسلبيتها) إلى المواطن المشارك الإيجابي، والذي بدوره لا تتحقق فاعلية برامج التنمية، لا يمكن أن يتم إلا إذا حصل هذا المواطن على كامل حقوقه التي نصت عليها القوانين والعهود الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، فالمؤكد أن الفعالية والترابط متبادل بين الاثنين، ولكنهما يتوقفا على مدى تحقيق التنمية البشرية، مما قد يثير تساؤلاً أساسياً، وهو كيف تلتقى كل الأمور السابقة، حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية الشاملة عند مفاهيم وأسس التنمية البشرية؟

العلاقة بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان:

تتضح هذه العلاقة فيما يلي:

أولاً: كل العناصر المرتبطة ببناء القدرات العقلية وغير العقلية ترتبط بشكل مباشر بحق الإنسان في التعليم، وحقه في الصحة، وحقه في البيئة النظيفة، وحقه في مستوى معيشة لائق.

ثانياً: إن استخدام القدرات يتطلب الحق في العمل والتشغيل والحق في الضمان الاجتماعي.

ثالثاً: إن تحقيق الإنتاجية العالية يتطلب حق المشاركة، وحق الاستفادة من التقدم العلمي، وحق التعليم والتدريب المستمر ..

ويؤكد ذلك ويتمشى معه أن دليل التنمية البشرية (والذي يصدر لتقييم جهود التنمية البشرية على مستوى مختلف دول العالم) مكون من ثلاثة عناصر أساسية هي (44):

1- العمر المتوقع عند الولادة، وهو ترجمة مباشرة وغير مباشرة لحقوق الإنسان، بما يضمن له حياة فاعلة لمدة زمنية طويلة نسبياً.

2- التحصيل العلمي، وهو أيضاً ترجمة مباشرة لحقوق الإنسان فيما يتعلق ببناء القدرات التي تمكنه من حق العمل والتشغيل، ومن الإعداد الفاعل لاستخدام قدراته العقلية وغير العقلية في عمل مثمر يحقق الفائدة المزدوجة له من عائد هذا العمل في توفير حياة لائقة له (حق الحياة الكريمة واللائقة)، وفائدة المجتمع من خلال ناتج هذا العمل من سلع أو خدمات يستفيد بها الآخريين.

3- نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار، وفقاً للقوة الشرائية: وهو أيضاً ما يعكس ليس فقط قدرة المجتمع والتنمية البشرية فيه على الاستخدام الفاعل لبناء القدرات واستخدامها، ولكن أيضاً يعكس فاعلية المشاركة في التنمية الاقتصادية.

ليس كذلك فقط بل يستخلص من أدبيات حقوق الإنسان، عند تناولها للتنمية البشرية إن من أهم شروطها المشاركة، والمساواة (الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة)، والاستدامة، على أن تلتقي كل هذه الشروط عند الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتبلور جميعها في الحق في التنمية.

وأيضاً فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة عام 1990 فيما يتعلق بالتنمية البشرية⁽⁴⁵⁾ إلى أنه يجب الأخذ في الاعتبار عند تقديم نتائج التنمية البشرية أن مؤشرات قياسها ليست مجرد متوسطات حسابية، فارغة المضمون بما يعنى افتقاد العدالة والتوزيع المتوازن بين السكان فيما يخص هذه المؤشرات.

وكذلك أشار إلى أن مفهوم المعرفة وأهميتها في إحداث التحول النوعي لأي مجتمع، والذي يجب أن يكون هو مضمون التنمية، أكبر من مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة، وأن مؤشرات العمر المتوقع لا تشمل الصحة النفسية، التي هي أساس القوة الدافعة للتفاعل والمشاركة.

وفي هذا السياق أيضاً فقد أضاف تقرير الأمم المتحدة لعام 1992 عن التنمية البشرية⁽⁴⁶⁾ معياراً ومقياساً رابعاً للتنمية البشرية بجانب المؤشرات الثلاث السابق الإشارة إليهم وهو الحرية السياسية، وأوضح أن أهم جوانب هذا المعيار هو:

- توسيع الاختيارات والبدائل.
- تدعيم حقوق الإنسان.
- الديمقراطية.

ليس كذلك فقط بل أشار إلى العديد من المؤشرات التي يجب أن تضاف لقياس نتائج جهود التنمية البشرية من أهمها: الحرية، وتمكين المرأة، ونظافة البيئة، ومعدلات نمو الدخل، والاتصال بشبكة الأنترنت.

والآن لم تعد التنمية البشرية قائمة فقط على منهج الحقوق، أو منهج الحاجة، بل أصبحت قائمة على منهج يدمج بين الحاجة، والحق والقدرة⁽⁴⁷⁾، ويقترب من الحتمية والضرورة القصوى والملحة لحاجات الفرد والمجتمع، ومتطلبات النهوض بهما، فعلى سبيل المثال لم تعد المسألة مجرد الحق في التعليم، ولكن

ما هو مدى التحصيل المعرفي، ولم تعد مجرد الحق في الصحة ولكن ما هو مستوى هذه الصحة على مدار حياة الإنسان الذي يجب أن تكون طويلة نسبياً، وهذا هو منهج التنمية البشرية الذي يدمج بين الحق والقدرة.

وعلى أي الأحوال، فأياً كانت حقوق الإنسان المرتبطة بالتنمية، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق والعهود المرتبطة به والمكملة له، وإعلان زعماء العالم في مطلع الألفية الثالثة، وبرنامج عمل فينا المرتبط بدعم وتنمية هذه الحقوق، قد أكدوا جميعاً على عالمية حقوق الإنسان، وعدم تجزئتها، وشمولها للحق في التنمية، بما فيها الحق في التنمية البشرية، واعتبارهم وحدة واحدة. (48)

وتأكيداً لما سبق، وإيجازاً له، فإن جوهر وأساس نتائج جهود التنمية البشرية الأربعة (الحرية السياسية، والعمر الصحي المديد، والتعليم، والدخل المضطرد التزايد)، هو جوهر وأساس نتائج الحصول على حقوق الإنسان، وهو أيضاً جوهر وأساس نتائج التنمية الشاملة، فكل المفاهيم والجهود تلتقي عند الحق في الحياة الكريمة اللائمة التي تتسم بالرفاهية والعدل والمساواة والسلام مع الذات والآخر.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحقيق كل ما سبق يتطلب أن توجد ثقافة قبول الآخر، وتوحيد مستويات التعامل معه، في إطار من الأخاء والمحبة، وعلى أساس أنه شريك معي في تغيير حياتنا نحو الأفضل وأن صالحنا مشترك، وأن قوته وتقدمه هو تقدم وقوة لي، والآخر هنا هو الآخر في المطلق بمعنى كل إنسان على وجه الكرة الأرضية، فالتنمية تحتاج إلى المصالح المشتركة من خلال التعاون المشترك، والتبادل المشترك، وحتى يكون هذا التعاون والتبادل المشترك فعالاً، لا بد وأن يتم استناداً إلى إيمان مشترك بحقوق الإنسان بشكل عام، وحق الجميع في التنمية بوجه خاص.

الفصل الثالث:
الديمقراطية والمجتمع
المدني والتنمية

الديمقراطية والتنمية والمجتمع المدني

الديمقراطية ماذا؟ ولماذا؟

الديمقراطية هي الحل؟ .. ما من فرد في مجتمعنا هذا، أو في أي مجتمع يتسم أفراده بحد أدنى من الوعي بشكل عام، والوعي بالحقوق السياسية التي كفلتها المواثيق والعهد الدولية لحقوق الإنسان، أو من مواطن يشارك بشكل أو بآخر في أي شكل من أشكال العمل العام سيأسي واجتماعي وثقافي، ويستند في أعمال عقله إلى الموضوعية والمصادقية، ولا يقوم بتغليب مصالح شخصية له من خلال مشاركته في العمل العام، إلا ويؤمن إيماناً مطلقاً بأن الديمقراطية هي الحل.

ولكن كيف يكون الوعي العام والإحساس المجتمعي المشترك في كل مجتمع أن الديمقراطية هي الحل؟

وكيف يكون وعي المواطن العادي البسيط، الذي قد يكون ربما بعيداً عن الحصول على احتياجاته الأساسية أو حقوقه كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكما تبلورت في القوانين والمواثيق الدولية المنظمة لهذه الحقوق، بأن الديمقراطية تعنى الحرية المسؤولة، والمشاركة الإيجابية، وتحقيق المساواة، وتتيح المساءلة لكل من قبل أن يتحمل المسؤولية؟

كيف يستشعر المواطن العادي البسيط الذي قد يكون أمياً لكل ما سبق؟ وكيف يتبلور وعيه وإدراكه في أن الديمقراطية هي الحل؟

والإجابة هي: إن الإعلام بكل قنواته ومساراته، وبرامجه المتعددة، حتى الترفيحية منها، تشير بشكل مباشر وغير مباشر إلى أن الديمقراطية هي الحل. وحتى لو كان الإعلام في بعض مساراته وقنواته موجهاً أو غير محايد، أو يحاول بث رسائل إعلامية قد تعوق الديمقراطية، إلا أن المحصلة النهائية من مجموع ما يتم بثه من رسائل إعلامية تؤكد بشكل مباشر أو غير مباشر أن الديمقراطية هي الحل، بل ويعمق الوعي العام والمجتمعي بها، من خلال المقارنة بين التقدم والرخاء والرفاهية التي تعيش فيها المجتمعات الديمقراطية،

والتي لا تختفى ولا يمكن أن تختفى فيها مظاهر الحياة والتقدم من البرامج الإعلامية ، وبين مظاهر التخلف التي لا يمكن إخفائها أيضاً من هذه البرامج في مختلف القنوات في زمن السماوات المفتوحة في الدول غير الديمقراطية .

وعبر هذه المقارنة ومن إدراك التفاوت بين هنا وهناك، يتولد الوعي لدى المواطن العادي البسيط من خلال تساؤله عن الأسباب التي أدت إلى هذا التفاوت، ليصل في النهاية أن هذه الأسباب ترجع إلى شعوره بالتهميش والعزلة، وعدم المشاركة لعدم جدية وفاعلية المشاركة، وعدم شعوره بالمساواة، وأنه مواطن أقل شأنًا من مواطنين آخرين يملكون حقوقاً أكثر مما يملك، وأن علاج كل ما يشعر به يكمن في الديمقراطية حتى لو لم يدرك المعنى والمفهوم المحدد لها، فإنه سيدرك، وربما يكون قد أدرك فعلاً أن الفرق بين الذي يشاهده في الإعلام المرئي، وما يسمعه في الإعلام المسموع، وما قد يقرأه في الإعلام المكتوب بين التقدم والتخلف هو الديمقراطية .

ما هي الديمقراطية؟

هي نمط وأسلوب حياة وطريقة في التفكير تقوم على إتاحة الفرصة الكاملة لكل أفراد المجتمع بالمشاركة في كل ما يخص شئونهم، وهي أيضاً سلوك متكرر من الأفراد يقوم على احترام الآخر، وإتاحة الفرصة الكاملة له للتعبير عن ذاته، وتقدير آراءه، بل والأخذ بها إذا كانت صائبة. (49)

إنها نمط وسلوك متكرر لكل أفراد المجتمع يقوم على الموضوعية، ومواءمة مصلحة الجماعة والمجتمع مع مصلحة الفرد، نمط يقوم على احترام المعايير، والضوابط الاجتماعية، بما يؤدي في النهاية إلى وجود مناخ وبيئة داعمة ومحفزة على التقدم والرفاهية (50)

ولكن السؤال الأهم وهو هل يدرك المواطن العادي معنى ومفهوم الديمقراطية على النحو السابق، على الرغم من احتمال إدراكه من خلال الأعلام أن الفرق بين التخلف والتقدم يكمن في الديمقراطية، ويرجع إليها .. والإجابة بنعم لأن مضمون المفهوم السابق والذي قد يبدو مفهوماً مركباً، لا يخرج عن ثلاث كلمات هي المشاركة – التقدم – الرفاهية، وهي أيضاً أمور يستطيع المواطن

العادي أن يدرك أهميتها ببساطة لدورها الفاعل في تغيير حياته نحو الأفضل، دون أن نغفل أن إدراك المواطن العادي لهذه الكلمات الثلاث يمر عبر إيمانه المطلق بأن المشاركة والتقدم والرفاهية لن تتحقق إلا إذا تحققت الشفافية والمصادقية والمحاسبة، وأن ذلك لن يكون إلا إذا كان الجميع أمام القانون سواء. والديمقراطية لا يمكن أن تختزل في نزاهة صندوق الانتخابات الذي يأتي بالحاكم أو النائب الذي يأتي بالإرادة الحرة للناخبين⁽⁵¹⁾ لأنها أبعد من ذلك حتى لو تبلورت أو اختزلت في نزاهة صندوق الانتخابات، لأنها تقوم على مبادئ عشرة هي⁽⁵²⁾:

1- تداول السلطة:

ويكون على كل المستويات، ووفقاً لقواعد تسمح بإتاحة الفرصة أمام كل من تنطبق عليه معايير تولى هذه السلطة بالتقدم، ليكون أحد البدائل المتاحة للاختيار من بينها، وعلى أن تكون هذه المعايير والقواعد موضوعية وغير منحازة لجماعة أو فئة أو حتى تنظيم أو مؤسسة، وأيضاً أن لا تكون مصممة بشكل غير مباشر لشخص معين بذاته.

2- تداول المعرفة:

لأن المعرفة هي أهم مصادر القوة على الإطلاق، ولأن المجتمعات الديمقراطية هي تلك المجتمعات التي يتم فيها اقتسام القوة، يكون من أهم أسسها العمل على تراكم المعرفة وتوليدها وتدعيمها وتنميتها، والأهم هو تسهيل تداولها، وتسهيل الحصول عليها كحق أصيل لكل أفراد المجتمع من خلال نظام فاعل للتعليم، ومؤسسات فاعلة لنشر وتداول المعرفة، وإعلام إيجابي مؤثر في تدعيم المعرفة لدى أفراد المجتمع، ويربط بين المعرفة والديمقراطية، ويرسخ قيم الحرية والمساواة، ويعمق الديمقراطية من خلال تدعيمه وحمايته لحقوق الإنسان.

3- تداول المعلومات:

وتعنى حق معرفة ما يجري من أمور وأحداث في مختلف مناشط الحياة، ويكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حياة المواطن، وذلك من منظور تدعيم مبدأ

المشاركة، وتحويل المواطن من المواطن السلبي (المفعول به) إلى المواطن الإيجابي المشارك (الفاعل)، حيث لا مشاركة دون معلومات وافية عما سيتم المشاركة فيه.

4- الشفافية والمصادقية:

وهما مرتبطان ببعضهما البعض، فالشفافية بدون المصادقية تفقد معناها، هذا وتعنى الشفافية

بأن يكون كل شيء معلن، وأن لا يتم أمر في الخفاء ما دامت الأمور ترتبط بالصالح العام، ولا يؤدي إخفاؤها إلى الإضرار بهذا الصالح، فلا بد وأن تكون كل الأمور معلنة.

والشفافية هنا لا تعنى الإخلال بقواعد السرية المطلوبة في بعض الأمور المتعلقة بالأمن القومي، ولكنها تعنى الوضوح وعدم الإخفاء في كل الموضوعات المتعلقة بالتسيير اليومي لحياة الناس كحد أدنى. وهي أيضاً شرط أساسي للمشاركة الفاعلة، فلا قبول للمشاركة الإيجابية بين طرفين يتعمد أحدهما إخفاء جوانب تتعلق بموضوع المشاركة.

أما المصادقية فإنها تعنى أن كل ما هو متداول من معلومات، وما هو معلن عن الجوانب المختلفة المتعلقة بالتسيير اليومي لحياة الناس استناداً إلى مبدأ الشفافية والوضوح صادق وحقيقي، والحقيقة هنا تعنى مطابقة الواقع، وليس تزييف أو تجميل الواقع، وإنما خضوع ما هو معلن ومتداول إلى الحقيقة والموضوعية.

5- الحوار الآمن:

هو من أهم قواعد وشروط الديمقراطية، لأنه إذا كانت المشاركة هي أساس الديمقراطية، فلا مشاركة دون حوار آمن بين أطراف الحوار، والحوار الآمن يتضمن حق التعبير عن الرأي وتبادلته، وإبداءه دون خوف، فشيوع ثقافة الخوف ما هي إلا نتيجة مباشرة لعدم الحوار الآمن.

ولا يمكن أن توجد الديمقراطية، أو تغرس وتنمو في مجتمع تشيع فيه ثقافة الخوف. ليس كذلك فقط، فإن الذي لا تحاوره لا يشارك، وكذلك الخائف لا

يتحاور، وينسحب، ولا يكون أمامه إلا الصمت والنفق والكذب، وكلها أقصر الطرق إلى السلبية.

6- حرية الاختيار:

أو الاختيار الحر، والذي يعنى بأن لا توضع أي عقبات من أي نوع (سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية) أمام الاختيار الذي يعبر عن الرأي والإرادة الحرة للفرد عند الاختيار، أي كان شكل هذا الاختيار وموضوعه.

ويلاحظ أن حرية الاختيار قد جاءت في الترتيب بعد قواعد خمسة سبقتها لا بد وأن تؤدي إليها، وإن لم تسبقها قد لا تحدث، فتداول السلطة لا يؤدي إلى احتكارها الذي يؤدي إلى قيام من يحتكر السلطة إلى وضع عقبات أمام حرية الاختيار إذا لم تكن في صالح بقاءه في السلطة، وكذلك فإن قصور تداول المعلومات، وتداول المعرفة، ووضع العقبات أمام الحوار الآمن، والأهم هو أن افتقاد الشفافية والمصادقية كلها أمور لا تؤدي إلى حرية الاختيار أو الاختيار الحر، ولكن تؤدي وبشكل مباشر إلى الاختيار الموجه والمنحاز وغير الموضوعي، والذي يكون في النهاية تزييف لإرادة الناخبين موضوع الاختيار الحر.

7- قبول المحاسبة:

من يؤمن بالديمقراطية، ومبادئها، لا بد وأن يقبل أن يحاسب، ولا بد وأن يعرف عن اقتناع أنه لا أحد فوق المحاسبة، والمحاسبة هنا لا تعنى فقط المحاسبة عن استغلال السلطة والنفوذ، ولكن المحاسبة عن الأهداف التي يجب أن تتحقق من خلال السلطة الممنوحة، على أن يكون لهذه المحاسبة قواعد وأصول تخضع للشفافية والمصادقية، وتداول كل من المعرفة والمعلومات المرتبطة بالموضوع الذي تتم المحاسبة عنه.

8- قبول مبدأ المساواة:

الجميع مواطنون متساوون في الحقوق التي أقرتها المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان، والواجبات المرتبطة بهذه الحقوق، وأن الجميع أمام القانون

سواسيه دون استثناء أو تمييز لأي سبب من الأسباب، إلا ما يقرره القانون، ويدخل في إطار هذا المبدأ الاعتراف المجتمعي بحقوق الإنسان، وكما يترتب عليه تحقيق مبادئ أخرى ترتبط بالديمقراطية ارتباطاً مباشراً، وهي العدالة، واحترام القانون، والأهم هو إقرار حقوق الآخرين، بل والدفاع عنها وحمايتها.

9- الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة:

بدون هذا المبدأ قد لا تتحقق الديمقراطية، لأن المبدأ الخاص بحرية الاختيار سيتوقف، ولن يكون فعالاً، لأن حرية الاختيار، لا تعنى الاختيار غير الموضوعي أو الاختيار لغير الصالح، أو لغير من يؤمن إيماناً مطلقاً بالديمقراطية وكل قواعدها ومبادئها، ولكن يعنى الاختيار الموضوعي الذي يستند إلى معيار الكفاءة وحده، دون اعتبار لأية عوامل أخرى (خلفية أسرية – انتماءات قبلية وفئوية ودينية وعرقية وسيطرة دينية، وحتى تحالفات وتبادل مصالح).

وقد يكون هذا المبدأ هو المبدأ أو الشرط الحاكم، الذي بدونه لا تتحقق ليس فقط الديمقراطية، ولكن لا تتحقق التنمية أيضاً، لأنه بدون تفعيل هذا المبدأ، قد يتم اختيار غير الصالحين وغير القادرين على تولى المناصب، ومن ثم يسوء الاختيار، وتفسد قواعده، حيث قد يأتي الاختيار عندما لا يتم تفعيل هذا المبدأ وهذه القاعدة بأفراد قد يعوقون تفعيل ليس فقط قواعد ومتطلبات الديمقراطية، بل قد يعوقون أيضاً حركة التنمية ذاتها، والأهم هو أن عدم تطبيق هذا المبدأ قد يفتح الباب للفساد، أو قد يكون أحد أهم أسبابه.

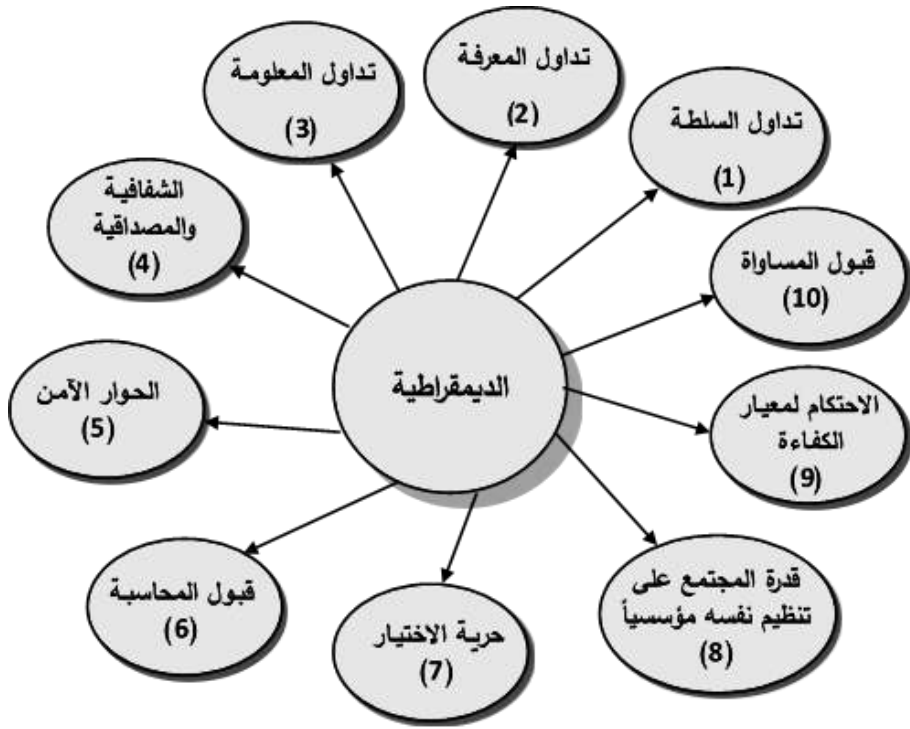
10- قدرة المجتمع على تنظيم نفسه مؤسسياً:

لا يحدث التوازن بين طبقات وشرائح المجتمع، ولا بين قطاعاته الأساسية الثلاثة، الحكومة، والقطاع الخاص، والمواطن العادي، حيث يتحول المواطن العادي في ظل هذا المبدأ إلى مؤسسة من خلال تجمع مجموعة من المواطنين حول هدف معين يحقق مصالحهم (حزب سياسى – نادى رياضي اجتماعي – جمعية ثقافية – جمعية تنمية محلية – جمعية حقوق الإنسان – جمعيات تنمية اقتصادية ...)، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم قدرة المواطنين على مختلف

مستوياتهم ليس فقط في مشاركة بعضهم البعض لتحقيق مصالحهم المشتركة، ولكن أيضاً في تدعيم مشاركتهم السياسية، ومشاركتهم الفاعلة في التنمية، بل وما هو أكثر من ذلك عندما تتوازن كل القوى داخل المجتمع نتيجة لانضمام كل مواطن تحت مظلة مؤسسية تنظم مشاركته، وتحميه وتدافع عن مصالحه. (53)

والأهم أن تدافع هذه التنظيمات المؤسسية المدنية عن حقوق الإنسان السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتعمل على تنميتها، فضلاً عن مشاركتها الفاعلة في التنمية، والأكثر أهمية دور هذه التنظيمات المدنية في إمداد في المجتمع بالكوادر والقيادات الفاعلة في مختلف المجالات، فمن المؤكد وجود علاقة طردية بين تزايد وفعالية منظمات المجتمع المدني (قدرة المجتمع على تنظيم نفسه مؤسسياً)، وبين زيادة المشاركة الفاعلة من أفراد المجتمع (المواطن المشارك الإيجابي، وليس المواطن السلبي).

هذه هي الديمقراطية بأبعادها ومبادئها وقواعدها العشرة الأساسية، تمثل نمطاً متكاملًا لحياة المواطنين في مجتمع يسعى إلى تحقيق الرفاهية والأمن والسلام.



شكل رقم 4: يوضح المبادئ والمحاور العشرة التي تقوم عليهم الديمقراطية

الديمقراطية لماذا؟

الديمقراطية ليست ضرورة أساسية تحقق توازن القوة واقتسامها والمشاركة فيها وفقاً لقواعد عادلة وموضوعية فقط، ولكنها ضرورة اقتصادية لضمان استمرارية التنمية⁽⁵⁴⁾ وصولاً إلى حالة النمو التلقائي المضطرد والمتزايد، والذي يتبلور في قوة الدفع الذاتي للمجتمع نحو التقدم والرفاهية.

فبدون الديمقراطية أو قصورها أو عدم تفعيل أي من قواعدها العشرة السابق الإشارة إليها، لا تحدث المشاركة الفاعلة من قبل المواطنين، حيث تشيع حالة المواطن المستفيد السلبي (هذا لو كان مقتنعاً أصلاً أنه مستفيد)، بينما في حالة وجودها، وتفعيل قواعدها السابقة تشيع حالة المواطن المشارك الإيجابي، هذه

النوعية من المواطنين أساسية لتفعيل التنمية. والأهم هو أن غياب الديمقراطية أو عدم تفعيل أيا من قواعدها العشرة السابق الإشارة إليهم، يؤدي إلى شيوع حالة الرضا السلبي، والتي تعنى بقبول الوضع الراهن عن عجز وليس عن اقتناع مع إحساس بالتهميش والعزلة، وعدم الرغبة في المشاركة، والإحجام عن الدفاع عن المصالح، حيث يؤدي كل هذا إلى الإحساس بالاغتراب، وتكون النتيجة هي السلبية، وانخفاض الإنتاجية لمعظم أفراد المجتمع وعزوفهم عن المطالبة بحقوقهم السياسية لإحساسهم بعدم جدية المطالبة بهذه الحقوق.

حيث يكون تطبيق القواعد العشرة للديمقراطية أو أغلبها أو بعضهما غير فاعل، أو مجرد تطبيق دون تفعيل للمضمون الحقيقي للديمقراطية وقواعدها.

لذلك تكون الإجابة عن السؤال الخاص (لماذا الديمقراطية؟) هي ببساطة أنه لا تقدم حقيقي، ولا تنمية فاعلة مستقلة ومستدامة، ولا انتماء صادق، ولا مشاركة إيجابية دون تفعيل للديمقراطية، وتطبيق لقواعدها العشرة، والعمل على إزالة كل العوائق التي تواجهها.

كيف تكون الديمقراطية هي الخط المشترك بين حقوق الإنسان والتنمية والمجتمع المدني:

لن تكون قادراً على إعمال عقلك بما يؤدي إلى الإبداع والتميز إلا إذا كان للحياة معنى لديك، وأن يتبلور هذا المعنى في أربعة جوانب أساسية هي:

أولاً: أن الحياة تستحق أن تعاش، ولن يتولد هذا المعنى لديك إلا إذا شعرت أنك إنسان كرمه الله عن بقية المخلوقات بالعقل والاختيار، والعمل الهادف.

ثانياً: أنك ملتزم تجاه الآخرين، ليس فقط باحترام حقوقهم، ولكن بالعمل على إسعادهم، ودعمهم، ومشاركتهم في كل ما فيه صالحك وصالحهم.

ثالثاً: أنه بدون الحرية والمساواة لا يمكن أن يكون للحياة معنى، وأن بديونهما لا يتولد الشعور بأن الحياة تستحق أن تعاش.

رابعاً: أن التغيير نحو الأفضل لك وللآخرين هو المعيار الحقيقي لجدية معنى الحياة لديك.

ومما سبق يمكن أن نستخلص تلك العلاقة بين الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، فالإحساس بالحرية والمساواة، والشعور بقيمة الإنسان كأفضل مخلوقات الله، لن يكون، ولن يتولد لدى إنسان لا يحصل على كل الحقوق الذي كفلها له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق والقرارات الدولية المنظمة لها، والتي سبق الإشارة إليها، والذي أكدتها كل الأديان السماوية وغير السماوية.

وكذلك لن يكون الفرد مشاركاً فاعلاً في العمل على إسعاد الآخرين، ودعمهم، ومساعدتهم، وتمكينهم، بصورة منظمة وواسعة الانتشار إلا من خلال منظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي يجب أن يكون مشاركاً فيها كعضو إيجابي ونشط.

وفي نفس السياق لن يكون هناك تنظيمات ومؤسسات فاعلة، وتغطي كل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المدني، وتكون قادرة على الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها وتنميتها للمواطن العادي، ودافعة لمشاركته مع الآخرين في تطوير حياتهم نحو الأفضل إلا إذا وجدت الديمقراطية ليس فقط كنظام ولكن كنمط حياة، لا يقف فقط عند صندوق الانتخابات حتى ولو كان نزيهاً شفافاً صادقاً، ولكن نظام ونمط حياة مطبق به كل القواعد والمبادئ العشرة للديمقراطية السابق الإشارة إليهم، مع التأكيد على القاعدة العاشرة من قواعد الديمقراطية، والخاصة بتدعيم قدرة المجتمع على تنظيم نفسه مؤسسياً، والتي تعنى بوجود مجتمع مدني فاعل ومؤثر في إحداث التغيير الإيجابي، وحماية المواطن من أي ظلم أو تعسف يتعرض له، والدفاع عن حقوقه كإنسان، وتنظيم وتدعيم مشاركته في التنمية والنمو .

وإذا كان الحق في التنمية هو أحد أهم حقوق الإنسان ليس كفرد فقط ولكن كحق جماعي ومجتمعي، فإن لهذا الحق جانبين أساسيين(55):

الأول: حق المشاركة في التنمية، وهو يتضمن حق التمكين من أجل المشاركة.

الثاني: حق الحصول على عوائد التنمية، ويتضمن هذا الحق الحصول على خدمات تؤدي إلى تحسين حياة الفرد، وتطويرها نحو الأفضل.

وفى نفس الوقت يقابل الحق في التنمية كأحد أهم حقوق الإنسان، الذي استمر المجتمع العالمي ممثلاً في الأمم المتحدة يعمل لمدة عشر سنوات من 1977، وحتى 1986 حتى أصدر الإعلان عن هذا الحق، والذي قد أصبح جزء من القانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتباره مستنداً إلى أحد أهم مبادئه، والخاصة بأن المسؤولية الأولى عن حقوق الإنسان والنهوض بها، هي مسئولية وطنية تقع على عاتق الدولة إزاء مواطنيها في إطار التزاماتها الدولية(56)، وتضع واجبين أساسيين عليها هما:

الأول: السعي إلى المشاركة الفاعلة، وأخذ كل السبل المتاحة والممكنة لاستيعاب كل القدرات والطاقات البشرية المتاحة والممكنة، للمشاركة في التنمية.

الثاني: الحد من الزيادة السكانية (تنظيم الأسرة)، بالقدر الذي يسمح بأن تكون لعوائد التنمية فاعلية في إحداث تحسين نوعي في حياة المواطنين الذي شاركوا في التنمية بأكبر قدر من الفعالية.

وتحقيق هذين الحقين، والقيام بهذين الواجبين السابق الإشارة إليهما، لتفعيل الحق في التميز يحتاج ليس فقط إلى جهود الدولة ولكن إلى جهود منظمات نشطة وفاعلة للمجتمع المدني تطالب بهذه الحقوق وتنظم المشاركة فيها، وترشد توزيع عوائد التنمية بالدعوة الفاعلة للحد من الزيادة السكانية، وقد يكون الأهم هو أن تلعب دوراً فاعلاً ليس فقط في تمكين الأفراد ليكونوا قادرين على المشاركة، ولكن أيضاً في تمكين المنظمات لتكون أكثر قدرة على زيادة

إنتاجيتها .. وأيضاً إلى الديمقراطية كنمط حياة قائم على المشاركة الفاعلة، التي ينظمها الحوار الآمن، ويحميها تقديس الاتفاق الناتج عن الحوار الآمن، ويسدّد خطواتها قبول المحاسبة.

لذلك يمكن التأكيد على أن الديمقراطية الحقيقية ترسل دعوة صادقة مستجابة إلى كل أفراد المجتمع بالمشاركة في صياغة حياتهم نحو الأفضل (التنمية)، وأنهم جميعاً متساوون في الحقوق أمام القانون دون استثناء أو تمييز (حقوق الإنسان)، وأنه لا عوائق أمام تنظيم أنفسهم من خلال مؤسسات تدافع عنهم وتنظم مشاركتهم (مجتمع مدني).

وبالتالي فإن الديمقراطية ليست فقط هي الخط المشترك بين التنمية وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بل هي القوة الدافعة لهم جميعاً.

المجتمع المدني هو المظلة الشاملة لحقوق الإنسان والتنمية:

قد يثار الجدل والتساؤل أنه من غير المقبول أن تنحصر قضيتي حقوق الإنسان والتنمية في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، فالمسئولية عنهما تتجاوز حدود منظمات المجتمع المدني إلى كل قطاعات وأفراد المجتمع والدولة، والقطاع الخاص، بل والمجتمع الدولي ومنظماته، ليس فقط بسبب عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن بسبب استناد حقوق الإنسان والديمقراطية، إلى الإيمان بحق المساواة والعدل والحرية والحياة الكريمة لكل البشر على كوكب الأرض.

لذلك فإن المقصود بشمول مظلة المجتمع المدني، هو أن المجتمع المدني بمنظماته ومؤسساته هو القوة الدافعة في أي مجتمع نحو تفعيل حقوق الإنسان، والمشاركة الفاعلة في التنمية.

ما هو المجتمع المدني؟

هو مجموع المنظمات غير الحكومية، وغير الخاصة، وغير العسكرية، وغير الشرطة، التي قام الأفراد بتشكيلها، وتكوينها، والدعوة إلى الانضمام إليها للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم وتنظيم مشاركتهم في مختلف جوانب الحياة

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية(57)، بما يمنح التهميش والعزلة للمواطن العادي، وبما يحوله من مواطن سلبي إلى مواطن إيجابي مشارك، وبما يعطيه سلطة الحق في الاختيار الفاعل لمن يمثله أو ينوب عنه أو يحكمه، لتكون المحصلة النهائية هي تغيير حياة هذا المواطن العادي نحو الأفضل.

والمجتمع المدني بهذا المفهوم السابق سيكون هو المحصلة النهائية للقاعدة العاشرة من القواعد العشرة للديمقراطية، والخاصة بقدرة المجتمع على تنظيم نفسه مؤسسياً، حيث يكون المجتمع الديمقراطي هو الذي يدفع ويشجع توسيع قاعدة المجتمع المدني بتشريعات وقوانين تساعد على سهولة تكوين منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات، وكذلك تساعد على تدعيم منظماته، وإعطائها المزيد من الحرية المسئولة وحمايتها من الانهيار، وليس بوضع نظم رقابية شديدة وصارمة على حركتها.

وبالتالي فكما سبق الإشارة فإن العلاقة بين الديمقراطية وحجم وفاعلية ونمو المجتمع المدني علاقة طردية، خاصة وأن فاعلية المجتمع المدني ومنظماته هي من أقوى المؤشرات على الديمقراطية وفعاليتها في أي مجتمع.

كيف تكون منظمات المجتمع المدني هي المظلة الشاملة والقوى الدافعة لحقوق الإنسان والتنمية؟

بجانب أن الرقابة الدولية على تفعيل حقوق الإنسان تتم في أغلبها من خلال منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المجالات المختلفة لحقوق الإنسان والتنمية، وفق نظام محدد ومتفق عليه يضمن وصول تقارير هذه المنظمات الخاصة بالوضع الحالي لحقوق الإنسان في الدولة بعد التأكد من مصداقيتها، وفق نظام محدد أيضاً لذلك، ليس فقط إلى المنظمات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، ولكن وهو الأهم، وبما يؤكد عالمية وعولمة حقوق الإنسان إلى العديد من المنظمات المدنية التي تدافع عنها، وتراقب تطبيقها، حيث ترتبط هذه المنظمات ذات الصبغة العالمية، سواء تلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، أو تلك التي تعمل في مجال حقوق فئات معينة (المرأة - الطفل - الصحفيين - ...) بمنظمات مدنية إقليمية، ومحلية، وهو ما يعنى وما يشير إلى

عالمية المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان. (58)

كما إن الإعلان عن الحق في التنمية والذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 قد أكد على أن المسؤولية عن الحق في التنمية لا تتضمن الدول فقط، بل وتتضمن المجتمع المدني وذلك عندما أشار إلى مسؤولية الدولة عن "إقامة نظم فنية وتشريعية ودستورية واقتصادية واجتماعية لمحاربة التهميش، وضمان وصول الفقراء إلى الموارد، والعمل على دعم حقوق الإنسان". (59)

وإن هذه المسؤولية تمتد إلى المجتمع المدني، بالعمل على تشجيع الدولة والمنظمات الدولية للمجتمع المدني، وكذلك فإن على المجتمع المدني أن يدمج الحق في التنمية ضمن أنشطته وآلياته.

إلا أن المشكلة إنه فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، أو غير المطبقة لكثير من قواعدها العشرة السابق الإشارة إليها، أو تلك التي تنسم أنظمتها بقدر من الشمولية، حيث يشوب العدل والمساواة وسيادة القانون الكثير من القصور، وربما لا يحصل الغالبية من أفراد المجتمع على الكثير من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي المنظم لهذه الحقوق بما فيها الحق في التنمية، فإن منظمات المجتمع المدني، بجانب بعض قادة الفكر من ذوى الأصوات المسموعة في الإعلام المرئي والمقروء، والذي غالباً ما يكونون في الجانب المعارض، وفي نفس الوقت غالباً ما يكونون منضمين إلى بعض منظمات المجتمع المدني، هم الذين يدافعون عن حقوق الإنسان، وهم الذين يدافعون عن حقوق أصحاب المشروعات الصغيرة، وعن الفئات الأقل فقراً، وعن المهمشين، وهم الذين يشاركون بأشكال مختلفة في إحداث التنمية المحلية، والأهم والأكثر أهمية أنهم أكثر من يطالبون بالإصلاحات التشريعية القانونية القادرة على إيجاد بيئة دافعة لتنظيم وتفعيل الحصول على حقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة في التنمية، والحصول على عوائد الحق في التنمية .

وقد يثار هنا أن المجالس القومية لحقوق الإنسان، والمجالس القومية الأخرى الخاصة بدعم وتنمية بعض الفئات التي تحتاج إلى الدعم والتنمية (المرأة والطفل...) والتي تنشأ في إطار الدولة ربما تلعب دوراً أكثر فعالية من منظمات

المجتمع المدني في مجالات حقوق، وحماية فئات المجتمع الأحق بالرعاية. وكذلك فإن منظمات المجتمع المدني التي تنشأ من خلال بعض رموز الصفوة الحاكمة، وتحظى برعاية الدولة من خلال مؤسسيها باعتبارهم رموز الصفوة الحاكمة، قد تكون هي الأخرى أكثر فاعلية من باقي منظمات المجتمع المدني.

والسؤال وماذا يكون في هذا؟

ولكن قبل الإجابة، يجب الإشارة إلى أن ضعف منظمات المجتمع المدني، ليس فقط مسؤولية الدولة من خلال القوانين المقيدة لها، أو من خلال الرقابة الإدارية والأمنية الصارمة على حركتها، أو من خلال عدم تدعيمها بتقديم التشجيع والدعم المادي والمعنوي، ولكن وهو الأهم مسؤولية الأفراد بعدم الانضمام إليها، ومسؤولية المنضمين إليها بأن الكثير منهم أعضاء غير نشيطين، فضلاً عن عدم تطبيق قواعد الديمقراطية في إدارة هذه المنظمات، حيث لا تداول للسلطة، مع قصور في الشفافية والمصادقية، وقصور في تداول المعلومات⁽⁶⁰⁾، مما لا يقدم نموذجاً دافعاً للأفراد للانضمام إلى هذه المنظمات، أما عن سبب ذلك، فهو انتقال عدوى ثقافة الشمول والسيطرة إلى هذه المنظمات من الثقافة العامة للمجتمع ونمط حياته ونمط ثقافته السائدة .

أما الإجابة عن السؤال السابق، فهي إنه ليس هناك أي ضرر فيما سبق فيما يتعلق بدور المجالس القومية، وقيام رموز الصفوة الحاكمة بتكوين جمعيات أهلية، بل هو أمر مطلوب وضروري، ولكن تحت الاعتبارات التالية:

1- أن تعمل هذه المنظمات والمجالس الحكومية في إطار نفس الهدف، وبنفس الآليات المتفق عليها دولياً سواء في مجال حقوق الإنسان أو في مجال الحق في التنمية، وهي موجودة كمرجعيات أساسية متاحة، ومتعارف عليها بين كل من يعمل في هذا المجال، فضلاً عن تطبيق قواعد الديمقراطية السابق الإشارة إليها في إدارتها.

2- أن تقبل عالمية حقوق الإنسان، والحق في التنمية، ولا تضع العقبات أمام تفعيل الارتباط بالإطار العالمي، والمظلة الدولية التي تنظم وتدافع عن هذه الحقوق.

3- أن تمارس عملها بحياد تام وموضوعية، وبكل المصداقية والشفافية، وألا تخفى الحقائق، وأن لا تدافع عن غير الحق، لأسباب ترتبط بتبعيتها أو علاقتها بالحكومة (السلطة التنفيذية).

4- وفي إطار البند السابق زيادة في التأكيد، أن تمارس أنشطتها بكل الشفافية والمصداقية، وأن لا ترتبط أهدافها إلا بتدعيم وتنمية حقوق الإنسان، وحقوق الفئات التي تدافع عنها، وليس بتدعيم النظام أو الصفوة الحاكمة وتحسين صورتها لدى الشعب.

5- أن يدخل في إطار أعمالها وأهدافها تدعيم وتنمية منظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في مجالها، وأن تقبل التشبيك معها، في شكل تحالفات وبروتوكولات تعاون مشترك، ومشاريع وبرامج عمل مشتركة.

أما متى وكيف تكون منظمات المجتمع المدني هي المظلة الشاملة لكل القوى الدافعة نحو تحقيق حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية؟
فإن الإجابة هي:

1- عندما يكون الانضمام والعمل الفعال والنشط في مختلف منظمات العمل المدني أحد العوامل الأساسية في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد، تحت شرط أن لا يكون العمل العام في منظمات العمل المدني ليس لتحقيق مصالح ذاتية على حساب الآخرين من خلال الانضمام إلى منظمات العمل المدني، وإنما لتحقيق مصالح المجموعات المستهدفة منه.

2- أن توضع معايير وضوابط للانضمام إلى العمل في منظمات المجتمع المدني، ومعايير وضوابط أدق وأشد في اختيار قيادات منظمات المجتمع المدني من حيث:

- صدق الرغبة في خدمة الآخرين (السجل الماضي المشرف).
- ألا يكون هناك مصالح ذاتية، إلا تأكيد الذات، وإشباع الدوافع النفسية، وإحراز التميز من خلال خدمة الآخرين.
- امتلاك المهارات التي تتفق مع طبيعة عمل المنظمة المدنية التي يتم الانضمام إليها.

■ امتلاك القدرات والمهارات القيادية التي تتناسب وطبيعة الدور الذي يشغله الكادر الذي يعمل في مجال العمل الأهلي.

على أن لا تتعارض هذه الضوابط والمعايير مع قواعد الإدارة الديمقراطية، أو يشوبها تقييد إرادة أعضاء المنظمة الأهلية في حرية اختيار قادتهم.

3- عندما تكون عقوبة السقوط الاجتماعي، والحرمان من المكانة الاجتماعية مطبقة وموجه بكل جدية لكل من يحقق مصالح ذاتية على حساب الآخرين من خلال انضمامه ونشاطه، أو قيادته لأي من منظمات المجتمع المدني.

4- عندما تكون أحد أهم معايير العمل السياسي، والانضمام إليه، والعضوية النشطة فيه وتصعيد الكوادر للترشح للاختيار لمناصب سياسية يعتمد على الاختيار الشعبي الحر، وتكون الخبرة والعمل السابق النشط، ذو النتائج الإيجابية في تغيير حياة المجموعات المستهدفة بخدمات وأنشطة الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني التي خرجت منها هذه الكوادر، هي أهم مصادر ومعايير العمل السياسي.

5- عندما يصبح التشبيك الذي يأخذ شكل التحالفات، والبروتوكولات الخاصة بالتعاون المشترك، وبرامج العمل المشتركة بين أكثر من جمعية أهلية، أو أكثر من منظمة من منظمات المجتمع المدني، هو النمط الأساسي للعمل والنشاط بين منظمات المجتمع المدني.

6- عندما يتم تخفيف وتخفيض القيود والعقبات سواء بالنسبة لإنشاء منظمات العمل المدني، أو إدارة وتشغيل هذه المنظمات، ورقابتها، مع تشجيع وتدعيم الرقابة الذاتية والاجتماعية على هذه المنظمات.

7- التوعية، وشيوع الوعي بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني بشكل عام في إحداث التطوير، وتغيير الحياة نحو الأفضل من خلال المشاركة مع الأجهزة التنفيذية (الحكومة)، ومن خلال اعتماد الأفراد على أنفسهم فيما يقدرون عليه، وبشكل خاص في إحداث التنمية المحلية، وتدعيم المشروعات الصغيرة وحمائيتها.

8- عندما يؤمن كل أفراد المجتمع عن اعتقاد جازم أن حقوق الإنسان كما أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي والمعاهدات والبرامج والقرارات المنظمة والداعمة والمؤيدة لها والتي تصدر عن الأمم المتحدة ومنظماتها، بما فيها الحق في التنمية هي نقطة البدء والأساس الحاكم في الوصول إلى المواطن الصالح المنتمي، والذي يتصرف تصرفاً إيجابياً في مختلف مناشط الحياة يتسم بالإضافة، وليس بالهدم أو السكون، وكذلك هي السبيل والمدخل إلى المواطن المشارك، والطريق إلى الديمقراطية، باعتبار أن المواطن المشارك ليس فقط هو أساس الديمقراطية، ولكنه أساس التنمية أيضاً.

9- عندما تعمل منظمات المجتمع المدني بالتوازي بين المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها، من ناحية، وبالتوعية الجادة بالواجبات التي تقابل هذه الحقوق، وبنفس القدر من الجهد المبذول في الدفاع عن الحقوق، بما يؤدي إلى شيوع ثقافة الواجب، المدفوع إليه الفرد من ذاته، وليس من الآخرين، أو من العقاب.

10- عندما تدرك منظمات المجتمع وتعي جيداً أن الحق في الحياة الكريمة اللائقة، والحق في التنمية، يتوقف تحقيقهما ليس فقط على كل ما سبق من تأكيد على الديمقراطية والمشاركة، ولكن على واجب تنظيم السكان، وضبط وتنظيم الأسرة، وربما تحديد النسل بما يتواءم مع تحرير المواطن العادي من الأعباء المعيشية التي قد تعوقه عن المشاركة الفاعلة والعمل المثمر، ويتواءم مع التوزيع العادل والكافي لعوائد التنمية، ودون أن تبتلع الزيادة السكانية كل إنجازات التنمية، وتؤدي إلى حالة الوقوف عند درجة اللاتقدم، وحالة السكون دون تحرك إلى الأمام .

على أن يلي ذلك الإدراك من قبل منظمات العمل المدني، العمل الجاد، والمدعوم من الدولة والمجتمع، باعتبارهم أصحاب مصلحة أكيدة تحقيق هذا التوازن بين السكان، والموارد المتاحة والممكنة، وبرامج التنمية، وعدالة توزيع عوائدها.

ولا تعنى هذه المطالبة أو هذه النقطة إغفال المطالبة الجادة بحقوق الإنسان، والحق في التنمية، والديمقراطية بقواعدها العشرة، ولكن تعنى أن أقصر الطرق للوصول إلى مجتمع التقدم في أسرع وقت نسبياً هو تحقيق كل ما سبق تحت شرط التحكم المتوازن في الزيادة السكانية.

هل يمكن أن تحدث التنمية دون الديمقراطية؟

قد يتساءل البعض أو ربما الكثير من الناس، هل يمكن أن تحدث التنمية بدون الديمقراطية؟ وهل يتطلب تطبيق الديمقراطية واعتبارها نمط حياة وصول أفراد المجتمع إلى درجة معينة من النضج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي؟

والإجابة على هذين السؤالين هي:

أنه يمكن أن تبدأ التنمية، بل ويمكن أن تستمر إلى مستوى معين يتحقق فيه قدر مناسب من النمو والتقدم الاقتصادي، ولكن هذا النجاح لا يصل إلى مرحلة النمو التلقائي المتزايد والمضطرد، لأن حالة النمو التلقائي المتزايد والمضطرد لا يمكن أن تتحقق دون تطبيق الديمقراطية بقواعدها العشرة.

ويؤكد التاريخ ذلك ليس فقط في حالة أسبانيا (61)، وكيف أنها حققت التنمية في ظل دكتاتورية فرانكو، ولكنها وصلت إلى مرحلة النمو التلقائي المتزايد والمضطرد في ظل نظام ديمقراطي، وفي ظل الانتماء إلى تحالف دول ديمقراطية (الاتحاد الأوروبي الذي يضع الديمقراطية وقواعدها العشرة السابق الإشارة إليها كأهم معايير الانضمام إليه).

وما يؤكد ذلك بصورة أكبر هو أن العالم الثاني (الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية) والتي لم يكن مطبقاً في معظم دولها إن لم يكن جميعها نظم ديمقراطية يتم فيها تفعيل القواعد العشرة السابقة للديمقراطية، أنها قد حققت التنمية، وقدر كبير نسبياً من التقدم، ولكنها لم تصل إلى مرحلة النمو التلقائي المتزايد في معظمها، إلا عندما طبقت نظم ديمقراطية متكاملة الأبعاد، وانضم معظمها إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يشترط تطبيق الديمقراطية بقواعدها السابقة كشرط للانضمام إليه.

وقد يتساءل البعض، وماذا عن الصين؟ فقد حققت تقدماً اقتصادياً ، يمكن أن يقال عنه أنه قد تخطى حاجز التنمية ، دون تعددية حزبية تتيح تداول السلطة استناداً إلى حرية اختيار، ومشاركة فاعلة للمواطن العادي، والرد على ذلك، هو أن الصين قد بدأت فعلاً الخروج بشكل أو بآخر من قيود المركزية ورأسمالية الدولة، وبدأت الدخول في تطبيقات تنموية واقتصادية تعتمد بشكل أو بآخر على العديد من القواعد العشرة للديمقراطية السابق الإشارة إليهم، فضلاً عن تأكيد اعتماد تجربتها التنموية ليس فقط على مبدأ الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة (أحد أهم القواعد العشرة للديمقراطية)، ولكن تدعيم وتفعيل مبدأ توسيع وتداول المعرفة، مع الاهتمام بنظم التعليم والصحة والتدريب (بناء القدرات)، والدخول بعمق لتحقيق أهم مبادئ حقوق الإنسان (حق العمل – حق الحياة اللائقة – حق الحياة في بيئة نظيفة ..)، والأكثر أهمية هو التحكم الشديد في النمو السكاني، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستفادة من عوائد التنمية.(62)

ومع كل ما سبق فإنه رغم التقدم العظيم في معدلات التنمية الاقتصادية في الصين، فإنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أنها مازالت لم تصل إلى مرحلة النمو التلقائي المتزايد والمضطرد بفعل قوة الدفع الذاتي، والذي يعتمد على جناحين أساسين هما الديمقراطية والاقتصاد الحر تحت شرط احترام حقوق الإنسان، واعتقد أنه طال الوقت أو قصر فإن الصين في الطريق الذي لا رجعة فيه طريق الديمقراطية، فالديمقراطية ليست صندوق الانتخابات الفارغ المضمون، أي بدون تطبيق القواعد العشرة للديمقراطية، ولكنها التطبيق الفعلي والواقعي لهذه القواعد، التي تصب في النهاية في صندوق الانتخابات الفاعل.

أما عن الإجابة على السؤال الثاني، والخاص بأن الديمقراطية يحتاج تطبيقها لدرجة عالية من النضج الاجتماعي والثقافي والوعي السياسي للشعب الذي يطبق نظمها وقواعدها.

فمن الواضح ابتعاد هذا الراي عن الصواب نظرياً وواقعياً وتاريخياً، فعلى المستوى النظري، فإن القواعد العشرة للديمقراطية لا تحتاج إلى درجة النضج المشار إليها، فعلى سبيل المثال هل يحتاج تداول السلطة إلى درجة من نضج الأفراد، أم إلى دستور وتشريعات تنظم هذا التداول وتتيحه استناداً إلى مبدأ الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة؟

وهل يحتاج تفعيل مبدأ تداول المعرفة، وتداول المعلومة، والشفافية، والمصادقية الذين يتيحون تفعيل مبدأ حرية الاختيار إلى أكثر من رغبة صادقة من قبل الصفة الحاكمة في تفعيل هذه المبادئ التي هي بالضرورة ستؤدي إلى الاختيار الحر والموضوعي؟

ويؤكد ذلك على المستوى الواقعي أن الهند قد بدأت الديمقراطية وطبقت معظم إن لم يكن كل قواعدها، ليس من فترة قريبة، ولكن من قرابة ربما أكثر من خمسين عاماً، المهم أنها بدأت الديمقراطية في ظروف مشاكل اجتماعية واقتصادية، وثقافية لا حدود لها، إلى أن وصلت حالياً لتكون واحدة من أفضل الديمقراطيات في العالم، مع تقدم اقتصادي مضطرد، وفي نفس الوقت لم تحل العديد من المشاكل الاجتماعية، بسبب التزايد السكاني المضطرد الذي لم تنجح فيه مثلما نجحت الصين، ولكنها بالتأكيد نجحت في تطبيق الديمقراطية، وتقديم نموذج ديمقراطي⁽⁶³⁾، يرد بالدليل الواقعي على عدم ضرورة ربط تطبيق الديمقراطية بمستوى معين من النضج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب، فالديمقراطية والبدء في تطبيقها هو الذي يؤدي إلى النضج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للشعب.

ثم ماذا عن تلك المطالبات الشعبية المستمرة والجادة من قبل الشعوب تجاه حكماها لتطبيق الديمقراطية بقواعدها العشرة وهي في معظمها شعوب قد ينطبق عليها ذلك القول بأنها غير ناضجة، والحقيقة هي أنها تعاني من تخلف اقتصادي، وتحتاج إلى تنمية حقيقية، والديمقراطية بقواعدها العشرة هي الحل لكل مشاكل التخلف، وعبور حاجز التنمية.

وأخيراً في هذا الصدد فقد نمت بعض الديمقراطيات الفقيرة بسرعة توازي إن لم تكن أسرع من نمو الأوتوقراطيات الفقيرة المماثلة، كما توضح ليس فقط دراسات الباحثين، ولكن مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية التي ترد في التقارير الدولية، حيث تفوقت الدول الديمقراطية في مؤشرات مختلف الجوانب الحياتية، والأهم أنها استطاعت أن تتفوق عليها في تجنب الكوارث.

فالبلدان التي اختارت الطريق الديمقراطي مثل الهند، والسنغال، وموزمبيق والدومنيكان، قد سبقت نظيراتها الأوتوقراطية مثل انجولا والكونغو

وأوزبكستان، وزيمبابوي .. فمعظم إن لم يكن كل الدراسات السياسية والتنمية الحديثة قد أسقطت النظرية القديمة التي جعلت التنمية أولاً⁽⁶⁴⁾، وأنها يمكن أن تتحقق وتنجح في ظل أوتوقراطيات ونظم شمولية ونظم استبدادية، والآن لم تصبح الديمقراطية متغير تابع للتنمية كمتغير مستقل، بل أصبحت التنمية هي المتغير التابع للديمقراطية كمتغير مستقل.

التنمية القائمة على تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان:

بشكل عام هي تنمية شاملة، متوازنة، مستدامة، مستقلة، تتسم بالحدثة. (65)

■ ويعنى الشمول هنا، أنها تغطي كل مناطق المساحة الجغرافية التي تشملها الدولة، حيث لا يكون هناك تركيز على النهوض بمناطق دون الاهتمام بمناطق أخرى، وحتى لو حدث ذلك بالنسبة لبعض المناطق الأكثر وفرة في الموارد، والمتوقع من التركيز عليها تحقيق عوائد عالية نسبياً، يكون ذلك في المدى القصير والمتوسط، وعلى أساس إعادة توجيه هذه العوائد الى تنمية المناطق الأكثر فقراً والأشد حاجة إلى التنمية.

والشمول في التنمية هو نتاج طبيعي لحق الجميع في التنمية سواء على مستوى المشاركة أو الحصول على العوائد، وهو نتاج أيضاً للديمقراطية التي لا يهمل فيها صوت، ولا يغفل فيها حق، وتتداول فيها المعلومات استناداً إلى قواعد الشفافية والمصداقية، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى شمول التنمية لكل المناطق وتغطيتها لكل الفئات.

■ أما التوازن فهو يعنى ليس فقط تنمية كل القطاعات الاقتصادية (الصناعة – الزراعة – الخدمات) بما لا يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية بين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي، ودون إغفال للاستفادة القصوى من المزايا النسبية التي يسمع بها المجمع، ولكن التوازن يمتد ليشمل العدالة الموضوعية في توزيع عوائد التنمية استناداً إلى معايير المشاركة الجادة فيها.

■ أما استقلالية التنمية، أو التنمية المستقلة، فهي تلك التنمية التي تتم من خلال برامج وقرارات تم وضعها أو اتخاذها استناداً إلى:

- الموارد المادية المتاحة والممكنة
- الإمكانيات البشرية المتاحة والممكنة.
- مدى قوى رأس المال البشرى (مخزون المعارف والمهارات المتاحة والممكن لدى الإمكانيات البشرية في المجتمع).
- مدى قوة رأس المال الفكري (الطاقات الإبداعية والابتكارية المتاحة والممكنة في المجتمع).
- المزايا النسبية، والمزايا التنافسية المتاحة والممكنة (المزايا النسبية هي إمكانيات طبيعية مادية أو معنوية متاحة بفعل ظروف طبيعية أو تاريخية .. قد لا تكون متاحة لدول أخرى .. وعند استغلالها تحقق عوائد عالية نسبياً) .. أما المزايا التنافسية، فهي القدرات المرتبطة بالوصول إلى تكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم المخرجات).
- مدى تأثير السياسات المرتبطة بالتنمية في تحقيق أهداف التنمية، فالسياسات الفاعلة هي التي لا تواجه ضغوطاً داخلية أو خارجية أو عوامل معوقة تحد من فاعليتها.

حيث أنه بدون العوامل السابقة تكون القرارات والبرامج المرتبطة بالتنمية غير مستقلة أو منقوصة الاستقلالية نتيجة للتبعية التي ستفرض عليها بشكل أو بآخر عندما تفتقد الاعتبارات السابقة أو الكثير منها.

هذا وتحدد أهم مؤشرات استقلالية التنمية في (66):

- نسبة الصادرات إلى الواردات (كلما زادت هذه النسبة كلما زادت استقلالية التنمية).
- الدين الخارجي، ومدى حجمه، وتأثير خدمة فوائده على حركة التنمية.

- الأمن الغذائي، ومدى الاعتمادية على الاستيراد بالنسبة للسلع والمحاصيل الرئيسية.
- التبعية الصناعية، مدى الاعتماد على الخارج في استيراد نسبة عالية من المواد والمستلزمات والأجزاء الجاهزة لتصنيع المنتجات.
- مدى مساهمة المال الأجنبي بالمقارنة إلى رأس المال المحلي في تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية .. وفي امتلاكها.
- مدى التبعية التكنولوجية، والتي تعنى بالاستيراد الكامل للتكنولوجيا، دون مساهمة محلية في تكنولوجيا تتحول إلى عالمية، أو في تطوير أو حتى تطوير التكنولوجيا المستوردة.

وبالطبع فإن مؤشرات استقلالية التنمية أكثر من المؤشرات السابقة، ولكن المهم هو متى لا تحدث استقلالية التنمية؟

والإجابة أنها تحدث عندما تفتقد الدولة الكوادر القيادية عالية التميز، وينضب في المجتمع القدرات الإبداعية، وينحسر فيه الابتكار الاجتماعي، ويضمّر فيه البحث العلمي، ويشيع فيه الرضا السلبي، ويسود العجز المكتسب .. وكل هذه الظواهر السلبية تحدث عندما لا تطبق الديمقراطية، ولا يتم احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها.

ويؤكد ذلك أن التنمية المستقلة بكل مؤشرات السابقة وأكثر تكاد تكون حكراً على المجتمعات والدول الديمقراطية، فالعلاقة بين مدى التقدم والديمقراطية، ومدى استقلالية التنمية أمر واضح يؤكد الواقع.

فالديمقراطية ليست ضرورة سياسية، ولكنها ضرورة اقتصادية وتنموية لأنها ترتبط بالإنتاجية، وتوفير المناخ الداعم للإبداع، وذلك لأن غير المشاركين، ومن يزداد إحساسهم بالتهميش والعزلة لن يقبلوا لا على العمل ولا على الحياة بجدية ورغبة وإرادة حتى لو امتلكوا القدرة، وبالتالي ستندى إنتاجيتهم، وكذلك فإن ثقافة الخوف تشيع في المجتمعات الأوتوقراطية غير الديمقراطية، والخائفون لا يبدعون، ولا يملكون القدرة على الابتكار الفاعل.

■ أما فيما يتعلق باستدامة التنمية، فقد سبق مناقشتها، وتم التدليل القاطع على أن التنمية المستدامة مرهونة بتطبيق الديمقراطية بقواعدها العشرة. ولكن نضيف إلى ما سبق إن من أهم متطلبات الاستدامة بالنسبة للتنمية بجانب تطبيق الديمقراطية هو:

■ أن يقوم الحق في التنمية على أساسين هما التنمية البشرية، والحوكمة⁽⁶⁷⁾ وقد سبقت مناقشة التنمية البشرية، أما فيما يتعلق بالحوكمة، فهي مصطلح استحدثه البنك الدولي في عام 1989 من أجل محاربة الفساد في الأجهزة الحكومية، وذلك بتطبيق قواعد الديمقراطية عليها بشكل عام، وبشكل خاص تلك القواعد المرتبطة بتداول السلطة في المناصب الحكومية وفقاً للاحتكام لمعايير الكفاءة، والشفافية، والمصادقية، وتداول المعلومات، والأهم هو قبول المحاسبة والدقة في تطبيق القانون والأكثر أهمية هو احترام وتنفيذ أحكامه، فهي باختصار تعنى إدارة شؤون الدولة على أسس ديمقراطية.

■ الحد من النمو السكاني، ويعاد هنا ذكره لتأكيد أهميته فالتوازن بين النمو السكاني والتنمية وعوائدها ومدى كفاية هذه العوائد لتحقيق العدالة والرفاهية شرط أساسي قد يسبق كل الشروط لضمان استدامة التنمية.

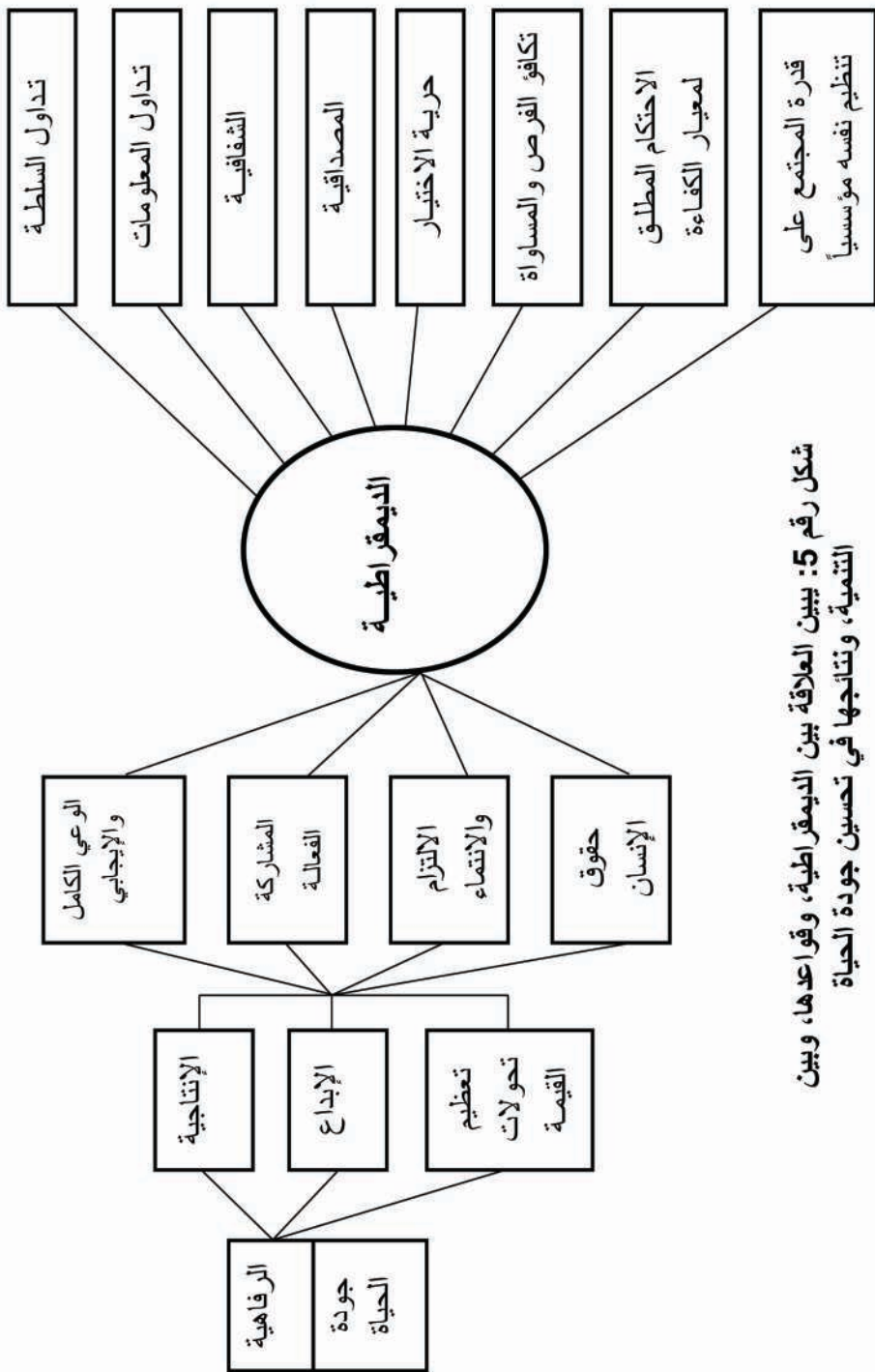
■ اضطراد النمو الفاعل للمجتمع المدني، وإزالة كل العقبات التي قد تؤدي إلى تفعيل دوره في مختلف جوانب الحياة، فضلاً عن العمل المستمر لتوسيع دوره في مختلف أنشطة التنمية.

■ الربط العضوي بين استقلالية التنمية، واستدامة التنمية، فلا استدامة للتنمية دون استقلاليتها وفقاً للأبعاد والمؤشرات السابق تناولها في هذا الصدد.

■ أما فيما يتعلق بأن تتسم التنمية بالحدثة فهي تعنى هنا أن تقوم التنمية على الأخذ ليس فقط بالمتغيرات التكنولوجية وتطبيقها في مختلف مناشط الحياة، ولكن شمول الإصلاح لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والأهم فيما يتعلق بالحدثة هو أن تقوم التنمية على أساس إرادة المعرفة(68)، والتي تعنى بالرغبة الجادة لدى المجتمع بشكل عام، والدولة وأجهزتها بشكل خاص في توليد المعرفة وزيادتها وتداولها وشيوعها، الأهم هو الاحتكام إليها في كل الأمور، وجعل القاعدة الأساسية في التشاور واتخاذ القرارات هي "أن المعرفة تسبق الرأي وتفضل عليه(69) أيا كان صاحب هذا الرأي لأن المعرفة هي الحقيقة وهي كل ما يعبر عن الواقع، وكل ما يصدق في الإخبار عنه".

ولا يمكن أن تتحقق الحدثة إلا إذا تم الأخذ أولاً بأحدث المتغيرات في مجال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ثبت تأثيرها الفاعل في التنمية والتقدم، حيث مضمون وأساس هذه النظم هو الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، لأنه لا يمكن النجاح في الأخذ بالمتغيرات التكنولوجية التي تؤدي إلى الحدثة دون أن يسبقها تطبيق النظم الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى الحدثة.



شكل رقم 5: يبين العلاقة بين الديمقراطية، وقواعدها، وبين التنمية، ونتائجها في تحسين جودة الحياة

الفصل الرابع:
التمكين والتنمية

التمكين والتنمية

التمكين ماذا؟ ولماذا؟

مفهوم التمكين:

التمكين بشكل عام هو امتلاك القوة ببناء القدرة البشرية بكل عناصرها ومكوناتها بما يصل إلى تمام الفعل، وفاعلية الأداء، وقوة الإنجاز، والتأثير الإيجابي على إحداث التغيير إلى الأفضل ... وبالتالي فهو منظور شامل لا يقتصر على مجرد إكساب الفرد المعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لإنجاز عمل محدد بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة مثل التدريب، ولا يقتصر على مجرد إكساب الفرد الخلفية المعرفية والمهارية الأساسية التي تجعله قادراً ومؤهلاً لاكتساب معارف ومهارات جديدة مرتبطة بعمل أو وظيفة أو مهنة محددة، أو ليكون قادراً على التصرف الإيجابي في الحياة بشكل عام مثل التعليم، وهو أيضاً ليس مجرد اكتساب الفرد لمهارة إدراك أي تغيير أو تغير يحدث في أي موقف في مجال ما يقوم به من عمل، وسرعة فعله بشكل إيجابي وصحيح تجاه هذا التغيير الذي حدث في هذا الموقف فقط، وكذلك هو ليس مجرد قدرة الفرد على الاستمرارية الناجحة والفاعلة في مجال العمل الذي يقوم به ، ولكنه مزيج متكامل من كل هذه العناصر السابقة.

فإذا ما أردنا أن نقول أن هذا الفرد متمكن، فلا بد لهذا الفرد أن يمتلك كل ما سبق من عناصر دون نقص، بل ربما قد يحتاج التمكين إلى ما هو أكثر مما سبق.

لذلك فإن التمكين هو بناء القدرات العقلية (المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية) والقدرات غير العقلية (البدنية والحواس) بما يشكل قاعدة أساسية وقوية ينطلق منها الأداء الفعال الذي يجعل الفرد قادراً على تحقيق الثروة، فمصادقية التمكين الحقيقي في القدرة على تحقيق الثروة (الدخل الأكبر)، فكلما كان الفرد أكثر تمكيناً كلما كان أكثر قدرة على تحقيق الثروة، فلا ثروة دون تمكين حقيقي، ولا تمكين حقيقي دون قدرة على تحقيق الثروة (زيادة الدخل).

وإذا كان ما سبق يمثل مفهوم التمكين بشكل عام، فقد يكون من المفيد والضروري تناول مفهوم التمكين من أجل الحق في العمل، وذلك باعتبار أن حق العمل من أهم حقوق الإنسان التي تمهد السبيل إلى باقي الحقوق الأخرى، من خلال توفير وإتاحة الدخل وزيادته، بما يمكن الفرد من تحقيق حق الحياة اللائقة والكرامة، ذلك الحق الذي يحمل في مضمونه الحصول على بقية حقوق الإنسان الأخرى.

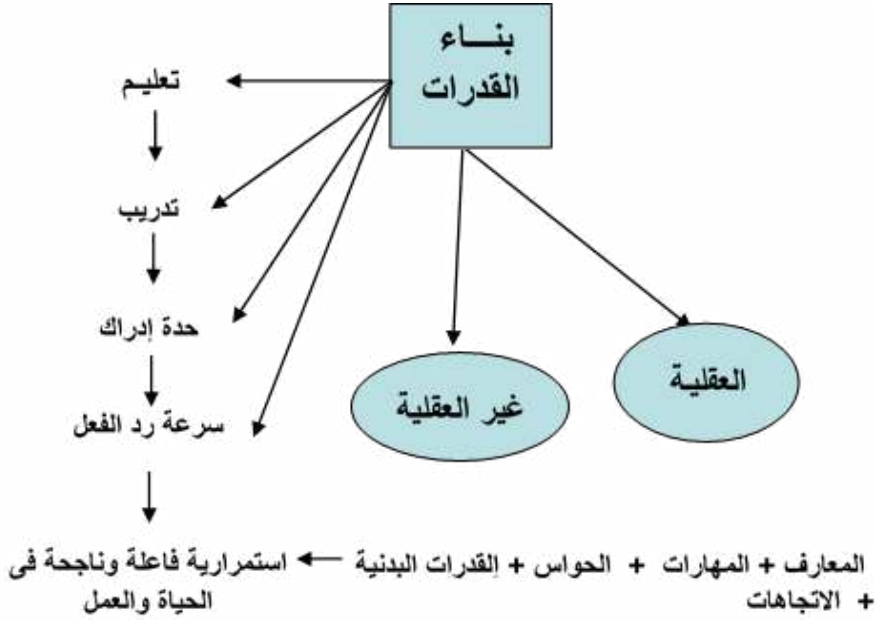
ليس كذلك فقط بل أن التمكين من أجل العمل، وهو ما يمكن أن يعرف بالتمكين الوظيفي الذي هو أساس التنمية، لأن فاعلية التنمية تتوقف على الزيادة المستمرة في إنتاجية الوحدات المنتجة للسلع والخدمات، وأيضاً في قدرة هذه الوحدات على تحقيق التراكم الرأسمالي القادر ليس فقط على تحقيق النمو المضطرد، ولكن إنشاء المزيد من الوحدات الإنتاجية والخدمية⁽⁷⁰⁾، وكل ما سبق يتوقف على تمكين الأفراد للحصول على حق العمل أو بالمعنى الأدق على التمكين الوظيفي.

فالتمكين الوظيفي هو أساس زيادة الإنتاجية، وهو السبيل إلى تمكين المنظمات، وتمكين المنظمات هو أساس فاعلية التنمية واضطراد النمو.

مفهوم التمكين من أجل العمل "التمكين الوظيفي":

بشكل عام هو بناء القدرات اللازمة لأداء مجموعة من المهام المرتبطة بوظيفة ما أو مهنة ما سواء كانت هذه المهنة أو الوظيفة تتم في إطار منظمة ما أو ترتبط بصاحبها بشكل مباشر (مهني حر – صاحب مشروع).

ولكنه بشكل محدد لا يخرج في مفهومه أو عناصره عن كل ما سبق عرضه من عناصر ومكونات المفهوم العام للتمكين، وبالتالي يمكن تعريف التمكين الوظيفي، (التمكين من أجل حق العمل)، بشكل محدد كما يلي:



شكل رقم 6: يبين مفهوم وعناصر ومكونات التمكين من أجل حق العمل

"هو بناء قدرات الفرد العقلية وغير العقلية استناداً إلى خلفية معرفية ومهارة، وتنشئة مهنية صحيحة ومناسبة للقيام بمجموعة مهام ترتبط بأداء مهنة أو وظيفة أو مجموعة وظائف محددة بأعلى إنتاجية ممكنة، وبصفة مستمرة، ودون توقف، مع تقدم مستمر، وقدرة على الإضافة والابتكار (الإبداع) في إطار هذه الوظيفة، وبما يجعله قادراً على تحقيق دخل مرتفع ومتزايد في المهنة أو الوظيفة التي يمارسها كنتيجة مباشرة لهذا التمكين".

التمكين لماذا؟

أنت لا تساوي مؤهلاتك العلمية، بقدر ما تساوي ثقافتك التي تجعلك واعياً بما يدور حولك من متغيرات تكون قادراً على التفاعل معها لصالحك وصالح

الآخرين، ولا تساوى ثقافتك بقدر ما تساوى ما تملكه من أدوات تجعلك قادراً على التميز والإبداع. وأخيراً إذا لم يتبلور كل ما سبق مؤهلاتك، وثقافتك، وأدواتك في توسيع وزيادة الاختيارات المتاحة أمامك في الحياة، فإن هذا له معنى واحد هو عدم مصداقية ما تحمله من مؤهلات عملية، وثقافة، وأدوات، وأنها جميعاً فارغة المضمون وغير فاعلة، وبالتالي أنت في النهاية تساوى مساحة الاختيار المتاحة والممكنة أمامك.

لذلك كانت معظم إن لم تكون كل مراجع التنمية البشرية قد استقرت على أن التنمية البشرية هي توسيع الخيارات أمام البشر⁽⁷¹⁾، وكذلك يمكن القول على أن مضمون التمكين الذي هو أساس وجوهر التنمية البشرية، هو بناء قواعد المعارف والمهارات التي تتبلور في أداء فعال يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة الثروة التي تؤدي بالضرورة وبشكل مباشر إلى توسيع مساحات الاختيار.

فحرية الاختيار ترتبط دون جدال بتعدد البدائل، فلا حرية في الاختيار دون تعدد البدائل، ليس كذلك فقط بل أن عملية الجذب والاستقطاب التي نقوم بها عند اختيار وتعيين الأفراد، هدفها الأساسي توسيع قاعدة الاختيار عن طريق الإعلان عن المزايا، لذلك زيادة في التأكيد يمكن القول إنه لا حرية في الاختيار دون تعدد البدائل المتاحة، وتعدد البدائل المتاحة والممكنة هو ما يعنى بمساحة الاختيار.

والمهم والأهم في مساحة الاختيار المتاحة والممكنة أنها هي التي تحدد درجة ما تملكه من الحرية، والأمان، والسعادة، والشفاء، والفقر، والغنى، والقوة، والضعف، لذلك لم ابتعد عن الصواب عندما قلت لك أنت تساوى مساحة الاختيارات المتاحة أمامك.

وقد يتساءل البعض وهل تتوقف مساحات الاختيار على الثروة فقط وهنا أقول وبشدة لا، ولكن قد تكون الثروة من أهم عناصر توسيع الاختيارات، ولكنها ليست الوحيدة، فالمعرفة والثقافة قد يفوقون الثروة في توسيع الاختيار، فقد تمتلك القدرة على ارتياد أفخر الأماكن لكنها لا تدخل في اختياراتك لأنك لا تملك ثقافة ارتياد هذه الأماكن فتكون بدائلك محدودة رغم امتلاك القدرة، لافتقارك الثقافة والمعرفة، فالأنماط الاستهلاكية للأفراد والتي تتجلى فيها في

معظم الأحوال مساحة الاختيار الواسعة ما هي إلا انعكاس لأنماط ثقافية .. لذلك أؤكد مرة ثانية على أن عملية التمكين عملية واسعة ويدخل فيها بناء الفرد بصورة كاملة تجعله قادراً على توسيع مساحة الاختيار والبدائل أمامه.

وهنا قد تسأل وما العلاقة بين الأمان، والقوة، والضعف، والسعادة، وبين مساحة الاختيار المتاحة؟ فأقول لك أن العلاقة بينهم ربما قد اتضحت مما سبق، فالبدل الواحد قد لا يكون آمناً، والبدل الواحد لا يمكن أن يكون مصدراً للشعور بالسعادة، لأنه القهر بعينه، والبدل الواحد لا يمكن أن يكون القوة، ولكنه الضعف بعينه لأنه مرتبط بالإحساس بالقهر.

والآن ألت معي أن معنى الحياة، وأحد أسس وجودك فيها هو أن تعمل بكل الجد على توسيع مساحة الاختيارات، ربما ليس لك فقط بل لأسرتك وأولادك .. ألت معي أن أهم معيار من معايير المقارنة ليس فقط بين الأفراد وبعضهم، بل بين المجتمعات والدول هو مساحة الاختيارات المتاحة، ومدى تعدد البدائل الممكنة .. ألت معي أن الضعفاء هم الذين أمامهم البدائل المحدودة، والأقوياء هم الذين أمامهم البدائل المتعددة .. ألت معي أن مضمون التقدم العلمي والتكنولوجي هو توسيع بدائل السلع والخدمات لزيادة سعادة الإنسان.

إلى هنا وقد تقول وما الجديد فيما تقدمه للقراء، فأقول قد لا يكون في الأمر جديد سوى الوعي وتأكيد الاهتمام بأنه لا معنى للحياة دون مساحة اختيار واسعة، ولا بديل لإزالة الشعور بالإحباط سوى العمل الجاد على توسيع مساحة الاختيار وتعدد البدائل .. وقد تعيدون القول وتقولون وما الجديد؟ فأقول لكم لا جديد، ولكن أقول لكم على استحياء شديد أن مساحة الاختيار المتاحة والممكنة والبدائل المتاحة والممكنة في كل مناشط الحياة محدودة، وهو ما يولد أو ولد بالفعل شعور عام بالإحباط .. وهنا قد ترددون بأني أنتاقض هنا مع نفسي. ألم أقل من قبل أن توسيع الاختيارات مسئولية فردية من خلال جدية الفرد في العمل على تمكين ذاته، وأرد عليكم وأقول هذا صحيح.

ولكن ألت معي أيضاً بأن هناك مسئولية اجتماعية ومجتمعية، وأن هناك مسئولية سياسية جماعية نحو التمكين على الأقل من خلال الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة، ومن خلال حقوق الإنسان التي أقرتها العديد من

المواثيق والعهود الدولية، فمن غير شك لو استطاع المواطن العادي أن يحصل على حقوقه كإنسان، وعلى حقه في التنمية كما أقرتها مواثيق الأمم المتحدة، وتحمل واستطاع بواجباته نحو نفسه من السعي الجاد نحو استخدام قدراته العقلية وغير العقلية في الاستفادة من كل الفرص التي تتيحها له حقوق الإنسان، والحق في التنمية، بالتأكيد ستتسع مساحات الاختيار وتتعدد البدائل أمامه في الحياة.

وإلى هنا هل يمكن أن أقول بأن ما قد نشعر به من حالة الإحباط العام أو الشعور بقليل أو كثير من الرفض والتشاؤم، وربما الاكتئاب وقصور الثقة في المستقبل يرجع إلى محدودية البدائل، وضيق مساحة الاختيار المتاحة والممكنة؟ وقد أتذكر هنا قولاً سمعته وأنا صغير وهو:

" بماذا يقيدني اتساع العالم وحذائي ضيق "

والذي أعنى منه أنه إذا كانت البدائل والمساحات واسعة ومتعددة أمام الآخرين لكنها محدودة أمامي فماذا يقيدني اتساعها مادامت ليست واسعة أمامي .. لذلك أقول ولا بديل إلا بتوسيع مساحات الاختيار وتعدد البدائل .. ولا بديل إلا بالسعي الجاد نحو تمكين ذاتك، والوعي بحقوقك كإنسان، وبحقك في التنمية .. تلك الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية .. ولا بديل إلا بأن نتحول جميعاً من مواطنين مستفيدين أو غير مستفيدين ولكن سلبيون إلى مواطنين مشاركين مستفيدين .. إذا لا بديل إلا أن نشترك معاً في توسيع مساحة الاختيار وتعدد البدائل المتاحة والممكنة أمامنا جميعاً بالتمكين والوعي، والمشاركة الإيجابية.

التمكين من أجل التنمية:

كما سبق الإشارة إلى أن توسيع الاختيار والبدائل هو نقطة انطلاق التمكين، والديمقراطية، والتنمية، وكيف أن تمكين الأفراد يؤدي إلى تمكين المنظمات، وأن تمكين المنظمات يعنى تمكين التنمية، لذلك فإني سأتناول العلاقة بين التمكين والتنمية من خلال هذه القاعدة إن " تمكين الأفراد يؤدي إلى تمكين المنظمات، وإن تمكين المنظمات هو تمكين التنمية .. وإن تمكين الأفراد، والذي يعنى بالتمكين من أجل العمل، أو التمكين الوظيفي هو أيضاً التمكين من أجل التنمية أو على الأقل هو مضمون التمكين من أجل التنمية.

الدور الفاعل للتمكين من أجل العمل (التمكين الوظيفي) في تمكين المنظمات:

يتمثل هذا الدور فيما يلي:

1- تمكين المنظمة هو نتيجة للتمكين الوظيفي لقوة العمل فيها، بما يعنى تحويل المعارف والمهارات إلى ثروة سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى المنظمة، وذلك من خلال أعلى إنتاجية ممكنة يحققها الأفراد، وبالتالي وفقاً لهذا المفهوم الذى يربط بين التمكين الوظيفي للأفراد، وتمكين المنظمة بشكل مباشر، ويربط أيضاً بين تمكين الأفراد والإنتاجية والربحية والتراكم الرأسمالي للمنظمة بشكل مباشر أيضاً، يكون التمكين الوظيفي هو أول استراتيجية للموارد البشرية في أي منظمة تسعى إلى البقاء والاستمرارية والنمو، حيث لا تمكين للمنظمة دون تمكين لأفرادها.

2- لأن التمكين الوظيفي مفهوم شامل ذو عناصر متعددة ومراحل وخطوات مركبة تغطى كل متطلبات الأداء الفعال والمستمر عند أعلى مستويات الإنتاجية، فإن وجوده كنشاط وكنظام في أي منظمة، واقتناع الإدارة بمختلف مستوياتها في المنظمة به، سيكون هو الضمان الحقيقي وربما الوحيد لتحقيق كل الوحدات الإدارية والتنظيمية لأهدافها، والتي تمثل في النهاية الأهداف الكلية للمنظمة من خلال الأداء الفعال للأفراد.

3- أن التمكين الوظيفي يقوم أساساً على تطبيق مبدأ التأكد من الصلاحية للتمكين قبل إحداث التمكين، وربما قبل التوظيف، حيث لا تمكين دون التأكد من الصلاحية للتمكين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم إهدار الأموال والجهود في أي من أنشطة التنمية البشرية، وإنما الوصول إلى أقصى قدر من عوائد جهود التنمية البشرية للأفراد مادام قد سبق هذه الجهود تطبيق مبدأ التأكد من الصلاحية للتمكين.

4- لأن التمكين الوظيفي يتطلب إنشاء نظام متكامل يتضمن وجود نظام فرعى دقيق للاختيار والاختبارات لتحقيق مبدأ التأكد من الصلاحية للتمكين، وكذلك نظام فرعى للتطوير الوظيفي لرصد أي تطورات تحدث في طرق وأساليب وأدوات الإنتاج والتشغيل المرتبطة بالوظائف والأعمال، وإعادة تصميم

الوظائف والأعمال بما يتناسب مع هذه التغيرات والتطورات ، ومن ثم إحداث الموازنة بين الفرد وهذه المتغيرات، وكذلك وجود نظام فعال للتدريب والتنمية قادر على إنشاء المعارف والمهارات الأساسية والمتقدمة اللازمة للتمكين الوظيفي، فضلاً عن الربط المباشر بين كل النظم التي تؤدي إلى تطوير المنظمة، كنظم التطوير الإداري، والتطوير الوظيفي، والتطوير التنظيمي، وإعادة الهندسة، والجودة الشاملة، وإعادة الهيكلة باعتبار أن التمكين الوظيفي هو متغير تابع لكل هذه الأنظمة كمتغيرات مستقلة، حيث لا بد من إعادة تمكين الأفراد بالدرجة التي تجعلهم قادرين تماماً على التعامل الإيجابي والفعال مع نتائج هذه النظم السابقة من تحديث وتطوير.

5- لأن التمكين مؤشر قوى على وصول الفرد إلى مرحلة الاستقلالية والاعتمادية على الذات، فإنه يكون أهم الأسس والمتطلبات التي يقوم عليها العمل الجماعي، وأهم ضمانات نجاح التنظيمات العضوية وفرق العمل. فضلاً عن الدور الفعال للتنظيمات العضوية والعمل الجماعي القائم على التعاون وتبادل الاعتمادية في وجود بيئة عمل داخلية إيجابية ودافعة نتيجة ثقة الأفراد في أنفسهم وفي قدراتهم بناء على تمكينهم الوظيفي.

مراحل وخطوات التمكين من أجل العمل "التمكين الوظيفي":

ينقسم الإعداد للتمكين من أجل العمل (التمكين الوظيفي) إلى مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الالتحاق بالعمل أو الوظيفة أو المهنة:

وتعنى هذه المرحلة ببناء القاعدة الأساسية للتمكين الوظيفي، تلك القاعدة التي بدونها لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء أو تحقيق التمكين الوظيفي، وتتضمن هذه المرحلة:

■ بناء القدرات العقلية:

وهي تلك القدرات التي تعتمد على الذكاء، وتتضمن القدرات اللغوية والحسابية والميكانيكية، ويتم بنائها من خلال التعليم بمراحله المختلفة، وكلما زاد التعليم، أو زاد اجتياز الفرد لمراحل أعلى من التعليم كلما زادت قدراته العقلية، تلك القدرات التي تتمثل فيما يلي: (75)

1- الفهم اللغوي .. والذي يعنى بفهم وإدراك المعاني لما يسمع وما يقرأ من أقوال مكتوبة، ومسموعة استناداً إلى تحليل وتفسير ما يسمعه ويقرأه، هذا وتزداد هذه القدرة كلما ازدادت قدرة الفرد على الربط الصحيح بين ما يسمعه أو ما يقرأه حول موضوع معين.

2- الطلاقة اللغوية .. وتعنى بالقدرة على التعبير بالكلمة المسموعة أو حتى المكتوبة عما يفكر فيه .. أو عما يريد أن يرسله إلى الآخرين دون توقف أو تعثر، وإنما تدفق لغوى يحمل معاني واضحة مفهومة تعبر تعبيراً صادقاً وصحيحاً عما يريد.

3- القدرة الحسابية .. وتعنى بالقدرة على إجراء العمليات الحسابية البسيطة والمركبة، فضلاً عن القدرة على دراسة وفهم الموضوعات والنظريات والعلاقات الكمية والرياضية.

4- القدرة المكانية .. وتعنى بالقدرة على تصور الأشكال الهندسية في مكان معين.

5- القدرة على الاستيعاب والحفظ والتذكر والاسترجاع .. وتعنى بالقدرة على جمع المعلومات عن موضوع معين والاحتفاظ بها وتذكرها عند الرغبة في استرجاعها.

6- السرعة الإدراكية .. وتعنى بالقدرة على إدراك المتغيرات المرتبطة بالمواقف المختلفة، مع سرعة رد الفعل الصحيح تجاه هذه المتغيرات.

وهذه العناصر الستة السابقة التي تمثل القدرات العقلية تختلف من حيث العمق باختلاف الأفراد (العناصر الموروثة)، وباختلاف التنشئة الاجتماعية والتربوية، والأهم باختلاف مستوى التعليم الذي حصل عليه الفرد.

■ القدرات غير العقلية:

وترتبط هذه القدرات بشكل عام بالتركيبية الجسدية للفرد، وقدراته العقلية، ولكنها في النهاية تتمثل في نوعين من القدرات: (73)

الأول: قدرات الحواس .. والتي تعنى بحدة الإبصار، وتقدير المسافات، وتمييز الألوان، وحدة السمع والتنسيق البصري (التمييز بين ما هو مرتب وما هو غير مرتب).

الثاني: القدرات الحركية، والتي تتوقف على اللياقة الجسدية، وتتضمن السرعة والتوافق الحركي والعضلي.

وغالباً ما تتوقف هذه القدرات على اعتبارات الوراثة، والتنشئة الاجتماعية والتربوية ويؤثر فيها أيضاً التعليم بشكل أو بآخر.

هذا وتكمن الأهمية الشديدة لمرحلة قدرات ما قبل الالتحاق بالعمل أو الوظيفة في تحديد الصلاحية للتمكين، فالصلاحية للتمكين ضرورة أساسية لا بديل عنها قبل إعداد الفرد للتمكين الوظيفي، أو الانتقال إلى المرحلة الثانية من التمكين، حيث لا يمكن الدخول أو الانتقال إلى المرحلة الثانية الخاصة بالتمكين لشغل وظيفة أو مهنة معينة إلا إذا تم التأكد من صلاحية الفرد للتمكين لهذه الوظيفة أو المهنة. (74)

وبالتالي فإن الصلاحية للتمكين تعنى التأكد من توفر ذلك الحد من القدرات العقلية والقدرات غير العقلية السابق الإشارة إليها لدى الفرد، لتكون القاعدة الأساسية التي سيبني عليها القدرات العقلية وغير العقلية اللازمة للتمكين الوظيفي (شغل وظيفة معينة أو ممارسة مهنة محددة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة)، والتي بدونها لا يمكن أن يحدث هذا التمكين.

لذلك لا بد من وجود مقاييس لقياس صلاحية الفرد للتمكين الوظيفي، وغالباً ما تركز هذه المقاييس على التأكد من وجود القدرات العقلية التالية، والتي تمثل أساس التمكين الوظيفي بشكل عام، خصوصاً في الوظائف التنفيذية عالية المستوى نسبياً، أو الوظائف القيادية والإشرافية على اختلاف مستوياتها، وهي كما يلي: (75)

- 1- الإدراك أو المعرفة .. أي القدرة العامة على البحث والاكتشاف، والتعرف على الأشياء المختلفة.
- 2- القدرة على الاستيعاب والفهم والحفظ، والتذكر والاسترجاع.
- 3- التفكير التقاربي .. والذي يعنى بمعالجة المعلومات بطريقة تؤدي إلى إجابة واحدة صحيحة تمثل أفضل الإجابات.
- 4- التفكير التباعدي .. والذي يعنى بالبحث عن أفكار مختلفة، وعن حلول متنوعة، من خلال محاولة الربط بين علاقات ومتغيرات قد تبدو متباعدة (تكوين علاقات).
- 5- التقييم .. والذي يعنى بالوصول إلى قرارات تتعلق بصحة أو نتائج ما نعرفه أو نصل إليه، وأيضاً معرفة كيف نفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

المرحلة الثانية: مرحلة الالتحاق بالعمل أو الوظيفة أو ممارسة مهنة معينة:

■ **القدرات غير العقلية:**

على الرغم من أن مرحلة التعليم الجامعي بالنسبة للوظائف التخصصية، والتعليم المهني بالنسبة للعمال المهرة والفنيين تدخل في إطار التنشئة المهنية، أو هي الخطوة الأولى في التنشئة المهنية، لذلك فهي تدخل بشكل أو بآخر ضمن بناء القاعدة التي يبني عليها التمكين الوظيفي، ويؤكد ذلك أن العديد من وجهات النظر ترى أن مرحلة التنشئة المهنية باعتبارها لا تقتصر فقط على التعليم الجامعي أو المهني، وإنما تتضمن التدريب والإعداد والتأهيل الذي قد يتم خارج المنظمة أو داخلها .. لذلك فهي تمثل المرحلة الأولى أو الجزء الأول من التمكين الوظيفي.

مرحلة ما قبل الالتحاق بالعمل

1) بناء القدرات العقلية

1- الفهم اللغوى

إدراك المعانى + الربط بين ما نسمع وما نقرأ

2- الطلاقة اللغوية

القدرة على التعبير بالكلمة المسموعة والمكتوبة عما نفكر أو نريد بتدفق

3- القدرة الحسابية

إجراء العمليات الحسابية البسيطة والمركبة

4- القدرة المكانية

تصور الأشكال الهندسية فى مكان معين

5- القدرة على الاستيعاب والحفظ والتذكر والاسترجاع

6- السرعة الإدراكية

رصد المتغيرات المرتبطة بالمواقف مع سرعة رد الفعل الصحيح

شكل رقم 7: يبين عناصر بناء القدرات العقلية للإعداد للتمكين من أجل العمل

2) بناء القدرات غير العقلية

القدرات الحركية

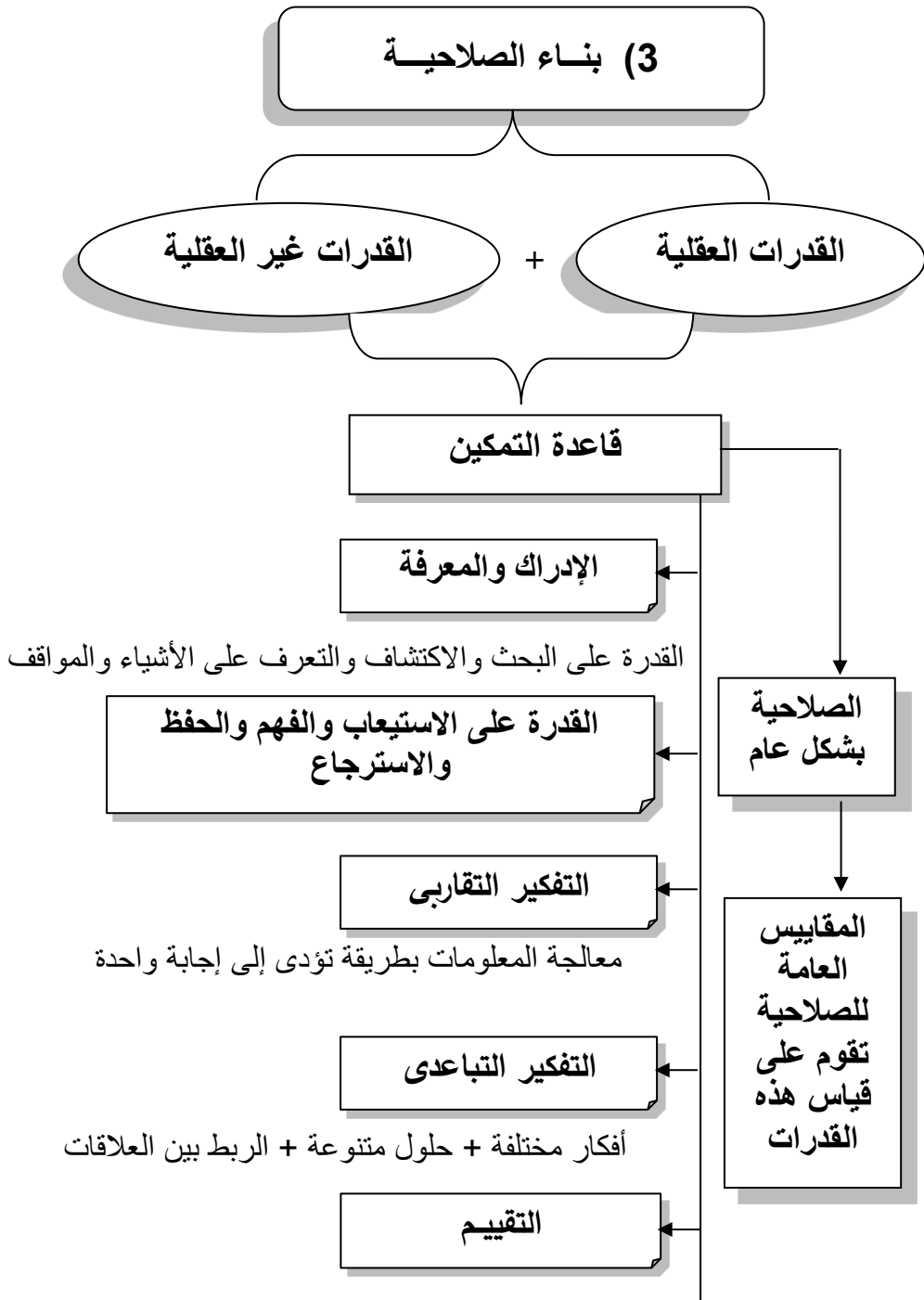
- اللياقة الجسدية
- السرعة
- التوافق الحركي والعضلي

الحواس

- حدة الإبصار
- تقدير المسافات
- تمييز الألوان
- حدة السمع
- التنسيق البصري

تتوقف على الوراثة + التنشئة الاجتماعية والتربوية وتتأثر بالتعليم، وتؤثر بشكل مباشر في حدة الإدراك، وسرعة رد الفعل

شكل رقم 8: يبين عناصر بناء القدرات غير العقلية للإعداد والتمكين من أجل العمل



شكل رقم 9: يبين عناصر بناء التحليل وصولاً إلى القرار المناسب وقدرات وصلاحية الفرد، ووصوله إلى حالة التمكين من أجل حق العمل

■ التهيئة المبدئية (التواعم والتكيف مع الوظيفة):

قد يكون مصطلح الإعداد للتكيف مع الوظيفة أو المهنة التي سيشغلها الفرد أو التواعم معها، هو الأقرب إلى الدقة بالنسبة لمراحل وخطوات التمكين الوظيفي، حيث غالباً ما يشير مصطلح التهيئة المبدئية إلى برامج العاملين الجدد القادمين من سوق العمل إلى العمل لأول مرة في منظمة ما، ولكن الإعداد للتكيف والتواعم مع الوظيفة يرتبط بشكل أو بآخر بالتدرج الوظيفي أو حتى بتغيير المسار الوظيفي أو المهني أكثر من ارتباطه بالتهيئة المبدئية.

وعلى أي الأحوال أياً كان المصطلح الأدق، فإن الإعداد لتكيف الفرد وتواعمه وتهيئته لشغل الوظيفة أو المهنة الذي اختارها بإرادته الحرة، بمعنى أنه يشعر تماماً أنها تتناسب مع كل ما تم بناؤه من قدرات في المرحلة الأولى والسابق الإشارة إليها، بجانب أنها تحقق طموحه، فضلاً عن إشباع حاجاته المادية والاجتماعية والنفسية من خلالها.

يلعب دوراً أساسياً في حدوث التمكين الوظيفي، فلا تمكين دون إرادة حرة في الاختيار، واقتناع بالعمل الذي يقدم عليه الفرد .. فإن لم تكن هذه الإرادة الحرة في الاختيار والاقتران بالعمل دورهما الفاعل في فاعلية التمكين، فسيكون لهما دور أكثر فعالية في خفض الفترة اللازمة لحدوث التكيف والتواعم مع العمل والوظيفة الذي سيشغلها الفرد.

(أ) التدريب:

ويقصد هنا بالتدريب إكساب الفرد المعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية واللازمة لأداء المهام المرتبطة بالوظيفة أو المهنة التي سيمارسها الفرد عند أعلى مستوى أداء أو معيار لهذه المهام، وبالتالي، عند ممارسته الفعلية لهذه المهام بعد تدريبه عليها قد يحدث تغييراً في الطرق والأساليب التي تتم فيها هذه المهام (تغيير أو تحديث تكنولوجي)، وقد يحدث إعادة تصميم لهذه المهام ينتج عنهم إثراء أو تكبير للوظيفة .. وقد يحتاج تدرج الفرد في المسار الوظيفي المرتبط بالمجموعة الوظيفية المنتمي إليها في المنظمة التي يعمل فيها إلى تدريب جديد أو إلى إعادة تدريب، بخلاف التدريب الأساسي الذي حصل عليه في مرحلة الإعداد للتكيف مع الوظيفة، حيث يكون هذا التدريب الجديد بغرض:

- تحقيق مستويات ومعايير أداء أعلى.
- اكتساب معارف ومهارات جديدة نتيجة تغيير تكنولوجيا الأداء أو الإنتاج.
- النقل أو الترقية إلى وظيفة أخرى في إطار المجموعة الوظيفية الذي ينتمي إليها.

فضلاً عن أن تطبيق مبدأ استمرارية التعليم والتدريب طوال حياة الفرد الوظيفية، قد يتطلب حصول الفرد على نوعيات أخرى من البرامج التدريبية الأكثر ارتباطاً بتعريفه بالتقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاساته ونتائجه على المجال الذي يعمل فيه الفرد. (76)

وكما يدخل أيضاً في إطار التدريب إكساب الفرد المعارف والمهارات والاتجاهات المرتبطة بتكامل عناصر التمكين الوظيفي، والتي من أهمها الأدوات، والمهارات الحياتية والثقافة الدافعة، كل ذلك في إطار مسار تدريبي موازي للتدرج والمسار الوظيفي والمهني للأفراد على مستوى كل وظيفة أو مهنة، وعند تحقيق أعلى مستوى من الأداء.

(ب) التطوير والتنمية المستمرة:

إذا كان التدريب أكثر ارتباطاً بالأعمال والوظائف والمهام الحالية، وإذا كانت التنمية والتطوير أكثر ارتباطاً بالأعمال والوظائف المستقبلية، وإذا كان التمكين الوظيفي لا يعنى القدرة فقط على الإنجاز والأداء عند أعلى مستوى من الإنتاجية للأعمال الحالية، ولكن أيضاً للأعمال والمهام والوظائف التي سيقوم بها الفرد في المستقبل، استناداً إلى الوظائف المتاحة والممكنة له ليشغلها في إطار المجموعة الوظيفية أو المهنة المنتمي إليها فإنه لا بد وأن يخضع لعملية تطوير وتحديث مستمر تتم من خلال:

- الإعداد المسبق للوظائف التي من المنتظر أن يشغلها سواء بالنقل أو الترقية.
- التعرف على كل جديد ومستحدث في مجال العمل أو المهنة التي يقوم بها .. وقد يكون من خلال تطبيق مبدأ استمرارية التعليم والتدريب طوال حياة الفرد الوظيفية.

- التنمية الذاتية، والتي يجب أن يكون مدفوعاً إليها من داخله، وفي نفس الوقت تكون مدعومة بشكل أو بآخر من قبل المنظمة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية الذاتية من أهم السبل إلى حدوث التمكين بشكل عام حيث يمكن القول بكل الصدق والثقة أنه لا تمكين دون تنمية ذاتية.

امتلاك القدرة الكاملة للتمكين .. كيف؟

يحدث تمكين المنظمات، الذي هو أساس تمكين التنمية عندما يحدث امتلاك الأفراد للقدرة الكاملة على التمكين، أي الوصول إلى أعلى درجة من درجات التمكين، وهذه الحالة ليست افتراضات نظرية كما سيتضح فيما يلي، وحتى لو كانت كذلك، فإنه يجب تناولها، لأنها تلقى الضوء على مختلف أبعاد وجوانب التمكين:

- هل يعنى التمكين امتلاك المهارة
- هل يعنى التمكين امتلاك المهارة العالية، أو المهارة في أعلى مستوياتها، على أداء أو فعل محدد عند أعلى مستوى من الإنتاجية؟
- وما هي العلاقة بين التمكين الوظيفي والتفوق والتميز والجدارة؟
- وهل التفوق والتميز والجدار هي مؤشرات أو دلائل على حدوث التمكين الوظيفي؟
- أم أن الوصول الى التمكين الوظيفي يمر عبر مراحل وخطوات متتابعة تبدأ من المهارة لتصل إلى التفوق ثم التميز، والجدارة، لتتبلور وتصبح كل هذه المراحل والخطوات في النهاية في حدوث التمكين الوظيفي؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات السابقة يتطلب أولاً تحديد المصطلحات السابقة بدقة لبيان العلاقة فيما بينها:

1- مفهوم المهارة:

هي ذلك الكل المركب من مجموعة من المتغيرات (القدرات العقلية، وغير العقلية) والتي تشكل قدرة الفرد على الأداء، الإنجاز، الفعل، المواجهة، لمهام أو أعمال محددة، أو حل مشكلات معينة، بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة (أعلى إنتاجية ممكنة)، وذلك تحت محددات أو شروط أربعة مجتمعة، وغير منفردة هي:

1. **السرعة** .. وتعنى في المهارة اختصار الوقت اللازم للأداء .. أن تحدث النتائج المستهدفة من العمل أو المهام في أقل وقت ممكن .. وقد ترتبط مستويات المهارة بعنصر الزمن ومدى اختصاره في العديد من الأعمال.

2. **الدقة** .. وتعنى في المهارة انعدام الخطأ أو الحد إلى أقصى درجة ممكنة من حدوث أي انحراف سواء في التنفيذ أو في النتائج المستهدفة من الأداء.. أي المطابقة مع المواصفات المحددة للنتائج أو مع معايير القبول والرفض للعمل .. أو هي بشكل عام تعنى القبول والموافقة التامة من قبل من له حق الحكم على الأداء.

3. **التتابع المنطقي في الأداء** .. ويعنى إتباع الخطوات المنهجية الواجبة في الأداء وصولاً إلى النتائج المستهدفة، وأهمية هذا العنصر أو المحدد في أنه يعكس استيعاب وفهم وسيطرة القائم بالأداء على كل ما يتعلق من معارف ومهارات، وقدرته على نقل خبراته المتعلقة بالعمل موضوع الأداء إلى الآخرين كمعرفة ظاهرة، وليس كمعرفة ضمنية.

4. **البعد الجمالي في الأداء**، ويعنى بالجانب الشكلي المتعلق بالأداء، والذي يتمثل في النظام والترتيب والتنسيق، والعمل على أن يتم انعكاس صورة جمالية، وإحساس بالقبول من قبل من يتعامل أو يرتبط بشكل أو بآخر بالعمل موضوع الأداء.

وتجدر الإشارة إلى تأكيد أن تكامل المهارة ووصولها إلى أعلى مستوياتها يتطلب تكامل وتوحد وتفاعل هذه العناصر الأربعة في وحدة واحدة عند أعلى مستوى ممكن لهذه العناصر الأربعة.

2- مفهوم التفوق:

التفوق هو تجاوز المعدلات الموضوعية للأداء أو الأهداف .. أو هو تحقيق إنجاز أعلى من الإنجاز السابق، إذا كان هناك إنجاز سابق، أو هو تجاوز المعيار المستهدف للأداء، أو النتائج المتوقعة من الفرد.

والتفوق يكون على الذات أو على الآخرين وعندما يكون على الذات، فإنه يعني تجاوز الإنجاز السابق بدرجة كبيرة وملموسة، أو تجاوز ما هو متوقع من الفرد بدرجة ملموسة أيضاً.

وعندما يكون التفوق على الآخرين، فإنه يعني السبق عليهم أي تجاوز نتائجهم بقدر ملموس.

3- التميز:

إذا كان التفوق يجمع بين الذات، والآخر بما يتجاوز إنجاز الفرد نفسه أو تجاوز إنجاز الآخرين، فإن التميز يرتبط بالاختلاف الكلي أو الجزئي للفرد عن الآخرين في سمات إيجابية، وقد يحمل التميز معنى التفوق على الآخر، عندما يكون هذا التميز قد ارتبط بالتسابق مع الآخرين في أداء أو عمل محدد المعايير والشروط، وقد يكون التميز نتيجة امتلاك الفرد لصفات إيجابية بشكل عام، أو بالقدرة على أداء عمل محدد بشكل خاص، لا يمتلكها الآخرين.

وقد لا يرتبط التميز بالتفوق على الآخرين بالضرورة، فقد لا يتجاوزهم بشكل عام، إلا أنه مع هذا يتميز عليهم في صفة معينة عنهم، وهذا هو التميز الجزئي .. أما إذا تفوق على الآخرين، وكان تفوقه عليهم نتيجة لامتلاكه سمات وصفات لا يمتلكها الآخرين فهذا هو التميز الكلي.

وبالتالي فإن الفرق بين التميز والتفوق يتضح فيما يلي:

1. أن التميز يكون على الآخر فقط، بينما يكون التفوق على الذات وعلى الآخر.
2. أن التفوق لا بد وأن يكون كلياً بمعنى تجاوز الذات أو الآخر. ولا معنى له غير ذلك، أما التميز فيمكن أن يكون جزئياً، بمعنى التميز على الآخر في سمة أو صفة معينة دون ضرورة تجاوزه.
3. أن التفوق قد يمثل حالة قد لا تدوم، فقد تتفوق مرة أو أكثر، وقد لا تتفوق مرات أخرى، وقد تسبق الآخرين، وقد يسبقك الآخرون، فهو حالة تحتاج إلى جهود مخططة للحفاظ عليها.
4. أما التميز فقد يكون أكثر ثباتاً ودواماً من التفوق، باعتبار أنه نتيجة لامتلاك سمات وصفات قد تتمثل في قدرات عقلية وغير عقلية أكبر وأعمق مما لدى الآخرين، بينما يعنى التفوق بشدة الرغبة، أو بالتنشغيل الأعلى للقدرات المتاحة لدى الفرد بدرجة أعلى من الآخرين .. في الوقت الذي يشير فيه التميز إلى امتلاك قدرات قد لا تكون لدى الآخرين.

4- الجدارة الوظيفية:

هي امتلاك الفرد لكل متطلبات أداء العمل أو مهام الوظيفة أو المنصب الذي يشغله عند أعلى مستوى من الإنتاجية لهذه المهام، دون توقف، أو تعثر أو تراجع، وإنما في إطار من التدفق والزيادة والتحسين المستمر .. وبالتالي فإنها تحمل في طياتها وفاء الفرد لكل متطلبات شغل الوظيفة أو المنصب الذي يقوم به من معارف ومهارات (تأهيل عملي، وخبرة، وتدريب) واشتراطات خاصة. والجدارة الوظيفية لا تتقف عند هذا الحد، وإنما هي محدده بمحاور أو محددات ستة لا تتحقق إلا إذا استوفاهها الفرد جميعاً وهي:

1. تحقيق الأداء أو المهام المطلوبة بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة (أعلى إنتاجية)، وبطريقة صحيحة ومستمرة.

2. تحقيق معدلات أعلى من المعدلات المستهدفة للأداء المطلوب بطريقة صحيحة ومستمرة، وبأعلى قدر من الكفاءة.
3. قابلية الفرد للتقدم والتطور المستمر في المنظمة بشكل عام، وفي عمله بشكل خاص.
4. أن الفرد طاقة خلاقية ومبدعة في مكان العمل، وقادر على تقديم جديد (نسبياً) بصفة مستمرة.
5. أن الفرد عنصر إيجابي في بيئة العمل الداخلية. أي أنه ذات سلوك رشيد ومتوازن عند تعامله مع كافة مفردات بيئة العمل الداخلية.
6. أن الفرد قوة دافعة في بيئة العمل الداخلية من خلال تقديم نفسه بصفة مستمرة كنموذج للآخرين من زملائه، ومن خلال بثه الدائم لقيم إيجابية ودافعة لهم.

لذلك يمكن القول بناء على هذه المحددات السابقة أن الجدارة الوظيفية هي الحالة المثلى لممارسة العمل أو الوظيفة في بيئة العمل التي توجد فيها هذه الوظيفة.

5- التمكين الوظيفي وامتلاك القدرة على تحقيق الحالة المثلى للأداء أو لمهام الوظيفة أو المنصب:

قد سبق تعريف التمكين وعناصره ومراحلها، وبالتالي فإن المطلوب هنا ليس إعادة تعريفه، أو إعادة صياغة عناصره، وإنما تحديد العوامل المشتركة فيما بينه وبين المصطلحات السابقة المهارة، والتفوق، والتميز، والجدارة، وعلاقة ذلك بمهارة تحقيق التمكين الوظيفي سواء على مستوى الفرد أو المنظمة، وذلك على النحو التالي:

1. أن المهارة وفقاً لمفهومها وعناصرها السابق الإشارة إليها ليست أحد أهم مكونات القدرات العقلية وغير العقلية اللازمة والأساسية لحدوث التمكين الوظيفي، ولكنها دالة أساسية على امتلاك هذه القدرات وعلى حدوث التمكين وهي أيضاً أحد مكوناته، تحت شرط أن تتسم هذه المهارة بالمحددات الأربعة (السرعة، والدقة، التابع المنطقي في الأداء، والبعد

الجمالي فيه).

2. أن التفوق وفقاً للمفهوم السابق الإشارة إليه، لا يمثل أحد عناصر أو مكونات التمكين الوظيفي مثل عنصر المهارة، ولكنه يمثل أهم صفات التمكين الوظيفي. والتي تتمثل في وجود قدرة كامنة لدى الفرد تجعله قادراً وراعياً في تجاوز إنجازة، وإنجاز الآخرين والتفوق عليهم وعلى نفسه باستمرار.

3. أن التميز سواء كان جزئياً أو كلياً هو أيضاً أحد أهم صفات التمكين الوظيفي، فإذا كان عمق التمكين أكثر ارتباطاً بتحقيق الثروة (الزيادة المستمرة في الدخل) فإن عمق هذا التمكين سيكون أيضاً أكثر ارتباطاً وانعكاساً لتميز الفرد عن الآخرين بصفات أو مزايا قد تتمثل في امتلاكه قدرات عقلية وغير عقلية قد لا يمتلكها الآخرين بقدر عمق امتلاكه هو لها.

4. أن الجدارة الوظيفية هي الحالة المثلى للأداء في مختلف جوانبه الفنية والنفسية والاجتماعية، وبالتالي هي المخرج الحقيقي للتمكين الوظيفي. وهي أقوى الدلائل على حدوث التمكين، إن لم تكن الدالة الوحيدة عليه. فالوصول إلى حالة الجدارة الوظيفية بمحدداتها الستة السابقة تعنى الوصول إلى حالة التمكين الوظيفي.

5. ولكن هذا لا يعنى أن التمكين الوظيفي هو الجدارة الوظيفية، وإنما يعنى أن التمكين الوظيفي هو الذي يؤدي إلى حدوث الجدارة الوظيفية .. وأن حالة الجدارة الوظيفية تعنى امتلاك الفرد للقدرة الكاملة للتمكين.

أما فيما يتعلق بمهارة الفرد للوصول إلى حالة الجدارة الوظيفية، أو امتلاك القدرة الكاملة على التمكين، فإن ذلك أكثر ارتباطاً بأمرين أساسيين هما:

■ **الوعي بالذات**، والتي يعنى المعرفة الكاملة والصادقة من قبل الفرد لما يمتلكه من قدرات عقلية وغير عقلية .. والصورة المثلى لاستخدام هذه القدرات.

■ **الوعي بالبيئة التي سيستخدم فيها هذه القدرات، ومتغيراتها، ومن ثم العمل على إحداث التواءم الأمثل بين ما يملكه الفرد من قدرات وبين ما تتطلبه هذه البيئة من قدرات يجب أن يمتلكها الفرد للعمل فيها.**

ومن ثم تكمن المهارة هنا في تكوين تصور أو مشروع محدد لما يمكن أن يقوم به الفرد من عمل تتحقق فيه السمات الست السابقة للجدارة الوظيفية، وفي نفس الوقت يحقق أعلى دخل ممكن.

أما مهارة المنظمة في تحقيق حالة التمكين الوظيفي فإنها تكمن في إنشاء تلك النظم المتكاملة للتنمية البشرية والتي تساعد بشكل أو بآخر على حدوث التمكين الوظيفي لقوة العمل فيها، وأما مهارة الدولة في حدوث التمكين من أجل التنمية فإنها تكمن في القدرة على تعبئة كل محصلة نتائج تمكين الأفراد، والمنظمات والتنسيق بينها وتوجيهها في إطار مسارات محددة تحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للتنمية، ومن خلال برامج ومشاريع محددة تؤدي إلى ذلك.

التمكين هو حالة الاعتمادية الكاملة على الذات:

لا تمكين بشكل عام دون وصول الفرد إلى حالة الاستقلالية الكاملة، والتي تعنى أن يعتمد الفرد على ذاته بشكل مطلق، ولا يعنى هذا انعزال الفرد عن الآخرين، وإنما يعنى أنه عندما يتعاون معهم ويشاركهم في عمل ما، سيكون موضع ثقتهم الكاملة لأنه يمتلك القدرة على الاعتمادية على الذات.

وتتمثل الاستقلالية أو الاعتمادية على الذات في ثلاث قدرات أساسية هي:

1- الاستقلالية الفنية:

والتي تعنى بامتلاك الفرد القدرة على القيام بعمل ما في إطار من التتابع الزمنى والمنطقي الصحيح وصولاً إلى أعلى مستوى من الإنتاجية، ودون مساعدة من أحد .. وبالطبع فإن هذا العمل لا بد وأن يكون في إطار الأعمال والمهام المكلف بها .. والتي تدخل في نطاق الوصف الوظيفي لعمله.

2- الاستقلالية الفكرية:

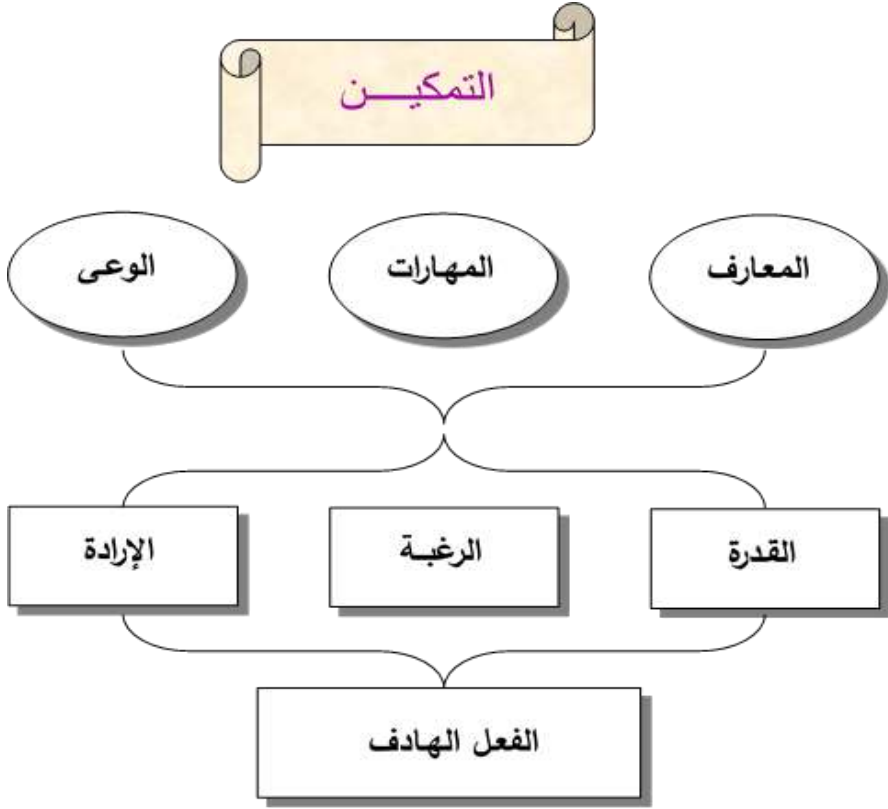
وتعنى بامتلاك الفرد القدرة على اتخاذ القرار الرشيد فيما يتعلق بالمشكلات والعقبات التي تواجه تنفيذ المهام المطلوبة منه، دون الحصول على أي مشورة من أحد، أو الرجوع إلى مستوى أعلى لأخذ رأيه أو نصيحته قبل اتخاذ قراره.

3- الاستقلالية العاطفية:

وتعنى بأن يكون الفرد مدفوعاً من ذاته ومن داخله، ومحفزاً من أهدافه التي يسعى إليها، ومن رؤيته المستقبلية، ومن مشروعه الحياتي نحو تنفيذ العمل، وتحقيق الأداء الأمثل، وليس مدفوعاً أو محفزاً من الآخرين أيا كان هؤلاء الآخرون.

فحالة الاستقلالية العاطفية هي تلك الحالة التي لا يحتاج فيها الفرد إلى التشجيع أو التدعيم أو التقدير من الآخرين بشكل عام، ومن الرؤساء بشكل خاص، حتى يستمر في الإنجاز عند مستويات أعلى، وتقدم مستمر.

والعلاقة بين التمكين الوظيفي، وبين استقلالية الفرد واعتماده على ذاته قد أصبحت أكثر وضوحاً بعد عرض أبعاد ومفهوم هذه الاستقلالية. فالاعتمادية على الذات هي دالة أساسية في التمكين الوظيفي، وافتقاد أي من جوانبها دالة أساسية أيضاً على أن الفرد لم يصل بعد إلى حالة التمكين الوظيفي .. ليس كذلك فقط بل أن العناصر الثلاثة السابقة للاستقلالية تمثل المحاور الثلاثة الأساسية التي يتم عليها التخطيط لحدوث التمكين الوظيفي – ومن هنا تكون مهارة المنظمة في حدوث التمكين الوظيفي على المستوى العام لقوة العمل فيها حيث يتم بناء استراتيجية التمكين الوظيفي فيها استناداً إلى تحقيق الاستقلالية للأفراد بمحاورها الثلاث السابقة، وتكون مهارة الدولة ومنظمات المجتمع المدني في القدرة على تحقيق الشعور بالاستقلالية والاعتماد على الذات، لدى أفراد المجتمع، والأهم هو قدرتهم – أي الدولة ومنظمات المجتمع المدني – على توليد القدرة لدى أفراد المجتمع على العمل الجماعي استناداً إلى قبولهم عن اختيار وقناعة تبادل الاعتمادية فيما بينهم وبين الآخرين في إطار عمل جماعي منظم يكون موضوعه الأساسي المشاركة في برامج ومشاريع التنمية.



شكل رقم 10: يبين العلاقة بين التمكين والقدرة على الفعل الهادف

التمكين من أجل واجبات، وحقوق الإنسان:

التمكين ليس فقط من أجل الحق في العمل، حتى ولو كان الحق في العمل هو السبيل إلى الحق في الحياة الكريمة واللائقة، هذا الحق الذي قد يحمل في مضمونه معظم إن لم يكن كل حقوق الإنسان، فإنه أشمل وأعم من ذلك، حيث يتضمن وهذا هو الأهم الإنسان الكامل الاستقلالية كما سبق الإشارة، ذلك الإنسان الذي يجب أن يكون قادراً على الحصول على الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية معاً جميعاً، وممارستها، والعمل على إثرائهم وتنميتهم بالمشاركة الفاعلة في التنمية.

التمكين من أجل الواجبات والحقوق السياسية:

أن تعرف ما هي حقوقك السياسية، والتي تتبلور في المشاركة في اختبار من يمثلك في المجالس المحلية والتشريعية، أو من يحكمك، وأن تعرف كيف لا يتم إهدار هذا الحق عند ممارسته، أو التفريط فيه، أو التنازل عنه، أو عدم استخدامه، هو جوهر وأساس الواجبات السياسية التي لا تتوقف فقط عند حق الاختيار للنائب أو الحاكم، ولكن تتضمن وهذا هو الأهم حق الاحتجاج والتعبير عن الرأي، وأن يصل صوتي واحتجاجي إلى أعلى المستويات، وأن يتم مناقشة الرأي بموضوعية، والاستجابة له إذا ما كان مشروعاً وصحيحاً.

كل هذه الحقوق السياسية يقابلها واجب الوعي بها، والممارسة لها، والتمكين من أجلها هل هو مسؤولية الفرد ذاته أم الدولة أم المجتمع المدني؟ أم جميعهم.

1- مسؤولية الدولة نحو التمكين للحقوق والواجبات السياسية:

تتمثل أهم جوانب هذه المسؤولية في صياغة نظام سياسى قائم على الديمقراطية تتوفر فيه الحقوق والحريات التالية لكل المواطنين:

- الحق في انتخابات حرة نزيهة
- حرية المجتمع، وحق الاحتجاج والتعبير السلمي
- حرية الرأي والتعبير
- حق وحرية البحث عن المعلومات
- حق المحاكمة العادلة
- عدم احتكار الحقل والعمل السياسي لفئة معينة
- عدم احتكار القرار في السياسات الداخلية
- قبول المحاسبة والمساءلة استناداً إلى إطار تشريعي

بما يعنى إدارة شؤون الدولة على أسس ديمقراطية، مع الاعتراف بها ليس فقط كحق من حقوق الإنسان، ولكن كواحدة من أهم القيم التي يجب أن تحظى باحترام شديد من قبل المجتمع بكل فئاته، وبحماية قانونية تضمن فاعليتها واستمرارها، وذلك وفقاً لما نص عليه قرار الأمم المتحدة (57/1999) في هذا الشأن(77).

ويمتد هذا الواجب إلى المشاركة الشعبية والواسعة والفاعلة في صياغة هذه الأسس السابقة من خلال ليس فقط الندوات والمؤتمرات والاجتماعات، وإنما مشاركة كل الأطياف السياسية والاجتماعية، وقادة الرأي والفكر في صياغة هذه النظم، وعدم إتباع أساليب الاحتواء الفكري، أو الانحياز إلى أفكار أو آراء معينة، أو وضع العقبات والمعوقات، أو إبداء تبريرات لأوضاع سلبية، أو ترتيب سيناريوهات تؤدي إلى وضع معين في صالح فئة أو مجموعة على باقي الفئات والمجموعات.

أما واجب الدولة فيما يتعلق بالتمكين من أجل ممارسة الحقوق السياسية، فيتبلور في:

- التوعية بهذه الحقوق تفصيلاً، بكل السبل، ومن خلال كل وسائل الإعلام والاتصال .. مع اتساع الصدر لمناقشتها وفهم أبعادها من قبل المواطن العادي.
- التوضيح الكامل، والشفافية الكاملة، فيما يجب أن يكون، وما يجب ألا يكون، ماذا أفعل؟ وماذا لا أفعل؟ ولماذا؟ وذلك بالنسبة لكل الأمور السياسية، حتى لا تشيع ثقافة الخوف من المشاركة السياسية بكل أشكالها.
- إتاحة كل التسهيلات والإمكانات المادية والبشرية، والتي تتيح للمواطن العادي المشاركة السياسية في الانتخابات على مختلف مستوياتها، مع تشجيعه، ودفعه إليها، بنقل الإحساس الصادق له ليس فقط بأهميتها، ولكن بشفافيتها ومصداقيتها، وأهمية دوره الفاعل فيها.
- وضع وتفعيل القواعد التي تضمن عدالة وموضوعية ونزاهة الاختيار والمشاركة السياسية، والتي يجب أن تتضمن الحد من التأثير السلبي للقبليّة، ورأس المال، والعصبية وقد يكون ذلك أصلاً باختيار النظم والقواعد التي تحقق ذلك.
- التأكيد على أهمية المواطن العادي، وعلى قيمته كإنسان عند تعامله مع أجهزة الدولة بشكل عام، والأجهزة الأمنية بشكل خاص، فهذا

العامل هو أهم العوامل والقوى الدافعة لمشاركة المواطن العادي سياسياً، والمدخل أيضاً لتمكينه سياسياً بقبول فهم أبعاد هذه المشاركة السياسية ودوره فيها، لأنها تبتث الثقة في نفسه، وتشعره بالمساواة.

قد يكون ما سبق لا يغطي كل الأدوار الواجب على الدولة القيام بها من أجل تمكين المواطن من مباشرة حقوقه وواجباته السياسية، ولكن أياً كانت هذه الأدوار فإن مصداقيتها وفعاليتها تتوقف على إيمان واقتناع الصفوة الحاكمة بالديمقراطية، وتطبيق قواعدها، والاعتراف بعالمية حقوق الإنسان كوحدة واحدة، بما فيها الحق في التنمية والديمقراطية.

مسئولية منظمات المجتمع المدني نحو التمكين من أجل الواجبات والحقوق السياسية:

يجب أن تنطلق هذه المسؤولية من فلسفة أساسية قائمة على أن الحق في التنمية يتجاوز الرعاية إلى التمكين، وأن الرعاية عمل أخلاقي، والتمكين عمل تنموي⁽⁸⁷⁾، وأن الرعاية توجه إلى الأفراد الذين لا يمكن تمكينهم، أي لا يمكن مساعدتهم على بناء قدرتهم على الكسب من خلال عمل يهيئ حياة لائقة يتحقق فيها سداد الاحتياجات الأساسية.

فالعلاقة وطيدة بين العمل، والاحتياجات الأساسية، وحقوق الإنسان، وبالتالي يكون التمكين من أجل الحصول على حق العمل هو نقطة البداية نحو التمكين من أجل الحقوق السياسية، وهنا قد يكون هناك تناقض بين مقولة أن الديمقراطية تسبق التنمية، حيث يكون القول بأن التمكين من أجل حق العمل هو نقطة البدء في التناقض مع هذه المقولة.

والحقيقة أنه لا تعارض فالتوعية السياسية، والتوعية بحقوق الإنسان، يجب أن تتم بالتوازي مع التمكين من أجل العمل، بل يجب أن يكون الاختلاف الأساسي بين برامج التمكين من أجل حق العمل في المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الخاصة، وبين برامج التمكين من أجل حق العمل في منظمات المجتمع المدني هو ذلك التكامل والشمول للتوعية السياسية والتوعية بحقوق الإنسان وبين برامج التمكين من أجل حق العمل.

ولابد وأن تربط هذه البرامج بين توسيع فرص العمل، وبين الديمقراطية وقدرتها على تحقيق حقوق الإنسان، والأهم هو أن تتضمن هذه البرامج ليس فقط التوعية، بل والمشاركة الأهلية والعملية، بقيام من يتم تمكينهم بتوعية الآخرين بحقوق الإنسان.

والربط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية كوحدة واحدة كما تبين من العرض السابق، ضرورة أن تكون برامج التوعية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني شاملة وليست جزئية، وفي حالات التركيز على حق معين من الحقوق يكون من الأفضل ربط هذا الحق بالحقوق الأخرى.

وفي إطار التوعية من أجل التمكين يجب أن تقوم منظمات المجتمع المدني بشكل عام، وتلك التي تعمل في مجال حقوق الإنسان بشكل خاص، بإصدار مجموعة من الأدلة المسبقة التي تركز على ثلاث جوانب أساسية هي:

- ما هي حقوقك؟ (يمكن التركيز في كل دليل على حق واحد أو حقين) مع تناول هذا الحق بالتفصيل.
- ما هي الواجبات التي تقابل هذا الحق، وماذا عليك أن تقوم به من أجل أداء هذه الواجبات؟
- ماذا يجب أن تفعل عندما ينتهك هذا الحق؟ وفي هذا الصدد يمكن أن تذكر الجمعيات التي تصدر هذه الأدلة، كيفية الاتصال بها للدفاع عن هذا الحق.

وقد يتناول التمكين من أجل حقوق الإنسان فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد بـعداً آخر يدعم قدرتها على تمكين مجتمعاتها المستهدفة من الحصول ليس فقط على حقوقها السياسية ولكن كل حقوق الإنسان التي تضمنها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو التشبيك والذي يعنى بربط أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني ببعضها البعض محلياً من خلال برامج عمل، وإقليمياً من خلال برامج عمل، وتبادل المعلومات، والخبرات والتجارب، وعالمياً بغرض الدفاع من الصفة الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة.

فلا بديل للحماية الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في الدول غير الديمقراطية، أو تلك التي تستكمل تطبيق القواعد العشرة للديمقراطية إلا التشبيك مع الأخذ في الاعتبار أن الطريق إلى التشبيك الإقليمي يبدأ من التشبيك المحلي، والتشبيك العالمي يمر عبر التشبيك الإقليمي، وأن قدرة منظمات المجتمع المدني على مقاومة المعوقات التي تضعها الحكومات غير الديمقراطية على التشبيك الإقليمي والعالمي، تضعف إذا ما كان التشبيك المحلي فاعلاً ومؤثراً في حصول أفراد المجتمع على العديد من حقوق الإنسان بما فيها الحق والتنمية.

ولأن حقوق الإنسان وحده واحدة لا تتجزأ، وأنها قد تبدأ كما سبق الإشارة بالحقوق السياسية، فإن أهم الأدوار الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني لتمكين المواطن العادي من حقوقه السياسية، هي توعيته بأهمية ممارسة هذه الحقوق، والأهم توعيته وإقناعه بمعايير الاختيار، التي تخضع للاحتكام للكفاءة، فضلاً عن دور فاعل وجاد في رقابة ممارسة هذا الحق.

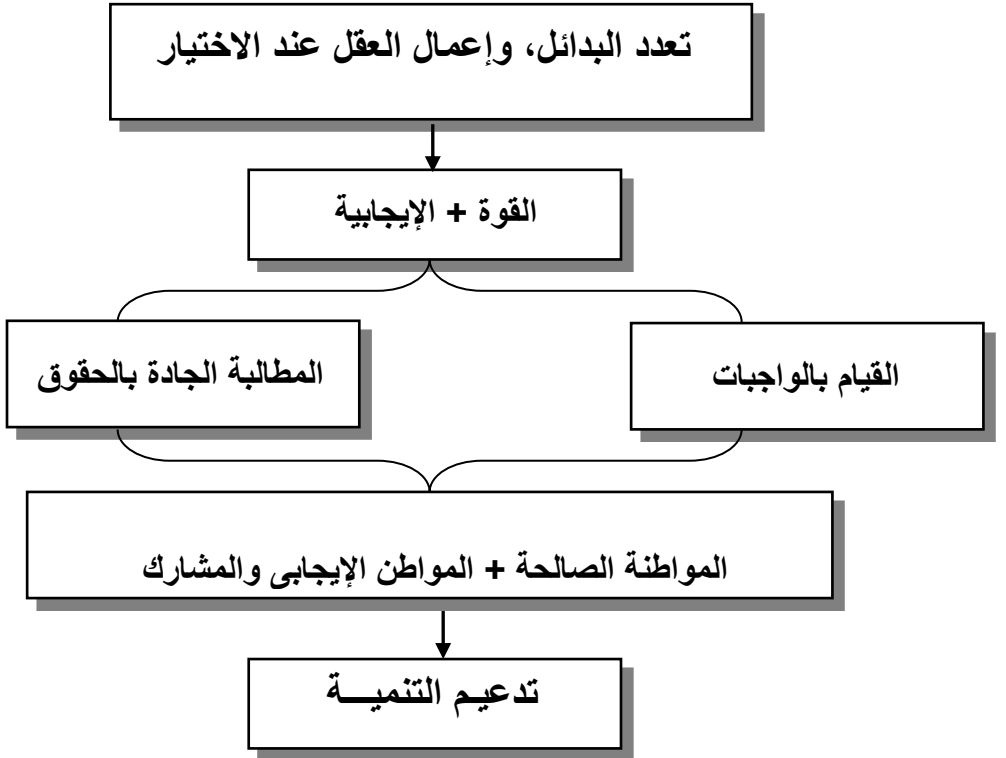
وقد تتجاوز مسؤولية منظمات المجتمع المدني نحو التمكين لمجموعاتها المستهدفة لنيل حقوقها السياسية، أو حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية الأدوار السابق الإشارة إليها في هذا البند، ولكنها لا تخرج عما جاء فيما سبق في الفصول السابقة، فضلاً عن أن ما سبق يمثل أولوية هذه الأدوار.

مسئولية الفرد عن تمكين ذاته لنيل حقوقه السياسية:

لا تقتصر المسؤولية الفردية هنا على التمكين من أجل نيل حقوقه السياسية، ولكن من أجل حقوقه كإنسان بما فيها الحق في التنمية .. حيث يتوقف هذا التمكين ليس فقط على بناء القدرات العقلية وغير العقلية والتي سبق تناولها عند التمكين من أجل حق العمل، ولكن يتوقف الأمر من حيث فاعلية هذا التمكين وتأثيره في تحقيق أهدافه على عنصرين آخرين هما:

- **الرغبة،** والتي تعنى بالتصور المسبق للمنفعة التي سيتم الحصول عليها عند استخدام القدرة.
- **الإرادة،** والتي تعنى بالإصرار والعزم الصادق والأكيد على تحقيق الرغبة من خلال الاستخدام الفاعل لاستخدام القدرة

التمكين



شكل رقم 11: يبين العلاقة بين التمكين، وحقوق الإنسان، والتنمية

فالتمكن وحده لا يكفي دون توليد الرغبة والإرادة، وقد أرى في هذا الصدد أن التمكين يعنى وحدة العناصر الثلاثة (القدرة + الرغبة + الإرادة).

ومعوقات استخدام القدرة لقصور أو فقد الرغبة والإرادة متعددة قد يكون من أهمها العوامل العشرة التالية، والتي تتناول هذه المعوقات على مستوى الفرد، وإن كان يمكن سحب العديد منها على مستوى المجتمع، بما يعنى أن التمكين بشكل عام يتوقف على هذه العوامل التي تتولد منها الدافعية، وتتدفق منها الإرادة.

1- العمل:

خلق الإنسان ليعمل، وأنه خلال عملية بناء القدرات من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية يترسخ فيه أن شرعية وجوده هي في العمل بشكل عام. وكذلك من خلال عملية التعليم الأساسية، والأخرى المرتبطة بالتنشئة المهنية (التعليم المهني أو التعليم الجامعي) يترسخ لديه ضرورة الارتباط بمهنة معينة. يؤدي من خلالها أعمال أو مهام تؤكد ذاته وقيمه في الحياة.

لذلك فالعمل في حد ذاته هو المحرك الأساسي نحو استخدام القدرات وتوجيهها لأداء محدد مرتبط بمهام ووظيفة أو مهنة محددة.

2- الخبرات السابقة:

مما لا شك فيه أن عمق وشمول، ودرجة صحة الخبرات السابقة لدى الفرد عن عمل معين وموضوع، ومجال، ونشاط.. يعطى للفرد قدر كبير من الثقة بقدرته على الأداء الفعال أو النجاح في المهمة الذي سيكلف بها، مما يكون دافعاً لديه لاستخدام قدراته في إنجاز المطلوب.

ولكن الخبرات السابقة لها وجه آخر في موضوع استخدام القدرات، وهو النجاح .. والفشل والدروس المستفادة منهما النجاح والفشل، حيث تشتد الرغبة في تكرار التجارب الناجحة، وغالباً ما يقدم الفرد على الأعمال الذي سبق وأن حقق نجاحاً فيها، وفي المقابل يبتعد ويخاف من المهام والأعمال التي تكرر فشله فيها، ما لم يكون قد قام بتحليل أسباب الفشل واستوعب الدروس المستفادة من هذا التحليل وتولدت لديه الرغبة في تخطي أسباب الفشل، وعلى أي الأحوال

فإن الخبرات بوجهيها السابقين من أهم العوامل التي تشكل الرغبة في استخدام الفرد لقدراته.

3- الثواب والعقاب:

سواء كان الثواب والعقاب معلنين مسبقاً للفرد قبل القيام بالعمل أو الفعل الذي سيستخدم قدراته فيه، أو غير معلنين، فإن الفرد غالباً ما يتوقعهما قبل القيام بأي فعل، وعلى أساسهما قد تتولد الرغبة لدى الفرد باستخدام قدراته في الأداء أو الفعل، وإن مدى الصدق وتأكيد العزم على هذا الاستخدام، أو بمعنى آخر شدة الرغبة في استخدام القدرة سيتوقف بشكل أو بآخر على الفائدة المتوقعة من الثواب، والخسائر والألم المتوقع من العقاب.

4- المنفعة المتوقعة:

ترتبط المنفعة بشكل عام بإشباع الحاجات، ودرجة الحرمان (مستوى الإشباع)، وقوة جاذبية المنفعة المتوقعة (قوة المثير)، لذلك فإن الدافعية للأداء (والتي يتوقف عليها استخدام القدرات) ستتوقف بشكل أو بآخر على عنصرين أساسيين هما: (79)

- قوة الجذب الكامنة في المنافع المتوقعة من الأداء أو العمل.
- احتمال تحقيق المنافع المتوقعة.

الدافعية لأداء معين = منفعة العوائد × احتمال تحقيق العوائد

وكما تجدر الإشارة هنا إلى أن قوة جذب المنافع ستتوقف على درجة إلحاح العوائد (الحاجات) غير المشبعة لدى الفرد، ومدى فاعلية هذه العوائد في إشباع الحاجات (درجة الحرمان ومستوى الإشباع).

ومما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

الدافعية للأداء (استخدام القدرات) = منفعة أنشطة العمل + احتمال تحقيق النتائج × منفعة نتائج الإنجاز + احتمال تحقيق نتائج الإنجاز × احتمال تحقيق عوائد خارجية × منفعة العوائد الخارجية.

أو بمعنى أبسط:

أن الدافعية للإنجاز = المنفعة x احتمال تحقق النتائج

وأن كل ذلك يتوقف بشكل أو بآخر على درجة وضوح المنفعة، وعلى الحد من معوقات البيئة المحيطة بالفرد، فقد تدفعه هذه المعوقات إلى الإحجام عن العمل، أو تؤثر سلبياً على رغبته فيه

5- الرضا السلبي والرضا الإيجابي:

الرضا السلبي هو القبول عن عجز، مصحوباً بعدم الرغبة في المشاركة، والإحساس بالتهميش والعزلة، والرضا الإيجابي هو القبول عن اقتناع، مع الرغبة الصادقة في المشاركة، والإحساس بالانتماء والقيام بالدفاع عن مصالح المنظمة، وهما عكس بعضهما البعض.

وبالتالي فإن وقوع الفرد في دائرة الرضا السلبي عن العمل، وبالوظيفة أو حتى عن وجوده في المنظمة، وهو الأمر الذي يتمثل عندما يقول (ليس هناك مكان آخر أذهب إليه)، يعنى بشكل مباشر أكبر العوائق على الاستخدام الكامل لقدراته في العمل المسند إليه .. وأيضاً على العكس لو كان الفرد في دائرة الرضا الإيجابي سيكون مدفوعاً من ذاته نحو استخدام كل ما يمتلك من قدرات للأداء والإنجاز.

6- العجز المكتسب:

العجز المكتسب هو الإحجام عن الفعل (عن استخدام قدراته) نتيجة عدم شعور الفرد مسبقاً بالقدرة على التحكم في نتيجة الفعل الذي سيقوم به، فالفرد لا يقدم على العمل أو الفعل إلا إذا استشعر مسبقاً أنه قادر على التحكم في نتائجه، أو بمعنى آخر قادر على تحقيق قدر من النجاح. (80)

أما كلمة المكتسب هنا فإنها تشير إلى أن الفرد قد اكتسب هذا العجز من البيئة المحيطة نتيجة اتسام هذه البيئة بعدم العدالة والبعد عن الموضوعية، والأوتوقراطية، والتسلط، وعدم الاحتكام إلى معيار الكفاءة، حيث تكون هذه البيئة محبطة ومورثة لكل أسباب العجز لدى الأفراد، وتكون من أهم أسباب إحجامهم عن الفعل أو عن استخدام قدراتهم.

7- مستوى الطموح لدى الفرد:

كلما زاد مستوى الطموح لدى الفرد بشكل عام كلما زادت الدافعية لديه لاستخدام قدراته، وبشكل خاص كلما زاد طموح الفرد في وظيفة أو عمل محدد كلما زادت الرغبة لديه في استخدام قدراته وتوجيهها لهذا العمل.

وبالنسبة لمستوى الطموح المرتبط بالوظيفة التي يقوم بها الفرد فإن مستوى الطموح يتوقف بشكل أو بآخر على ما يلي:

- الإنجازات السابقة .. ومدى النجاح فيها.
- المنافع أو الأهداف التي تحققت نتيجة الإنجازات السابقة.
- أثر الإنجازات السابقة في تحقيق مشروعه (مسار وظيفي أو مهني .. منصب رفيع)

حيث يحدد الفرد إنجاز أعلى من الإنجازات التي حققها استناداً إلى العوامل السابقة.

وبالتالي فإن النجاح (الإنجازات السابقة) يولد الرغبة في تحقيق إنجازات أعلى، وأهداف أفضل تساعد على إنجاز مشروع الفرد .. حيث يلعب النجاح السابق في الإنجازات اللاحقة دوراً فاعلاً ليس فقط في تدعيم الطموح أو ارتفاع سقفه، ولكن في تدعيم الإحساس بالقوة والجدارة والرغبة في الإجابة، وكلها عوامل مباشرة في زيادة دافعية الفرد نحو استخدام قدراته.

8- درجة الوعي بالذات:

عندما يعرف ويعي الفرد، من هو؟ وماذا يريد أن يكون؟ وكيف يحقق ما يريد؟ وماذا ينقصه ليحقق ما يريد؟ يكون على درجة عالية من الوعي بالذات، فالإجابة على الأسئلة السابقة هي مضمون ومعنى الوعي بالذات، هذا الوعي ذو تأثير بالغ ليس فقط في دافعية الفرد نحو استخدام كامل قدراته في تحقيق ما يريد، ولكن أيضاً في تدعيم وتنمية هذه القدرات للوصول إلى ما يهدف إليه.

9- نوعية مقاييس الأداء، ومدى دقتها وصدقها:

من المفترض أن كل عمل تخضع مخرجاته للقياس والتقييم، وبالتالي توجد مقاييس وأدوات لتحديد مدى مطابقة هذه المخرجات لما هو مستهدف تحقيقه من هذا العمل. لذلك لو كانت أولاً الأهداف المطلوب تحقيقها من هذا العمل (المخرجات المتوقعة) تتسم بعدم الدقة، بمعنى أنها غير منطقية التحقيق سواء لأسباب تعارضها مع المنطق أو العلم، أو لعدم توفير متطلبات تنفيذها، فإن ذلك سيكون عائقاً مباشراً أمام استخدام الفرد لقدراته لتنفيذ هذا العمل، وثانياً، لو كانت المقاييس المستخدمة في تقييم هذه المخرجات غير دقيقة، وغير صادقة، وغير مرتبطة بالأهداف التي تقيسها، وغير معبرة عن طبيعتها، فإن ذلك سيكون معوقاً أمام الفرد لاستخدام كامل قدراته في هذا العمل، حيث سيشكل الإحباط نتيجة الشعور بعدم مصداقية آليات تقييم إنجازها نوعاً من الرفض للعمل، وإحجاماً عن تنفيذه، وحتى لو قام بتنفيذه لاعتبارات مرتبطة بالعقاب والإلزام فإنه لن يستخدم كامل قدراته في الأداء، نتيجة قصور الدافعية بسبب الإحساس بعدم مصداقية آليات وأدوات تقييم الأداء.

10- درجة سيطرة الفرد على العمل الذي يقوم به:

تعنى درجة السيطرة هنا بأمرين الأول: هو مدى قدرة الفرد على التحكم في مؤثرات البيئة المحيطة بالعمل الذي سيقوم به، وقد تتمثل أهم عناصر هذه السيطرة في حجم الصلاحيات المخولة للفرد والمرتبطة بشكل مباشر بأداء العمل المطلوب منه، وكذلك توفير كل متطلبات ومستلزمات أداء العمل، هذا بجانب توفر القدرات والسمات الشخصية والقوة الذاتية لدى الفرد، إذا ما كان العمل المطلوب يحتاج إلى توجيه الأفراد، والثاني: درجة امتلاك الفرد لعناصر الاستقلالية والاعتمادية على الذات، حيث تؤثر هذه الاعتمادية على الذات بشكل مباشر.. في درجة سيطرة الفرد على العمل الذي يقوم به.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين درجة سيطرة الفرد على العمل الذي يقوم به، والدافعية نحو استخدام قدراته في أداء هذا العمل، فإن الأمر شديد الوضوح، فلو كان الفرد لا يملك أعلى درجة من السيطرة على العمل المطلوب منه، فإنه سيحجم عنه، أو سيتراخى في أداءه، وفي كلا الحالتين فإن ذلك يعنى أنه لم يستخدم كامل قدراته في أداء هذا العمل.

ويتضح من استعراض العناصر العشرة السابقة أنها في مجملها لا تمثل فقط عناصر ومكونات عملية استخدام القدرات لدى الأفراد، ولكنها تتناول بشكل مباشر، وغير مباشر العوامل الدافعة والعوامل المعوقة أمام استخدام الأفراد لقدراتهم.

وأهمية العوامل السابقة ليس فقط في وعى الفرد بها لتفعيل تمكينه وبناء قدراته، ولكن وهذا هو الأهم وعى ومعرفة المنظمات بها لتفعيل دور تمكين الأفراد في تمكين المنظمات، ومن ثم تحقيق التمكين من أجل التنمية.

ولكن يظل المهم في تفعيل التمكين بنفعل الرغبة والإرادة هو الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني بتأكيد حق المساواة، وحق الحياة الكريمة، وإقناع وتنظيم الأفراد في إطار المشروعية للمطالبة بهذه الحقوق.

التمكين من أجل الواجبات والحقوق غير السياسية (الاجتماعية – والاقتصادية – والثقافية):

بالتأكيد لا تخرج الأدوار السابق تناولها عند عرض جوانب التمكين من أجل الواجبات والحقوق السياسية سواء على مستوى الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والفرد، عن الأدوار التي يجب القيام بها من أجل التمكين للحصول على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية .. إن لم يكن نظراً لوحدة حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، فعلى الأقل لسببين أولهما، كما سبق تأكيده أن الحقوق السياسية تقود إلى باقي الحقوق، وثانيهما أن حق العمل، هو أساس الحقوق الاقتصادية، التي تؤدي إلى باقي الحقوق الاجتماعية والثقافية.. وقد تم مناقشة هذين الحقين تفصيلاً ليس فقط في هذا الفصل، بل وفي الفصلين السابقين.

لذلك قد لا يكون من المناسب تكرار هذه الأدوار عند تناول باقي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تكاد أن تكون هذه الأدوار متشابهة تماماً فيما يتعلق بهذه الحقوق، باستثناء التأكيد على الحق في التعليم، والحق في التنقيف من خلال التوعية بكل الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها الحق

في الديمقراطية والحق في التنمية، وقد تناول ذلك ليس فقط من خلال الحق في التمكين من أجل العمل، ولكن أيضاً من خلال الإشارة إليه بشكل مباشر وغير مباشر في الأدوار المتعلقة بالوفاء بالحقوق السياسية، وأيضاً عند تناول التنمية البشرية.

التمكين من أجل الديمقراطية:

النظام الديمقراطي هو شرط لاحترام حقوق الإنسان، فلا يمكن الحديث عن حقوق الإنسان في مجتمع غير ديمقراطي، فالنظم الشمولية ترى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تسبق الحقوق السياسية، وأنه لا يمكن التضحية بهذه الحقوق أو ببعضها على حساب الحقوق السياسية، وكأن هذه الحقوق تتعارض مع الحقوق السياسية، كما اتضح في كل ما سبق من أن حقوق الإنسان بما فيها الحق في الديمقراطية والحق في التنمية وحدة واحدة لا تتجزأ.

لذلك فإن أول متطلبات التمكين من أجل الديمقراطية ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن على كل المستويات (الدولة - المجتمع بكل منظماته - الأفراد) هو الإيمان المطلق كثقافة إيجابية، بأن الديمقراطية من منظور حقوق الإنسان هي حق أصيل للمواطن في إدارة شئون مجتمعه وفي المشاركة السياسية في حكم هذا المجتمع، أي تفعيل ما نصت عليه المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

- 1- لكل شخص الحق في المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بكل حرية.
- 2- لكل شخص بالتساوي مع الآخرين حق تولى الوظائف العامة.
- 3- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين المنافسين، وبالتصويت الحر، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

ونفس هذا المعنى نصت عليه المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث أكدت الفقرة الأولى من هذه المادة على الحق في المشاركة السياسية، وأكدت الفقرة الثالثة على المساواة في تولى الوظائف العامة، وأكدت الفقرة الثالثة على أن تستند سلطة الحكم إلى إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة نزيهة. (81)

وفى هذا الإطار يكون التمكين من أجل الديمقراطية ليس فقط الإيمان بها كثقافة إيجابية، وكقوة دافعة، ولكن وهو الأهم الإيمان والاعتقاد في أن تفعيلها وانتقالها من الحلم بها والرغبة فيها إلى الواقع الفعلي لن يكون إلا بتفعيل وتطبيق قواعدها العشرة السابق تناولها تفصيلاً في الفصل الثالث.

ولكن كيف يكون تمكين الدولة، وتمكين المجتمع، وتمكين الأفراد من أجل ذلك؟

1- إذا كان التمكين في مضمونه هو بناء القدرات (المعارف والمهارات) من أجل توسيع البدائل والاختيارات أمام من يتم تمكينه، فإن تمكين الدولة من أجل الديمقراطية يعنى بناء قدراتها من أجل بناء التشريعات والنظم التي تؤدي إلى تطبيق القواعد العشرة السابق الإشارة إليها للديمقراطية، والتي من أهمها وضع الدساتير والقوانين التي تؤكد وتيسر تداول السلطة، وإنشاء النظم والمؤسسات الثقافية والتعليمية التي تساعد على تداول المعرفة والمعلومات، والأهم والأكثر أهمية في هذا الصدد هو العمل الجاد على اختفاء الأمية الأبجدية كحد أدنى (خاصة وأن هذا العامل غالباً ما يكون أحد أهم الأسباب التي ترتبط بقصور النضج الشعبي لتطبيق الديمقراطية لدى دعاة هذه الفكرة) حيث سيؤدي اختفاء الأمية إلى تفعيل ليس فقط تداول المعرفة وتداول المعلومات بل وأيضاً تفعيل حق الاختيار الحر، والأهم هو تفعيل المشاركة في التنمية، فالشخص الأمي يكون أقل صلاحية في التمكين، فالتمكين يبدأ من انتفاء الأمية والقضاء عليها، فلا تمكين مع الأمية، مثلما لا فعالية للتنمية مع انفجار سكاني أو عدم قدرة على التحكم في النمو السكاني .

وقد يبدو الأمر غريباً إذا ما قلنا إن الربط بين الأمية والتمكين من أجل الديمقراطية، هو نفس الربط والعلاقة بين فاعلية التنمية، وبين الانفجار السكاني والقدرة على الحد منه، وكذلك فإن نفس الربط قد يكون قائماً بين التمكين من أجل الديمقراطية والحد من الانفجار السكاني، وأيضاً نفس الربط بين التمكين من أجل حقوق الإنسان، والحد من الانفجار السكاني.

وأسباب هذا الربط واضحة تماماً، فالانفجار السكاني لا يعوق فقط التوزيع العادل لعوائد التنمية، بل يعوق أيضاً القدرة على الحد من الأمية، ويعوق إتاحة حق التعليم الفاعل، ومن ثم يعوق عدالة الحصول على حقوق الإنسان، وبالتالي تكون المحصلة النهائية هي عدم أو قصور التمكين من أجل الديمقراطية.

ومن هنا قد تكون غرابة هذا الربط السابق بين التمكين من أجل الديمقراطية، والحد من الانفجار السكاني، لذلك لا بد وأن يتم بالتوازي عند العمل على التمكين من أجل الديمقراطية أن يتم الحد من النمو السكاني بالقدر الذي يتم فيه التمكين للتعليم الفاعل من أجل تفعيل المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية، وهنا قد يثار أن هذا الرأي به بعض التناقض فالنمو السكاني لم يمنع الهند من أن تكون دولة ديمقراطية، وقد يكون ذلك صواباً، ولكن مع هذا فعدم الحد من النمو السكاني في الدول الذي تأخر فيها تطبيق الديمقراطية وتفاقت فيها المشاكل المرتبطة بالتمكين بشكل عام، والتمكين من أجل حق العمل بشكل خاص، والتي مضت فيها نظم ونخب حاكمة تقاوم تداول السلطة وتؤمن بالجرعات القليلة المتدرجة من الديمقراطية، كان الأمر فيها يحتاج إلى تحرير المواطن العادي من هموم المعيشة التي تزداد صعوبتها بتحمل أسرة كبيرة العدد، ليكون قادراً على المشاركة الفاعلة في الديمقراطية والتنمية والمطالبة بحقوق الإنسان، وهو أمر غاية في الصعوبة .

2- والتمكين من أجل الديمقراطية له جانب دولي، ربما هو الجانب الحاكم، والذي يجب أن يتبلور في النقاط التالية:

■ ربط جزء كبير من المعونات الدولية الى الدول النامية الراغبة

والجادة في التمكين من أجل الديمقراطية، أو حتى الدول التي تعلن أنها تسير في طريق الديمقراطية ولو كان هذا السير بطيئاً، بتمويل برامج محدد له لدعم الديمقراطية، وإحداث التمكين من أجلها، وعلى أن يتم تركيز هذه المعونات في مجالات تهيئة البيئة التشريعية والقانونية من أجل تطبيق الديمقراطية، وتدعيم برامج ونظم التعليم، والأهم تمويل برامج الحد من النمو السكاني في هذه الدول.

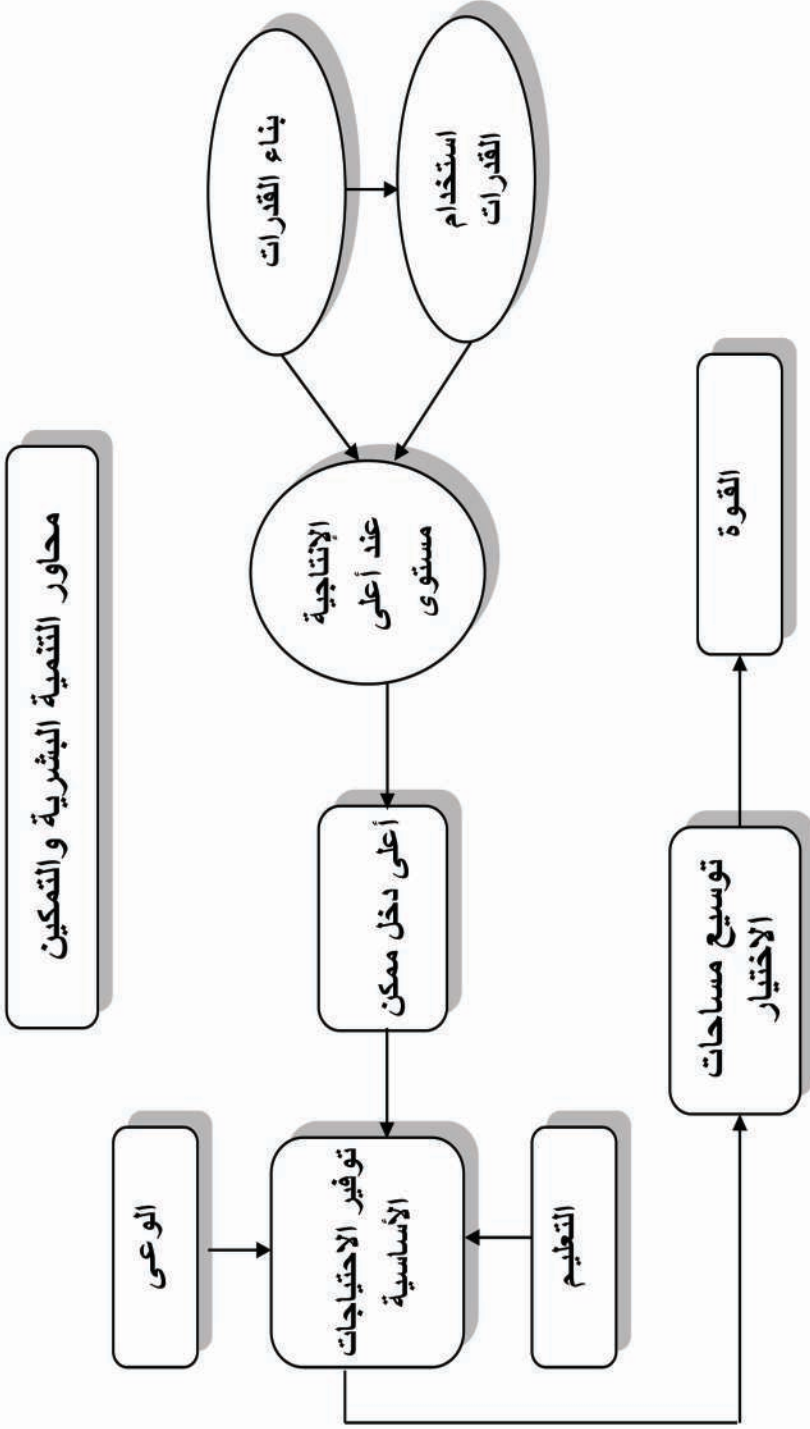
■ أن يتم التأكيد على تدعيم منظمات المجتمع المدني في هذه الدول، على أن يكون هذا التدعيم من أجل التمكين لتحقيق الديمقراطية، وذلك أيضاً عن طريق توجيه جزء من المعونات الدولية لتدعيم هذه المنظمات، وكذلك توجيه جزء كبير من برامج المنظمات الدولية العاملة في هذه الدول (التي تسعى إلى التمكين الجاد من أجل الديمقراطية إلى تمكين منظمات المجتمع المدني للعمل على تفعيل الديمقراطية وحقوق الإنسان).

■ التأكيد ليس فقط على ربط المزايا التفضيلية للتجارة الدولية، والتوسع في جذب الاستثمارات إلى الدول النامية، وزيادة المعونات الدولية، بمدى التقدم في تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ولكن أيضاً توسيع الدور الفاعل في المجتمع الدولي بمدى التقدم في هذين المجالين.

3- ولا يخرج تمكين المجتمع أو تمكين الأفراد عن تأييد ما سبق بشأن تمكين الدولة من أجل الديمقراطية بكل الجدية، والرغبة، والإرادة، والعزيمة الصادقة، والأهم هو أن يزرع الأفراد الأمل بأنفسهم في أن المستقبل سيكون أفضل مما هم عليه الآن، لأنهم يعدون أنفسهم له بالعمل والإجراءات التي تؤدي فعلاً إلى تحسينه، وأن كل ما يتعلق بهذا العمل سواء الحد من النمو السكاني (تنظيم الأسرة)، أو محو الأمية الأبجدية أو الأمية المهنية، أو التوعية بالمشاركة السياسية من خلال تفعيل حق الانتخاب الحر، كلها أمور لا بديل لها في صناعة المستقبل الأفضل.

إن التمكين من أجل الديمقراطية لا بد وأن يبدأ أو يمر بإعادة بناء الثقة بين المواطن العادي والنخب الحاكمة، ولا بد أن يعتقد هذا المواطن العادي أن هذه النخب الحاكمة تعمل فعلاً لصالحه، وليس لصالحها، ولن يكون السبيل إلى ذلك إلا إذا شعر المواطن بمساواة الجميع أمام القانون، وأنه فعلاً وعن صدق لا أحد فوق القانون، عندئذ سيبدأ في بناء الثقة، بل وسيقبل ليس فقط أن يشارك، ولكن أن يمكن نفسه بنفسه من أجل المشاركة الفاعلة في الديمقراطية والتنمية، وسيكون أكثر استجابة لكل البرامج التي توجه من أجل تنظيم الأسرة أو محو الأمية الأبجدية، أو التمكين من أجل العمل، أو المشاركة السياسية الفاعلة، حيث يصب كل ذلك في تحقيق الديمقراطية.

ومع أهمية كل ما سبق تناوله في إطار العلاقة بين التمكين والتنمية فإن الكلمة الصادقة تقتضي القول إنه لا تنمية فاعلة دون تمكين، ولا تمكين ولا تنمية مع انفجار سكاني وأممية أبجدية. ولا عدالة لتوزيع عوائد التنمية دون تحكم في النمو السكاني، ولا مشاركة فاعلة دون خفض لهماوم المعيشة، ولا بديل عن مواجهة كل هذه العقبات والمشاكل إلا بالبدء بالحد من النمو السكاني كأحد المحاور الأساسية لإحداث تنمية فاعلة، دون أن يتعارض ذلك مع الديمقراطية وحقوق الإنسان فهما عوامل داعمة لتفعيل التنمية.



شكل رقم 12: يبين العلاقة بين محاور التنمية البشرية والتمكين

الفصل الخامس: الثقافة والوعي

التغيير الثقافى والتنمية

الثقافة لماذا وماذا؟

الثقافة لماذا؟

الانتقال من حالة اللاديمقراطية إلى حالة الديمقراطية، أو حالة قصور ونقص الديمقراطية إلى حالة اكتمالها، قد يكون هو المقصود بالتغيير، فالتغيير هو الحركة المنظمة والمتعمدة والتي تم التفكير فيها بشكل مسبق، وربما وضع لها السيناريو المناسب لتنفيذها للانتقال من وضع راهن إلى وضع أفضل من الوضع الراهن.

وقد ينطبق هذا المفهوم على التخطيط، وإلى حد ما قد ينطبق أيضاً على التطوير، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التغيير والتطوير قد يختلفان عن التغيير والتطور في أن التغيير والتطوير يخضعان في حدوثهما وتحقيق أهدافهما إلى التدخل المتعمد، بينما يخضع التغيير، والتطور إلى قوة الدفع الذاتي والتلقائي في حدوثه وكأن طبيعة الأشياء في الحياة أن تتغير وتتطور فيها الأمور إلى أفضل ما يكون.

لذلك فإن خطط وجهود التطوير والتغيير التي تحقق التغيير نحو الأفضل هي تلك التي تتسم بأمرين هاميين هما:

أولاً: أن ترتبط بإحداث تحول نوعي وليس تحسن كمي في حياة المجموعات المستهدفة بالتغيير أو التطوير، وبالتالي لن تكون سيناريوهات التغيير والتطوير المتدرجة والبطيئة الحركة مقبولة في عالم أصبحت فيه السرعة تسبق التخطيط والاستراتيجية، وعالم حتى إذا أردت أن تقف فيه في مكانك، فعليك أن تجرى، وإذا أردت أن تدخل حلبة السباق مع بقية الدول والمجتمعات، فعليك أن تكون مالكاً لأكبر قوة وطاقة من الدفع الذاتي تجعلك قادراً على التقدم بأقصى سرعة دون توقف.

فالتحولات النوعية لم تعد في عالم اليوم الذى تطورت فيه التكنولوجيا، واجتاحت فيه المعرفة، وأصبحت فيه النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان أمر متاح وممكن تحقيقه دون ثورات دامية كما كان وارداً في القرون الماضية أو في الإيديولوجيات ذات الفكر الشمولي، ولكن تحتاج إلى التغيير أو التغيير الثقافي من ثقافة معوقة لاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية إلى ثقافة دافعة لهما، فلا تحول نوعي يمكن أن يحدث في حياة أي مجتمع دون حدوث تغيير ثقافي نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: أن يكون الهدف من التغيير ليس فقط تحسين الوضع أو حتى إحداث التحول النوعي في حياة المجموعة المستهدفة، وإنما الوصول إلى مرحلة النمو والتغيير والتطور المضطرد القائم على توفر وتجدد قوة الدفع التلقائي لهذا التغيير والتطور، تلك القوة المتجددة التي تضمن عدم الرجوع إلى الخلف لأي سبب من الأسباب. (82)

أما كيف يحقق التغيير والتطوير والنمو لهذين الهدفين، فإن الإجابة تتبلور في حدوث التغيير الثقافي الذي يشكل القوة الدافعة نحو التغيير ونحو تحقيق أهدافه السابقة، فالتغيير الثقافي في مضمونه هو إحلال ثقافة إيجابية دافعة نحو إحداث التحول النوعي في مجتمع ما، كبديل لثقافة قائمة سلبية في العديد من جوانبها، ومعوقة أمام إحداث التغيير نحو الأفضل، ونحو حدوث تحول نوعي إيجابي في حياة المجتمع.

وأهمية التغيير الثقافي أنه الشرط الحاكم لحدوث أي نوع من التغييرات الأخرى سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا ربما يكون مضمون الآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" فالناس تفعل ما تؤمن به وما تعتقد فيه، وتبتعد عما لا تؤمن به، وإذا فعلت غير ما تؤمن به، فإنها تكون أفعالاً فارغة المضمون ومحدودة التأثير.

وما تؤمن به وما تعتقد فيه هو جوهر ومضمون الثقافة، لذلك لا تغيير ولا تحول نحو مجتمع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان دون التغيير الثقافي، وهو ما يبرر تناول مفهومها بشكل أكثر تفصيلاً، بعد أن اتضحت أهميتها، وكأننا بدأنا

بالإجابة على السؤال الخاص بالثقافة لماذا؟ قبل الإجابة على السؤال الخاص بالثقافة ماذا؟

الثقافة ماذا؟

1- مفهوم الثقافة:

ليس هناك مصطلح في العلوم الاجتماعية والانسانية قد حظي بقدر من الاهتمام مثلما نال مصطلح الثقافة - ليس فقط لتعدد التعريفات والمفاهيم التي وردت له، أو حتى لاعتباره القاسم المشترك الأعظم في تفسير اسباب تقدم أو تخلف المجتمعات، ولكن لاختلاف المفاهيم المرتبطة به .. حيث انقسمت التعاريف والمفاهيم المرتبطة به إلى ثلاث مجموعات يمثل كل منها اتجاه يكاد أن يكون مستقلا أو مختلف عن الآخر، وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه الاتجاهات.

الاتجاه الأول: تكوين السمات والخصائص التي تشكل هوية المجتمعات:

ويعنى هذا الاتجاه بأن الثقافة هي السمات والخصائص التي تشكل سلوك الافراد في المجتمع على نحو معين بما يميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. (83)

ويدخل في هذا الاتجاه مجموعه من التعاريف والمفاهيم للثقافة، على أنها: (84)

- القيم والعادات والتقاليد التي تشكل وتحدد وتكون سلوك وتصرفات الافراد في الحياة بشكل عام، وتصنع أنماط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص.

- معايير قبول ورفض سلوك الافراد في مجتمع ما .. ومن ثم أنماط السلوك المقبولة، والمرفوضة من قبل الافراد في مختلف مناشط الحياة.

- العوامل التي تشكل سلوك وتصرفات الافراد (المجتمعات) في الحياة بطرق وأساليب تميزهم عن غيرهم من الافراد والمجتمعات، وبما يحدد هوية أو شخصية خاصة بهم (سمات وخصائص الهوية).

- الأفكار والعادات والاستجابات العاطفية التي يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، أو حتى جماعة منهم .. ويدخل في هذا الإطار تلك الأفكار والعادات التي تطبق بشكل جماعي على مواقف معينة.

أهم خصائص هذا الاتجاه:

- يعتبر هذا الاتجاه في تناول وفهم الثقافة الاتجاه الأكثر شيوعا في تعريفها.. والأكثر تمسكا به سواء من قبل العامة والخاصة.
- يؤدي هذا الاتجاه الى الخصوصية الثقافية، والاعتزاز الثقافي .. والانتماء.
- يجمع بين أنماط من السلوك والشخصية قد تكون ايجابية، وقد تكون سلبية، وذلك استنادا إلى مجموعة العادات والتقاليد التي تحكم هذه الأنماط.
- قد تؤدي الخصوصية الثقافية، والسمات المميزة للهوية والشخصية إلى قدر من الجمود، وصعوبة الانفتاح على ثقافات أخرى.

الاتجاه الثاني: العوامل التي تشكل قدرة المجتمع على تقديم نواتج فكرية ومادية: (85)

- ويدخل في إطار هذا الاتجاه التعاريف التالية:
- الثقافة هي تكنولوجيا الحياة لمجتمع ما أي طرق وأساليب الحياة التي يتبعها أي مجتمع.
- السعي المشترك من قبل أفراد مجتمع ما لدوام الحياة على نحو أفضل.
- آليات توليد وتبادل المعلومات من أجل توفير إجابات على الأسئلة التي لا توجد لها إجابات وتؤدي إلى إعاقة المجتمع عن تحقيق أهدافه.
- كل ما يؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وسد حاجاتهم كجانب مهم من جوانب الثقافة.
- التركيز على التكيف والتواءم كجانب مهم من جوانب الثقافة.
- أرادة الاستمرارية لدى أفراد المجتمع وكيف أنها أحد المكونات الأساسية في الثقافة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه وما يحتويه من عناصر إيجابية في تناول وتفسير الثقافة، من حيث تشكيل قدرة المجتمع على الاستمرارية، والتقدم، والإشباع، والتواءم والتكيف من خلال ما يقدمه من نواتج مادية وفكرية .. يتميز بأنه سيوجد من خلاله مجتمعات ذات ثقافة راقية .. ومجتمعات أخرى ذات ثقافة متخلفة .. فالمجتمعات التي لديها عوامل جعلتها قادرة على تقديم نواتج مادية

وفكرية تحقق الإشباع والتقدم والتكيف .. أعلى من المجتمعات التي لم تستطيع تكوين ثقافة قادرة على تقديم نواتج فكرية ومادية تحقق الإشباع والتقدم والتكيف.

الاتجاه الثالث: الوعي بالمتغيرات التي تشكل الواقع على نحو معين، وأيضاً الوعي بتلك القدرات التي تعيد الواقع وتعيد صياغته وتضعه على أفضل.

ويدخل في هذا الإطار التعاريف التالية:

- الثقافة هي الرؤية العامة لكل ما يحيط بنا، أي هي الامتلاك النظري والوجداني والروحي والعلمي والتقني لحقائق الواقع الطبيعي والاقتصادي [الاجتماعي والإنساني عامة، وهو ما يتجلى بمستويات مختلفة ومتفاوتة في شكل السلطة ونمط الإنتاج والمعرفة والعمل والسلوك السياسي والمجتمعي والأخلاقي والقيمي والإبداعي.
- الدراية بكل ما يتعلق بمجالات الفكر والممارسة.
- الوعي والإدراك بالمتغيرات والعوامل التي تحدث في البيئة المحيطة، والفهم والتفسير لها على نحو يضع تصور حقيقي للواقع.
- الفهم الواعي لكل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيد صياغة الواقع على نحو أفضل.

2- خصائص ومحددات مفهوم الثقافة:

تجدر الإشارة أولاً إلى أن التعريفات التي وردت في الاتجاهات الثلاثة السابقة للثقافة تشكل الإطار العام للثقافة، حتى لو كان هناك اختلاف بين مفاهيمها .. وحتى لو كان بعضها يشكل اتجاهاً يبدو متقدماً عن الآخر .. وبالتالي يمكن استخلاص محددات وسمات الثقافة من هذه الاتجاهات على النحو التالي:

- أن القيم والعادات والتقاليد المشتركة بين الأفراد في المجتمع أو الجماعة هي أحد أهم أبعادها وجوانبها .. ولا يمكن تناول موضوع الثقافة دون دراسة وتحليل هذه العادات والتقاليد.
- أن الإرث الاجتماعي، أو توارث العادات والقيم والتقاليد هي أحد أهم أبعاد الثقافة .. وهو بالطبع إرث يتم بالاكتساب، وليس بالنقل

البيولوجي ... وهذا بعد مهم في إمكانية حدوث التغيير الثقافي ..
وأيضاً يشير إلى التمسك والاعتزاز بالثقافة في نفس الوقت.

■ أنها تحتوي أو تمثل مختلف أنماط التفكير والاستهلاك، والتصرفات والسلوك في مختلف الأنشطة الحياتية .. وهو ما يشير إلى جانب الشمول والخصوصية في نفس الوقت.

■ أنها تحتوي على المعرفة بمختلف أشكالها، بل يمكن القول إنها تتشكل من معرفة الأفراد بشكل عام، أو على الأقل تتأثر بشكل مباشر بمدى عمق وتنوع معرفة الأفراد، وبالتالي فهي يمكن أن تتغير أيضاً بتغير معرفة الأفراد.

■ أنها تؤثر وتتأثر بالواقع ومتغيراته، فهي تشكل هذا الواقع أو على الأقل تساهم بشكل مباشر في تشكيله، ثم تتأثر أيضاً بشكل مباشر بنتائج وأثر هذا التشكيل.

■ أنها قابلة للتغيير لارتباطهما بالواقع .. وبالتالي يمكن أن يحدث ما يطلق عليه بالاستعارة الثقافية من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الثقافات الأخرى.

■ أن العوامل التي تشكل قدرة المجتمع على تقديم نواتج فكرية ومادية هي من أهم جوانب وأبعاد الثقافة .. حتى ولو كان هناك اختلاف حول أنها تمثل النواتج المادية والفكرية لمجتمع ما.

■ أنها لا تتغير إلا بالوعي والإدراك الجماعي، وقد يكون الاحساس الجماعي والمشارك بالخطر من أمر ما في الواقع المحيط من أهم الدوافع نحو التغيير الثقافي.

■ ولكن يجب التركيز والأخذ في الاعتبار على أنه أياً كانت تعريفات الثقافة أو محدداتها أو مفاهيمها .. فإن هناك علاقة قوية ومؤثرة بين الثقافة وبين التقدم والتطور في المجتمع .. فإذا كان مضمون التقدم والتطور هو تنامي وتوسيع وتعميق قدرة المجتمع على تقديم نواتج فكرية ومادية تحقق الرفاهية لأفراده، فإن هذه القدرة إن لم تكن هي ثقافة المجتمع، فعلى الأقل تتأثر بها بشكل مباشر.

- ومن هنا تتبع أهمية موضوع الثقافة بشكل عام، وثقافة المنظمات والمؤسسات بشكل خاص.
- أن ارتباط الثقافة بقدرة المجتمع على تقديم نواتج فكرية ومادية، ومن ثم ارتباطهما بالتقدم والتطور .. يعنى بشكل واضح أن الثقافة إما أن تكون ثقافة دافعة نحو التقدم، وإما أن تكون ثقافة معوقة تحد من التقدم والتطور.

3- الثقافة والمعرفة:

- قد لا نخطأ القول إذا ما قلنا إن الثقافة تساوى محصلة المعرفة الاجتماعية، أو هي البعد المعرفي في الشخصية القومية، أو لأي جماعة منظمة .. فلا شك في أن الثقافة تتكون من المعرفة الجمعية .. وتتأثر سلبا وإيجابا بمدى التغيير الذي يحدث في هذه العقلية الجمعية بزيادة وعمق المعرفة.
- ولكن يظل أهم جوانب العلاقة بين الثقافة والمعرفة، هو الوعي والإدراك، فهناك إجماع على أن المعرفة تبدأ بإدراك الواقع .. وفي نفس الوقت فإن أحد أهم اتجاهات تناول الثقافة هو أنها تعنى أو تتشكل من الوعي بالمتغيرات المحيطة وبالتالي فهي تتشكل بالمعرفة، دون أن تكون هي المعرفة ذاتها.
- أن التغيير الثقافي .. والانتقال من أنماط الثقافة المعوقة إلى أنماط الثقافة الدافعة لا يمكن أن يحدث إلا بالمعرفة .. أو الوعي والإدراك لحقائق الواقع، وما به من فرص متاحة أو ممكنه، أو مخاطر متوقعة ومحتمله، وهو أيضاً أمر مرتبط بشكل مباشر بالمعرفة .. فالمجتمعات الغائبة أو المغيبة لا تفيق إلا بالشرب بجرعات كبيرة من المعرفة.
- أن تحول وانتقال المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة، هو أحد أهم آليات التحول والتغيير الثقافي، والانتقال من ثقافة معوقة إلى ثقافة دافعة .. وأيضاً الانتقال من ثقافة الرأي إلى ثقافة المعرفة .. فضلا عن دورها في التوحد حول رؤية مشتركة تعبر عن مصالح وأهداف مشتركة يكون مضمونها التقدم والتطور.

الوعي والثقافة:

لا ثقافة دون وعي، فكما اتضح من تناول مفهوم الثقافة أن اتجاهاتها الحديثة تربط ربطاً مباشراً بينها وبين الوعي بالمتغيرات التي تحيط بالأفراد، ومدى تفاعلهم الإيجابي معها، لذلك فإن هذه العلاقة ستنتضح أكثر عند عرض مفهوم الوعي وأشكاله ومستوياته.

مفهوم الوعي:

هو إدراك الأهمية بشيء أو حالة أو ظاهرة أو موقف ما، ذو تأثير سلبي أو إيجابي على الفرد، سواء كان هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر.

والإدراك، هو استخدام العقل والحواس معاً في تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الموقف الذي ندركه، أو استشعرنا أهميته.

والوعي، هو أيضاً حالة الانتباه والتركيز التي يدرك الفرد من خلالها المتغيرات التي تحدث حوله، ويرصد جوانبها وأبعادها المختلفة، ويحللها ويفسرها ويفهمها، ليحدد السلوك المناسب للتفاعل والتعامل معها، وتكييفها ومواءمتها، أو توائمه معها لتكون في صالحه، لذلك فهو عملية مركبة تتم على مستوى الفرد ومستوى الجماعة، ومضمونها الانتباه إلى كل ما يؤثر سلباً أو إيجابياً على حياتنا، وفهمه وبلورة السلوك والفعل اللازم والمناسب لمواجهة (85)

والوعي الجمعي لدى أي جماعة أو منظمة هو الذي يشكل بيئتها الاجتماعية، أو على الأقل أهم مصادر قوتها وقدرتها على الاستمرارية والنمو والتطوير، خاصة إذا كان هذا الوعي الجمعي وعياً مهارياً، وإيجابياً وكاملاً، وفي نفس الوقت يكون أخطر جوانب ضعفها إذا كان هذا الوعي الجمعي خطيبياً، (كلامي، وناقص، وكاذب).

أشكال ومستويات الوعي:

إذا كان الوعي كما سبق الإشارة هو الذي يشكل السلوك أو الأفعال، أو على الأقل يؤثر بشكل مباشر في تشكيلها، فإن هذه الأفعال سترتبط من حيث الإيجابية

(الإضافة) أو السلبية (السكون والهدم) بدرجة هذا الوعي من حيث العمق والصدق، ومن هنا كانت أشكال ومستويات الوعي.

1- الوعي الكامل:

وهو إدراك الأهمية، ومن ثم السعي الجاد إلى أكبر قدر من المعرفة حول موضوع الوعي، وبلورة سلوك إيجابي يتفق تماماً مع الأهمية المدركة، ثم تنفيذ ونقل هذا السلوك في الواقع الفعلي، ومتابعته وتقييمه من حيث التغيرات الإيجابية التي حدثت نتيجة هذا السلوك والفعل الإيجابي الناتج عن هذا الوعي، أي أن الوعي الكامل يمر بالخطوات التالية:

- إدراك أهمية الموضوع أو الموقف (الانتباه والتركيز).
- جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع أو الموقف.
- استخدام المعلومات التي تم جمعها في الإجابة على السؤالين ماذا يحدث؟ ولماذا يحدث؟ بشأن الموقف موضوع الوعي، وصولاً لإدراك المتغيرات التي حدثت بشأن الموقف أو الموضوع.
- بلورة السلوك المناسب لمعالجة الموقف، أو التكيف مع المتغيرات (فعل معادل لإدراك الأهمية).
- تنفيذ السلوك (الفعل) في الواقع الفعلي.
- تقييم نتائج السلوك من حيث معالجة الموقف، أو التكيف مع المتغيرات المرتبطة بالحالة أو الظاهرة موضوع الوعي.
- تعديل السلوك أو الفعل بناء على نتائج التقييم.

2- الوعي الناقص:

وهو الوعي الذي يتحقق فيه إدراك الأهمية، دون حدوث الفعل أو رد الفعل الذي يتناسب مع إدراك الأهمية.

ويمكن أن يكون الوعي ناقصاً بدرجة أقل عندما لا يتم متابعة وتقييم نتائج الفعل في إحداث التغيير أو التكيف المستهدف من الوعي، ومن ثم عدم

حدوث تعديل السلوك في الاتجاه الصحيح الذي يتناسب مع الوعي.
ولكن تجدر الإشارة إلى أن الوعي الناقص غالباً ما يشير إلى إدراك الأهمية دون تشكيل السلوك، وتنفيذ الفعل.

3- الوعي الصادق:

وهو الوعي الذي يتفق ويتسق فيه الفعل أو السلوك مع إدراك الأهمية، ويحقق فيه السلوك والفعل نتائج إيجابية، فيما يتعلق بالهدف من الوعي.

4- الوعي الكاذب:

وهو الوعي الذي يكون فيه إدراك الأهمية بالموقف أو الشيء أو الموضوع غير حقيقي، حيث يكون الموضوع غير ذي أهمية، أو أن تكون الأهمية المدركة مبالغ فيها إلى درجة كبيرة.

ويمكن أن يكون الوعي كاذباً أيضاً إذا كان السلوك أو الفعل متناقضاً ومتناقضاً ومضاداً للوعي أو الأهمية (مثال إدراك أهمية الانضباط في الوقت الذي يكون فيه السلوك متسماً بالفوضى).

5- الوعي المهاري:

وهو الوعي الذي يؤدي إلى زيادة القدرات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي (مجتمع - مؤسسه)، حيث يتم فيه إدراك الأهمية، ويكون فيه الفرد أو الأفراد في انتباه وتركيز مستمر، ورصد لكل المتغيرات التي تحيط بهم، ومن ثم رصد وتحليل وتفسير وفهم هذه المتغيرات، وبالتالي بناء وتنفيذ الأفعال التي تؤدي إلى دعم وتنمية قدراتهم على مواجهة هذه المتغيرات والتكيف معها، وتحويلها إلى عوامل دافعة لصالحهم.

والوعي المهاري لا بد وأن يكون وعياً كاملاً وصادقاً، فهو الأساس كما سبق الإشارة في تشكيل بنية المنظمات (بناء القوة المؤسسية) إذا كان وعياً جمعياً، وأيضاً يشكل بنية الفرد (يدعم ويطور قدراته) إذا كان فردياً.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لو تم تشكيل بنية المنظمات والمجتمع استناداً إلى وعى مهاري، فإنها تكون قادرة على تكوين وعى مهاري لدى أفراد هذه المنظمات والمجتمع، وتكون الحركة دائرية (الوعي المهاري يؤدي إلى بناء وتدعيم القوة المؤسسية، والقوة المؤسسية تؤدي إلى بناء وتدعيم وتنمية الوعي المهاري).

6- الوعي الخطابي (الكلامي):

وهو الذي يتم فيه إدراك الأهمية بالموضوع أو الموقف، ويكون فيه الفعل أو السلوك مجرد كلام متداول عن أهمية الموضوع، دون أي فعل أو سلوك يؤدي إلى تغيير الواقع أو الموقف، أو التكيف معه.

والوعي الخطابي أو الكلامي، عكس الوعي المهاري، فهو لا يؤدي إلى تشكيل أو إعادة تشكيل أو تدعيم أو تطوير البنية المؤسسية إذا كان وعياً جمعياً، بل على العكس يؤدي إلى حالة سكون دون أي تقدم، وفي المدى الطويل قد يؤدي إلى حالة من التراجع، نتيجة إحساس بالإحباط لعدم أو قصور وجود أفعال إيجابية بناءة.

دور الوعي في تشكيل الثقافة الدافعة نحو حقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية:

يمكن حصر الأشكال والأنواع المختلفة للوعي في تسعة أنواع بخلاف الوعي الجمعي، حيث يمكن أن يأخذ الوعي الجمعي أي شكل من أشكال الوعي التسعة الأخرى، وفي نفس الوقت يمكن أن يأخذ الوعي الفردي أي شكل من أشكال الوعي التسعة، وهذه الأنواع قد يتم تناول أهمها في البند السابق باستثناء الوعي المتكامل، والوعي الساذج، والوعي الناقد، ليس لانخفاض أهميتهم في تشكيل أنواع ومستويات الوعي، ولكن على العكس لزيادة وارتفاع أهميتهم وقيمتهم في تشكيل الثقافة الدافعة والإيجابية نحو التغيير، فلا تغيير ثقافي دون وعى متكامل وناقد، وفي نفس الوقت لا يعوق التغيير الثقافي قدر إعاقة الوعي الساذج له.

فالوعي المتكامل، هو ذلك الإدراك المعرفي الذي يشمل فهم الفرد للذات، والآخر، والبيئة الاجتماعية المحيطة به (النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية)، ومدى تأثير الآخرين، والنظم عليه وعلى مصالحه، وكيف يوائم ويتكيف مع الآخرين والنظم لتحقيق مصالحه، وذلك من خلال تفاعله الإيجابي معهم. (86)

أما الوعي الناقد الفاحص، فهو الفهم الصحيح لما يحيط بالفرد من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتحليلها في إطار سياقها الحالي والواقعي محاولاً فهم أسبابها، وفصل أعراضها وظواهرها عن أسبابها الحقيقية، واقتراح الحلول الفاعلة المستمدة من الدراسة العلمية والعملية للواقع الذي أبرز هذه المشكلات أو تسبب فيها. (87)

أما الوعي الساذج، وهو عكس الوعي الناقد، فهو قصور في فهم مشكلات الواقع الذي يعيش فيه الفرد، وتسطيحها، وتبسيطها إلى درجة تخل بأبعادها، وتبعدها عن حقيقة تأثيرها الواقعي، ولكن مكن الخطورة في الوعي الساذج ليس الفهم السطحي للمشكلات، ولكن البحث عن الحلول في الماضي بشكل عام (88)، وعن مواقف تاريخية ذات بعد ديني قد يكون لها نفس أبعاد أو مضمون المشكلة، ولكن ليس لها تفاصيلها وبيئتها وظروفها وأسبابها، والإصرار على أن ما تم بشأن هذه المواقف هو الحل، والأكثر خطورة هو ربط هذه الحلول المستمدة من مواقف تاريخية ذات بعد ديني بقدر من القدسية، لا يسمح بمناقشتها أو إخضاعها للتحليل والتفسير العلمي .

ويمكن أن نستخلص مما سبق مجموعة من الاعتبارات والمحددات بشأن العلاقة بين الثقافة والوعي قد يتمثل أهمها فيما يلي:

- أن الوعي بأشكاله السابقة يجمع بين مجموعة من الأشكال الإيجابية هي الوعي المتكامل، والكامل، والصادق، والناقد، والمهاري، والأشكال السلبية وهي الوعي الناقص، والكاذب، والساذج، والكلامي.
- وأن الأشكال الإيجابية للوعي هي التي تقود إلى الثقافة الإيجابية الدافعة، وأن الأشكال السلبية للوعي هي التي تشكل الثقافة المعوقة، وأن إحداث التغيير الثقافي يتطلب شيوع الأشكال الإيجابية للوعي بشكل عام، والوعي المهاري، والوعي الناقد بشكل خاص.

■ أن تفعيل حقوق الإنسان، والتنمية، والديمقراطية في أي مجتمع يتوقف على مدى قدرة أفراده على تحويل الوعي الكلامي إلى وعى مهاري، وعلى تحويل الوعي الساذج إلى وعى ناقد، وقد لا نخطئ القول إذا ما أكدنا على أن من أهم أبعاد التغيير الثقافي من أجل إقامة مجتمع احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتفعيل التنمية هو إحداث التحول (من الوعي الساذج إلى الوعي الناقد، ومن الوعي الكلامي إلى الوعي المهاري).

■ أنه لا يمكن تصور أن كل فئات المجتمع أو حتى معظم شرائحه يغلب عليها كل الأنواع السابقة من الأشكال السلبية للوعي، وأن القلة فقط هي التي تملك الأشكال الإيجابية للوعي، ولا يمكن قبول أن الفئات الأدنى تعليماً والأكثر فقراً والأقل دخلاً هي التي يشيع فيها فقط كل الأشكال السابقة للوعي السلبى، وأن الفئات الأعلى تعليماً، والأعلى دخلاً، هي التي يشيع فيها فقط كل الأشكال الإيجابية للوعي.

فقد تكون الحقيقة غير ذلك، حيث يوجد العديد من الأفراد في الطبقات الأدنى تعليماً والأقل دخلاً مالكين للأشكال الإيجابية للوعي، بينما يكون الكثير من أفراد الفئات الأعلى تعليماً والأكبر دخلاً مالكين للعديد من الأشكال السلبية للوعي. (89)

■ أن الثقافة والتغيير الثقافي في علاقتها بالوعي، واستناداً إلى النقاط السابقة، قد لا تكون مجرد أنماط مستقرة من التفكير والسلوك الذي يحمى نظم قديمة مصررة على البقاء، لأنه حتى لو كانت الأغلبية ذات وعى سلبى أدى إلى ترسيخ هذه الأنماط القديمة أو القائمة، وقبلها لدواعي غير حقيقية قبلية ودينية وتاريخية واجتماعية، فإن هناك أقلية تمتلك الوعي الإيجابي بتغيير هذه الأنماط، وهذه النظم القديمة. وقد يكون هذا هو مضمون الصراع الثقافي الذي غالباً ما يكون بين ثقافة نظم قديمة لا تحقق احترام حقوق الإنسان ولا الديمقراطية، ولا تقدم نماذج أو تجارب فاعلة للتنمية، وبين ثقافة نظم جديدة تحترم حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتقدم نماذج فاعلة للتنمية. (90)

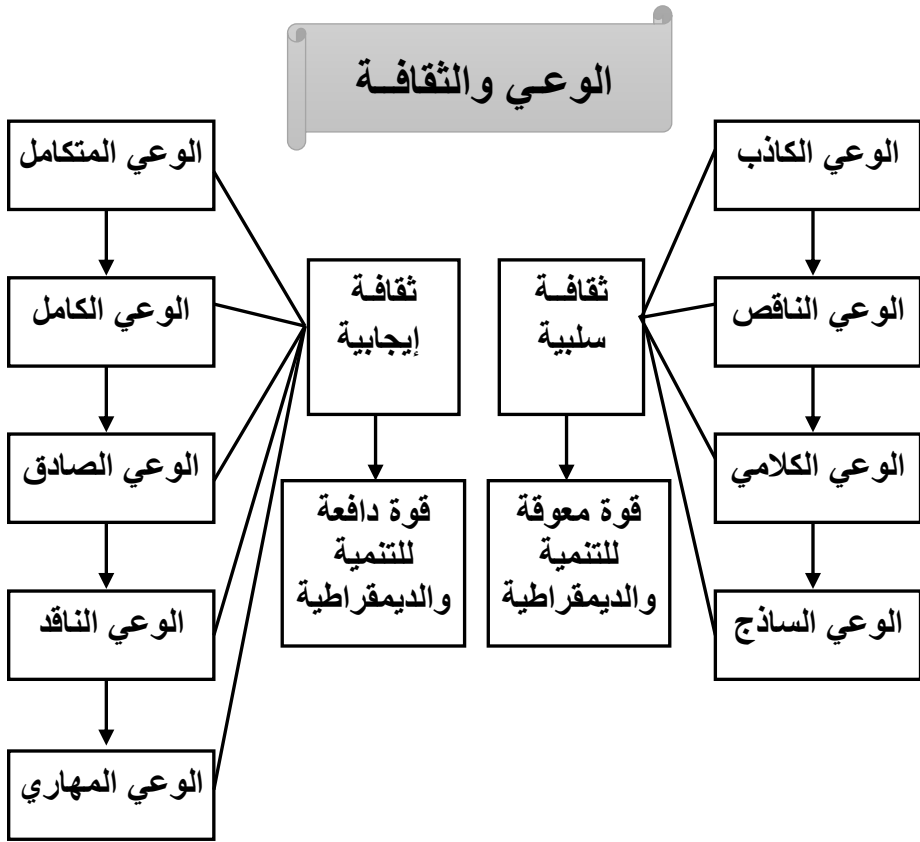
فالتغيير الثقافي لا يمكن أن يحدث إلا إذا تم التعامل مع هذه الحقيقة بكل

وضوح، وإلا إذا تم تحديد النظم القديمة ومعالمها وخطورة بقائها، وما تحدثه من أضرار على حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وكذلك تم تحديد الأنماط الثقافية المرتبطة بها، وكذلك تم تحديد النظم الجديدة وسماتها وآثارها الإيجابية على حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية، فضلاً عن تحديد الأنماط الثقافية المرتبطة بها.

ومن هنا، وبهذا المعنى قد يكون هناك صدام بين أصحاب ثقافة القديم التي لا تعزز حقوق الإنسان، ولا تقبل الديمقراطية، ولا تقدم نماذج تنموية تتسم بالاستقلالية والحدثة، وبين أصحاب ثقافة الجديد والتحديث التي تعزز حقوق الإنسان، وتقبل الديمقراطية، وتحقق التنمية المستقلة والمستدامة والتي تتسم بالحدثة، ولا حل وسط بين الاثنين إما القديم، وإما الحديث بكل معطياته وأنماطه السياسية.

وقد يطرح ما سبق أن التغيير الثقافي بهذا المعنى، وفي إطار علاقته بالوعي بأشكاله السلبية والإيجابية، يعد موضوعاً سياسياً، أكثر منه موضوعاً ثقافياً واجتماعياً، وهو بالفعل وفقاً لما سبق يعد موضوعاً سياسياً تتضح أبعاده في قدرة المدافعين عن النظام الجديد والحالمين بتطبيقه وجعله حقيقة واقعة على صياغة هذا التغيير في مشروع متكامل الحدثة، وتحديد الأنماط الإيجابية من الوعي والثقافة اللازمة لدعم هذا المشروع، في مواجهة قدرة المدافعين عن النظام القديم والتمسك به والإصرار على بقائه، وبالطبع فإن هذه المواجهة هي مواجهة سياسية، ولكن يجب أن لا يكون مضمونها وأهدافها السيطرة والنفوذ ولكن يجب أن يكون مضمونها وأهدافها هو تعزيز واحترام حقوق الإنسان وتدعيم الديمقراطية وتفعيل التنمية في إطار انخراط وتفاعل المجتمع مع الحدثة والتقدم.

فلا تغيير ثقافي دون وعي بأشكاله الإيجابية، والأهم هو أن يدور هذا التغيير الثقافي حول نموذج مشرق للمستقبل للمجتمع يكون دافعاً لإفراده، ليس فقط للالتفاف حوله، ولكن للإصرار على تطبيق هذا النموذج، وتغيير كل الأنماط الثقافية التي تعوق الوصول إليه.



شكل رقم 13: يبين العلاقة بين الأشكال الإيجابية والسلبية للوعي،
وتكوين قوى دافعة أو معوقة للتنمية والديمقراطية

تشكيل القوى الدافعة والحد من القوى المعوقة في إحداث التغيير الثقافي:

قد يتضح مما سبق أن التغيير الثقافي لا بد وأن يرتبط بشكل أو بآخر

بمشروع مستقبلي للحدثة، يكون أساسه وأهم أبعاده وجوانبه هو احترام وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وتطبيق قواعدها العشرة، وآلياته تقديم نموذج للتنمية الشاملة والمتوازنة والمستقلة، ويكون الأفراد فيه ذا وعى كامل وصادق

وناقده ومهارى بأهمية وضرورة هذا المشروع لأنه السبيل نحو اندماجهم في المجتمع العالمي وتفاعلهم الإيجابي معه.

ولأن أي مشروع للحدثة يتم تطبيقه في مجتمعات نامية حديثة العهد بالديمقراطية أو غير مطبقة للعديد من قواعدها، يحتاج إلى أمرين أولاً: الحد من القوة المعوقة أمام مشروع الحدثة (المستقبل الأفضل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، وثانياً، إيجاد قوة دافعة لهذا المشروع.

الحد من القوى المعوقة:

القوى المعوقة أمام تطبيق حقوق الإنسان، والديمقراطية، وتقديم مشروع تنمية مستقلة يتسم بالحدثة متعددة، وقد يكون قد تم تناولها من زوايا مختلفة في مختلف الكتابات والمراجع، وأيضاً قد تمت الإشارة إلى العديد منها في الفصول السابقة، لذلك فسيتم تناولها ربما من منظور مختلف إلى حد ما عن تناول السابق لها في العديد من الكتابات التي تناولتها .. حيث سيتم إيجاز أهم عوامل هذه القوى المعوقة في عشرة عوامل أساسية هي:

1. الرضا السلبي:

وهو القبول عن عجز مصحوباً بعدم الرغبة في المشاركة، والإحساس بالتهميش والعزلة، وعدم الرغبة في الدفاع عن مصالح من تنتمي إليه. أبرز مظاهره عندما نقول هو "احنا عندنا حل تانى .. هو فيه حد تانى.. هنروح فين؟"

وقد أوجد الرضا السلبي مقولة أو ثقافة اللي تعرفه أحسن من اللي ما تعرفوش، وقد يكون من المؤكد أن اللي ما تعرفوش أحسن من اللي تعرفه، تحت شرط وضع معايير موضوعية للاختيار، مع الاحتكام المطلق لمعيار الكفاءة عند الاختيار.

أما لماذا حدث الرضا السلبي، فهذا يرجع إلى العامل الثاني.

2. العجز المكتسب:

هو الإحجام عن الفعل أو الإقدام، نتيجة عدم شعور الفرد مسبقاً (قبل الفعل)

بالقدرة على التحكم في نتائج ما سيفعل، فالطالب لن يذاكر إذا لم يكن لديه شعور مسبق بأنه قادر على النجاح، والسؤال هو لماذا يشعر العديد من الأفراد بالعجز المكتسب؟ والإجابة هي أنه عندما لا يتم الاحتكام إلى معيار الكفاءة، وعندما تسود الوساطة والمحسوبية، والاستثناءات ويفتقد المجتمع المعايير والمقاييس والمرجعية التي تستند إلى الحقائق، وليس إلى الآراء وإحكام القيم، يصاب الأفراد بالإحباط واليأس، ويكون العجز ... ولكن من أين تم اكتساب العجز؟ والإجابة من البيئة المحيطة بالفرد عندما تفسد هذه البيئة، وتكون غير صالحة لأن يؤثر العمل الجاد فيها تأثيراً إيجابياً.

3. انفصال الثروة عن طريق الحصول عليها كوحدة واحدة في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد:

الثروة هي أقوى الدلالات في تحديد المكانة الاجتماعية للفرد، لذلك فإن سعى الإنسان لتحقيق الثروة ليس فقط للرفاهية من خلال نمط استهلاكي متميز، أو لتحقيق الأمان، ولكن وهو الأهم الحصول على مكانة اجتماعية متميزة تحقق له الهيبة والاحترام، وربما القوة والسيطرة والنفوذ.

لذلك حرصت كل المجتمعات على حماية نفسها بالإصرار والتأكيد على وحدة تحقيق الثروة وطريقة الحصول عليها، ليس فقط بالقوانين الرادعة، ولكن وهو الأهم، بتأكيد قيمة اجتماعية تكون ثابتة وراسخة هي، لا مكانة اجتماعية لصاحب ثروة مشكوك في طريقة الحصول عليها .. بل يكون رد فعل المجتمع عندما تنفصل الثروة عن طريق الحصول عليها، هو السقوط الاجتماعي للفرد.

وهنا من المؤكد أن القارئ سيسأل وما خطورة ذلك؟ والإجابة هي أن خطورة هذا العامل الثالث ربما تكون أكثر من أي عامل آخر، بل ربما يكون هذا العامل أكثر العوامل المعوقة أمام التغيير.

لسبب بسيط هو أنه عندما يفرط المجتمع في هذه القاعدة (وحدة الثروة وطريقة الحصول عليها في تحديد المكانة) سيتكالب العديد من الأفراد للحصول على الثروة سعياً ليس فقط للمكانة ولكن للسلطة والنفوذ أيضاً، دون نظر أو أخذ في الاعتبار لطريقة الحصول عليها، مادام المجتمع لا

يقف حائلاً بقيمه أمام الطرق السلبية التي تستخدم في تحقيق الثروة .. وهذا يكون بداية طريق الفساد في أي مجتمع.

4. المقارنة بالذات وليس بالآخر:

المقارنة بالذات، أي بفترات حدثت في الماضي، لتأكيد تقدم الحاضر بالمقارنة إلى الماضي، أي المقارنة التاريخية التي تعتمد على تثبيت الوحدة وعزلها عن عالمها، ومقارنتها بنفسها عبر تاريخها الذي غالباً ما لا يكون متمسماً بالتقدم.

أما المقارنة بالآخر، وهي التي تعتمد على تثبيت الزمن، وتغيير الوحدات (المجتمعات) موضوع المقارنة، وهو ما لا يعزل الوحدة أو المجتمع موضوع المقارنة عن البيئة المحيطة به محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

والمقارنة بالذات التي هي غالباً ما تكون موضوع الخطاب السياسي والإداري والاجتماعي والثقافي، على سبيل المثال (كان لدينا في سنة 1970، 250 ألف خط تليفون والآن في سنة 2008 لدينا 5 مليون خط تليفون .. كان لدينا ... وأصبح لدينا ...) دون أن تتم المقارنة بالآخر (ماليزيا - سنغافورة - كوريا الجنوبية - الصين ..) التي هي غالباً ما تكون الدافع الحقيقي للتقدم، بينما تكون المقارنة بالذات خادعة، ودافعة إلى الرضا بالواقع، فالحاضر له معطياته وبيئته المحيطة، وفرصه وتهديداته التي غالباً ما تكون على خلاف الماضي الذي نقارن به.

أما لماذا نقارن بالذات، ولا نقارن بالآخر، فهو الهروب المتعمد من المحاسبة الموضوعية.

5. التقييم على أساس مؤشرات تشغيلية، وليس مؤشرات أدائية:

هو عامل في نفس سياق العامل السابق، وهو يعني أن الإداري والسياسي عندما يقوم بتقييم أداء نتائج مشروعات أو مهام معينة، فإنه يستخدم مؤشرات تشغيلية، بما يعني قياس ما تم إنجازه من المخطط، وإعلان ذلك على سبيل المثال عندما يذكر الخطاب السياسي أو الإداري أنجزنا 90% أو 100% من الخطة، أو تغطي شبكة المياه الصالحة والصرف الصحي

80% من القرى المصرية، بينما عندما يكون التقييم على أساس مؤشرات أدائية، يكون الخطاب والتركيز على التغيير الذى حدث في سلوك المجموعة المستهدفة كنتيجة مباشرة لنتائج المؤشرات التشغيلية .

أي ما هي نتائج تغطية القرى بالمياه النظيفة والصرف الصحي على الحد من انتشار الأمراض، والحد من تلوث البيئة، أو ما هي نتائج زيادة أعداد الخريجين من مختلف التخصصات على ترشيد سوق العمل أو الحد من البطالة، وبالتالي فإن المؤشرات الأدائية هي التقييم الحقيقي للنتائج، وهي الأحق بالتركيز، وهي المعيار الحقيقي لقياس التقدم سواء على مستوى مجتمع أو منظمة.

6. الرأي يسبق المعرفة:

الآراء هي وجهات نظر تحمل مزيجاً من الخبرات السابقة، وأحكام القيم، والمشاعر، والحقائق، وتعتمد درجة قوتها وسدادها ورشدها على مدى مصداقية الخبرات، وحجم الحقائق، وإيجابية المشاعر والاتجاهات.

أما المعرفة، فهي المعلومات التي تتسم بالمصداقية والمنهجية، وتستند إلى الحقائق التي تطابق الواقع عن موضوع معين، سواء كانت تعبيراً عن نظريات علمية، أو عن حقائق واقعية.

وبالتالي لا بد للمعرفة أن تسبق الرأي وليس العكس، ولكن مشكلة المشاكل أن الجميع في معظم الاجتماعات واللقاءات والخطاب الإداري والسياسي والاجتماعي يطرحون آراء دون معارف، ومن يملك المعرفة لا تتاح له الفرصة لأن يدلى بمعرفته أولاً، حتى تجب هذه المعرفة أصحاب الآراء، وتحسم الأمور، ويقدم الحل الناجح والفاعل.

وبالتالي فإن أصحاب الآراء على وعى أو بدون قصد يمنعون أصحاب المعرفة ليس فقط من التقدم عليهم بإبداء آرائهم، ولكن في الكثير من الأحوال بمنعهم من إبداء وطرح معرفتهم، ومن هنا أصبحنا في غابة من الآراء المتضاربة التي يؤدي تصارعها إلى صعوبة أو عدم الوصول إلى الحل الصحيح، أو اتخاذ القرار الرشيد. في الوقت الذي لو تقدمت أو سبقت

المعرفة الرأي لحسمت الأمور، وتم الوصول إلى القرار الرشيد والفاعل في أسرع وقت، وأيضاً يتم حسم الصراع بين الآراء الذي تؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرار الرشيد، وربما قصور التنفيذ، وتقدم الأقل كفاءة للصفوف، وتأخر أصحاب الكفاءات الحقيقية عن القيام بالأدوار المؤهلين لها.

7. الاستسلام للأمر الواقع وفي نفس الوقت مقاومة التغيير:

اللي تعرفه أحسن من اللي ما تعرفوش مره ثانية .. هذه ثقافة الاستسلام، وافتقاد القدرة على المقاومة، والاعتقاد الجازم بأن هناك قوة قادرة على حل المشاكل، لكنها ليست أنا أو أنت أو هو، ولكنها قوة خارجية، قد تكون السماء (كله على الله) ... أو الزمن كفيل بالحل ... لا داعي للمخاطرة ... (أبعد عن الشر ..).

وما يستتبع ثقافة الاستسلام من شيوع الشكوى، وافتقاد الحلول الجادة التي تحتاج إلى بذل الجهد الجاد والصادق.

8. الوعي الساذج، مقابل الوعي الناقد الفاحص:

ندرك أهمية المشاكل التي تحيط بنا، وقد نعرف التأثير السلبي للمشاكل، وقد نحيط بأبعادها، ولكن عندما نبحث عن الحلول، تكون الدراسة أقرب إلى السطحية، قد يكون ليس عن عجز، ولكن لشعور خفي بأن دراسة المشاكل بعمق قد يخيف عندما نواجه حقيقتها، أما عن الحلول فلا ترتبط بالواقع، ولا تكون نتيجة التحليل العلمي للموقف الحالي.

ولكن يكون الحل بالرجوع إلى الماضي والبحث فيه عن خبرة أو تجربة مماثلة للمشكلة موضوع البحث، والمهم أن يرتبط الحل بأطر عامة مستمدة من نصوص دينية، بينما تكون الحلول في حاجة إلى تفاصيل التفاصيل، أو مستمدة من قواعد لفقهاء في عصور وضعوا حلولاً لمشاكل وقعت في ظروف بيئية ومتغيرات مختلفة تماماً عن تلك الظروف والمتغيرات موضوع المشكلة، والأكثر غرابة في هذه النوعية من الوعي الساذج هو الإصرار على هذه النوعية من الحلول.

9. الوعي الكلامي مقابل الوعي المهاري:

الجميع يكاد يعرف ماذا يحيط بنا؟ ولماذا ما نحن عليه؟ والجميع يردد ويتداول الحديث والكلام عن المشاكل، وعن الحلول، وعما يجب أن يكون؟ وما يجب ألا يكون؟ ويتوقف عند حدود الكلام، الكل يتكلم، ويتكلم فقط دون تجاوز حدود الكلام إلى بناء منظومات من المهارات التي تشكل الفعل الصحيح الذي يتناسب مع الأهمية، أو مع ما تم إدراكه والوعي به، حيث تحول الإحساس بالمشكلة إلى مجرد كلام، وتحول الحال إلى مكالمات مسموعة أو مكتوبة سريعة التداول.

10. كل أنواع الأمية، وتقديس الخبرة الذاتية، في مقابل التقليل من قيمة المعرفة الظاهرة الممنهجة وذات المرجعية العملية:

الأمية الأبجدية قد تعوق الوعي والمشاركة الفاعلة، وهي أحد معوقات التقدم أمام اكتساب القدرة على التمكين، ولكن لا يقف العامل العاشر عند حدود الأمية الأبجدية، ولكنه يتجاوزها إلى الأمية التعليمية التي تعوق تحقيق المواطنة الصالحة والتي تتمثل في التصرف الإيجابي، والأمية المهنية والتي تتمثل في فوضى عدم الالتزام بالأداء الفاعل، والأمية الحضارية، التي لم تربط بين حضارة الماضي وواقع الحاضر، لتكون حضارة الماضي قوة دافعة لتطوير الحاضر، والأمية الثقافية التي تعنى افتقاد الوعي بتأثير متغيرات الحاضر على تحسين المستقبل، والأمية البصرية التي تعنى بعدم القدرة على التمييز بين ما هو نظيف وما هو غير نظيف، وما هو مرتب وما هو غير مرتب، والأمية التكنولوجية، والتي تعنى بافتقاد القدرة على استخدام الحاسب الآلي كنمط حياة، والأكثر سلبية هو أن تسبق الخبرة الذاتية غير المقننة والممنهجة المعرفة الظاهرة الممنهجة، وذات المرجعية العلمية.

عناصر القوى المعوقة
للتنمية والديمقراطية

- 1) الرضا السلبي
- 2) العجز المكتسب
- 3) انفصال الثروة عن طريق الحصول عليها في
تحديد المكانة الاجتماعية
- 4) المقارنة بالذات وليس بالآخر
- 5) التقييم على أساس مؤشرات تشغيلية وليست
أدائية
- 6) الرأي يسبق المعرفة
- 7) الاستسلام للأمر الواقع .. مقاومة التغيير
- 8) الوعي الساذج مقابل الوعي الناقد
- 9) الوعي الكلامي مقابل الوعي المهاري
- 10) كل أنواع الأمية، وتقديس الخبرة الذاتية

شكل رقم 14: يبين عناصر القوة المعوقة أمام تحقيق
الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان

هذه هي أهم عناصر القوى المعوقة ليس فقط أمام مشروع الحداثة، ولكن أيضاً أمام أي تقدم في أي مجال من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا بجانب القوى المعوقة التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق وهي خلل التوازن السكاني أو عدم القدرة على الحد من الانفجار السكاني، ومن ثم حدوث صعوبة في توزيع عوائد التنمية وفقاً لمعايير عادلة، فضلاً عن صعوبة الوفاء بالحقوق الأساسية للإنسان، وهي حق التمكين من أجل العمل، وحق العمل، وصولاً إلى حق الحياة اللائقة.

تشكيل وإيجاد القوة الدافعة:

لقد تم البدء باستعراض العناصر العشرة الأساسية للقوة المعوقة، بالإضافة إلى الإشارة إلى الحد من الانفجار السكاني، قبل استعراض تشكيل القوة الإيجابية الدافعة لمشروع الحداثة القائم على حقوق الإنسان، والديمقراطية، لأن أكبر عوامل القوة الدافعة لهذا المشروع هو القدرة على القضاء على العوامل السابقة للقوة المعوقة.

هذا إلى جانب عوامل القوة الدافعة التالية:

1. تشكيل منظومة من القيم الدافعة تكون أساس ثقافة المشروع المستقبلي للمجتمع نحو الحداثة وبحيث تتبلور أهم هذه القيم فيما يلي:

- أن التاريخ يتحرك ويصنع من المستقبل وليس من الماضي.
- أن الأصول الحضارية قوة دافعة للحاضر، وليست مدعاة للتفاخر.
- كلنا شركاء في الوطن، ولا أحد يمتلك فيه أسهماً أكثر من الآخر.
- أننا متساوون أمام القانون ولا تمايز بيننا إلا بالجهد الذي يحقق نتائج حقيقية مؤثرة.
- أن القوة الحقيقية للمعرفة، وأن المعرفة تخلق الثروة، ولا سبيل للثروة الفاعلة دون استنادها على العلم والمعرفة.
- أننا لسنا أقل من الآخرين، لنكون في المكانة الاقتصادية الفاعلة والمؤثرة في محيطنا الإقليمي والدولي.

- أنه لا سلام اجتماعي دون احترام لحقوق الإنسان، وتطبيق للديمقراطية.
- أنه لا تنوير دون إزالة كل العقبات التي تقف أمام حرية التفكير، وأنه لا تقدم دون تنوير.
- أنه لا مشاريع للحدثة، ولا تجارب رائدة للتنمية دون احترام لحقوق الإنسان، وتطبيق لقواعد الديمقراطية.
- أن مشاريع الحدثة، والتجارب والنماذج الرائدة للتنمية لا تستمد من التاريخ، ولكن من الواقع المعاصر، ومن معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي.

2. اعتبار أن مشروع الحدثة، والنموذج الرائد للتنمية الذي يتسم بالاستدامة والاستقلالية، هو المشروع القومي، الذي يجب أن يلتف حوله كل أفراد المجتمع، والدولة بكل أجهزتها ومؤسساتها، في وحدة شاملة متكاملة لتحقيقه، مع اعتبار أن الوقت هو العنصر الحاكم في تحقيق المشروع القومي للحدثة، بما يعنى سرعة تحقيق أهداف الحدثة والنموذج الرائد للتنمية.

3. أن يكون مضمون الحدثة، والنموذج الرائد في التنمية هو أن تكون جزءاً فاعلاً ومؤثراً في هذا العالم ومشاركاً بنصيب فاعل وملموس في إجمالي الناتج العلمي والتكنولوجي له، وإجمالي ناتجه من سلع وخدمات، وفاعلاً في حركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4. تأصيل ثقافة المجتمع المدني، باعتبارها أهم عوامل ومكونات القوى الدافعة، نحو مجابهة كل محاولات التهميش والعزلة للفئات الأقل قدرة، أو محاولة إيجاد الوطن الموازي الذي يضم القادرين، في مجتمعات وتجمعات خاصة بهم، لهم حياتهم، وأنماطهم الاستهلاكية بعيداً عن غير القادرين، الذي ينظر إليهم القادرين بنظرة متدنية، أساسها أن حقوقهم لا تتساوى مع حقوق هؤلاء، وأنهم هم المسئولون عن قصور قدرتهم، وعدم تمكينهم لأنفسهم بالكامل، برغبتهم في الانسحاب، والتواكل، وعدم الحد من النمو السكاني.

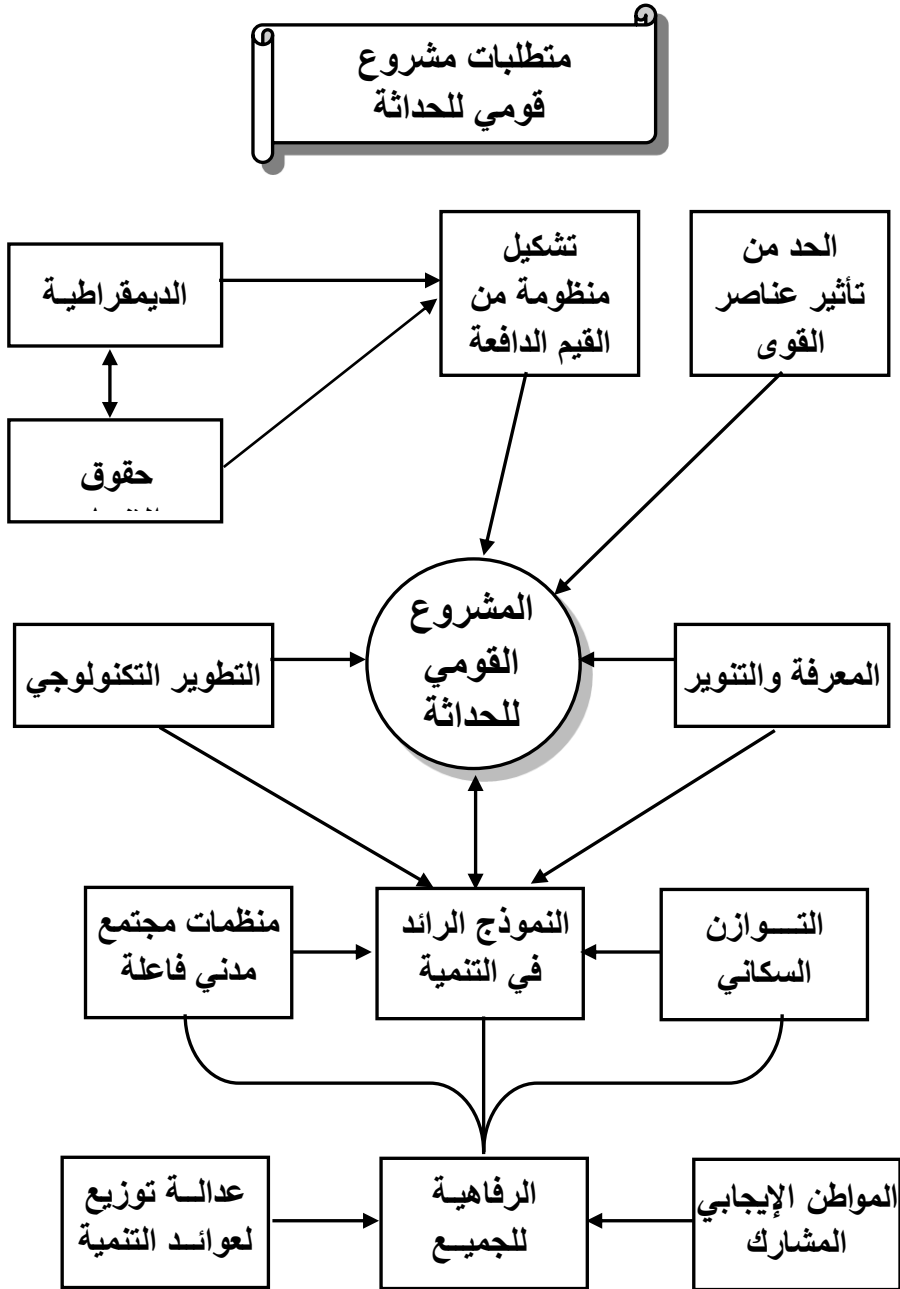
حيث لا يكون أمام مواجهة انتشار ظاهرة الوطن الموازي الذي تشق المجتمع إلى وطن للقادرين، ووطن لغير القادرين، مما يعوق أي مشروع للحدثة أو التنمية الرائدة، إلا شيوع ثقافة المجتمع المدني والتي تعنى لغير القادرين أنه لا حماية لهم، ولا تمكين لهم، أو تحويلهم من دائرة عدم القدرة إلى دائرة القدرة واكتمالها إلا بالانضمام الفاعل لمنظمة من منظمات المجتمع المدني.

إن التوسع في منظمات المجتمع المدني، والتوسع في المشاركة الفاعلة فيها كثافة وكنمط سلوكي شائع ومقبول لدى كل أفراد المجتمع هو الذي سيشكل ليس فقط القوة الدافعة نحو توسيع المشاركة في المشروع القومي للحدثة والتنمية الرائدة، ولكن وهذا هو الأهم هو منع حدوث وتشكيل ظاهرة الوطن الموازي، تلك الظاهرة التي تشكل الخطر الحقيقي أمام المشاركة الفاعلة لكل القوى في المجتمع، وذلك بتدعيمها لحقوق الإنسان والديمقراطية، ومجابهتها لكل أشكال التمايز غير الموضوعية، مما يؤدي إلى توسيع المشاركة الفاعلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الترويج لفكرة أن جوهر مشروع الحدثة والتنمية الرائدة، هم تلك القلة من رواد الأعمال، والفكر، الذين يتميزون بطاقات إبداعية قادرة على قيادة المشروع الحدثي لأنهم هم قاطرة هذا المشروع، وبالتالي فهم لهم كل الحق في كل التمايز لأنهم هم صناع التقدم، وهذا غير حقيقي، حتى ولو كان قادة الفكر، ورواد الأعمال المبدعين هم قاطرة الحدثة والتنمية في أي مجتمع:

لأن المجتمعات غير الديمقراطية، والتي لا تحظى باحترام حقوق الإنسان، تنضب فيها القدرة على إفران رواد الأعمال ورواد الفكر القادرين على قيادة التنمية، حيث تفتقر هذه المجتمعات إلى الإبداع .. وغالباً ما يكون تميز وتمايز رجال الأعمال، والمفكرين فيها استناداً إلى احتكار السلطة، وانتفاء هؤلاء إلى النخب الحاكمة، أو لاعتبارات أكثر ارتباطاً بتطبيق نظم تتسم بالشمولية، لذلك لا يطلق عليهم مصطلح رواد الأعمال، أو رواد الفكر وقادته، وإنما قد يطلق عليهم مجرد رجال الأعمال والمفكرين، فالرواد والقادة والمبدعون الحقيقيون لا يوجدون إلا في المجتمعات الديمقراطية، والمجتمعات الأكثر إيماناً واحتراماً لحقوق الإنسان.

هذا بعض من كثير قد قيل في هذا الصدد، ويمكن أن يقال ما هو أكثر في ضرورة وأهمية تشكيل قوة دافعة نحو التقدم في المجتمع، ولكن يظل المهم والأهم في هذا الصدد هو أنه لا تقدم إلا بالانفتاح الثقافي والتكنولوجي على العالم، دون التضحية بالخصوصية الثقافية مادامت هذه الخصوصية لا تمنع حماية حقوق الإنسان، وتطبيق الديمقراطية بقواعدها العشرة، وتحض وتدفع على المشاركة الفاعلة في التنمية، وتمنع التمايز غير المبرر بين أبناء الوطن الواحد، أما وإن كانت الخصوصية الثقافية ستكون عائقاً في بعض جوانبها لهذه العوامل التي تشكل القوى الدافعة للتنمية والتي تتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان فإن ذلك لا بد وأن يُأخذ في الاعتبار وأن يتم تحديد هذه المعوقات الثقافية ووضع برامج التوعية التي تتولى نشرها والعمل على تعميمها وتوسيع تأثيرها من خلال جمعيات المجتمع المدني بمختلف أشكالها ومجالاتها.



شكل رقم 15: يبين عناصر ومتطلبات تنفيذ مشروع قومي
للتنمية الرائدة والحدثة

الفصل السادس:

رأس المال الاجتماعي وتدعيم

التمية والمجتمع المدني

رأس المال الاجتماعي والتنمية

لم يعد رأس المال، بما يعنى إجمالي الأموال المتاحة والممكنة لإنجاز مشروع ما، بما يحقق أهداف هذا المشروع، هو الاحتياج الوحيد لإنجاز هذا المشروع، وكذلك وبقدر أكبر بكثير لم يعد رأس المال بالمفهوم السابق (رأس المال الاقتصادي) هو المتطلب الوحيد أو حتى ربما الأكثر أهمية لنجاح التنمية وتحقيق أهدافها، فقد أصبحت هناك أكثر من رأسمال تكون التنمية ليس فقط في حاجة اليهم، ولكن لا يمكن أن تقوم التنمية أو تحقق أهدافها بديونهم، وهم إلى جانب رأس المال الاقتصادي، هم رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، ورأس المال الفكري، ورأس المال الثقافي .

وكما سبق الإشارة إلى ذلك فإن رأس المال البشري هو إجمالي مخزون المعارف والمهارات المتاحة والممكنة لدى أفراد المجتمع، والتي يمكن أن تتحول إلى سلع وخدمات، أما رأس المال الفكري، فهو الذي يتمثل في مخزون الطاقات البشرية التي تمتلك القدرات الإبداعية والابتكارية، والتي غالباً ما تتمثل في عمالة النادرة، وعمالة المعرفة، والكوادر القيادية القادرة على الابتكار الاجتماعي، بما يؤدي إلى تقديم براءات اختراع، وحقوق ملكية فكرية لمنتجات مادية وفكرية.

وأما رأس المال الثقافي، فإنه يتمثل في مجموعة القيم الإيجابية الدافعة، والتي تكون وليدة وعى كامل، وصادق، وناقد ومهارى من قبل أفراد المجتمع، بما يؤدي إلى إنجاز المشروع الأعم للحدثة، ومشروعات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المرافقة لمشروع الحدثة، في أقل وقت ممكن، وبأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى جودة ونوعية ممكنة.

أما رأس المال الاجتماعي، الذي هو موضوع هذا الفصل والذي نتناوله بقدر أكبر من التفصيل من حيث مفاهيمه، وأركانه، ومكوناته، وعلاقته بالتنمية، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، فإنه لا يقل أهمية عن الأنواع الأخرى المذكورة من رأس المال كما سيتضح فيما بعد.

رأس المال الاجتماعي ماذا؟ ولماذا؟

مفهوم رأس المال الاجتماعي:

ارتبط هذا المصطلح بوصف التجمعات، والشبكات الاجتماعية ودورها في تحقيق الأمن العام، وتحليل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التنمية الاقتصادية. (91)

أما عن مفهومه:

- أنه جملة القيم التي يشارك فيها أعضاء الجماعة، وتكون سبباً في توليد التعاون، فإذا توقع هؤلاء الأعضاء أن كلا منهم سيكون أميناً في مسلكه، فإن الثقة في هذه الحالة ستكون متبادلة، ومن شأن هذه الثقة أن تشتد وتكون وتشكل فاعلية الجماعة، هذه الفاعلية هي التي تمثل رأس المال الاجتماعي الناتج عن الثقة المتبادلة وليس القيم المشتركة. (92)
- هو ما يصنعه الناس من علاقات المودة والمشاركة في عمل الخير والعطف المتبادل والاتصال بين الأفراد، والعائلات، بما يشكل الوحدة والتماسك الاجتماعي.
- هو قدرة الأفراد على العمل معاً من خلال شبكات العلاقات المشتركة، بما يساعد على حدوث التعاون المشترك لمواجهة المشكلات التي قد تعترضهم نتيجة تفاعلهم مع المجتمع والنظم التي تشكل البيئة الاجتماعية المحيطة بهم، حيث يتطلب ذلك ضرورة تكوين مخزون من الترابط الاجتماعي، والثقة المتبادلة، والقدرة على الاندماج والتعاون والعمل المشترك، والتسامح، وقبول الآخر، وتوحيد مستويات التعامل معه.
- هو ما يملكه الفرد، أو المنظمة من العلاقات المؤسسية وعضوية الجماعات، وبما يؤدي إلى توليد علاقات اجتماعية قائمة على التعاون المشترك بين الفرد أو المنظمة، والمنظمات التي يشترك معها الفرد أو المنظمة، وتؤدي إلى تدعيم كل منهم.

فالفرد أو حتى المنظمة، عندما ينشئ شبكات اجتماعية، أو ينضم إلى منظمات للمجتمع المدني، أو يستخدم ما لديه من مكانة في ممارسة اجتماعية فاعلة، فإنه يكون لنفسه رصيداً من القوة، هذا الرصيد هو رأس المال الاجتماعي، الذي يمكن أن يتحول بشكل أو بآخر إلى رصيد مادي، عندما تدعم القوة المستمدة من رأس المال الاجتماعي المواقف المادية التي يواجهها الفرد، وكذلك فإن رأس المال الاقتصادي (الموقف المالي للفرد) يمكن أن يتحول إلى رأس مال اجتماعي، إذا ما تم توجيهه لتدعيم علاقة الفرد أو المنظمة بالآخرين.

أبعاد رأس المال الاجتماعي:

تتمثل أهم هذه الأبعاد فيما يلي:

1. أن رأس المال الاجتماعي لصيق بالفرد والمنظمة والمجتمع فلا يمكن تصور فرد ومنظمة ومجتمع دون رأس مال اجتماعي، لأن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي، ولا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، وكذلك فإن المنظمات والمجموعات ما هي إلا مجموعات من الأفراد، لذلك لا بد وأن تمتلك رأس مال اجتماعي بشكل أو بآخر، ولكن هذا الرأس مال الاجتماعي قد يكون قوياً وداعماً للفرد والمنظمة والمجتمع، وقد يكون ضعيفاً وغير فاعل في تدعيم الفرد أو المجتمع.
2. أن رأس المال الاجتماعي أحد أهم آليات الأفراد والمنظمات والمجموعات في تحقيق أهدافهم، لأنه أهم السبل ليس فقط لتحقيق الاندماج والتفاعل والتعاون المشترك بين أعضاء المنظمات، ولكن وهذا هو الأهم في تحقيق التعاون والتفاهم المشترك بين الأفراد والمنظمات والمجموعات الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة تحقق مصالحهم معاً.
3. أن رأس المال الاجتماعي الحقيقي والفاعل هو الذي يقوم على أساس علاقات مؤسسية، وليس على شبكة واسعة من المعارف والأصدقاء حتى وإن استطاعوا تبادل منافع ومصالح مشتركة في إطار الصداقة، بمعنى اشتراك الأفراد أو المنظمات في علاقات مؤسسية منظمة (أي منظمات) هادفة إلى تحقيق مصالح مشتركة لمجموعة الأفراد المنضمين إلى هذه المنظمات.

4. أن رأس المال الاجتماعي على مستوى الدولة أو المجتمع ككل هو في النهاية محصلة ونتائج العلاقات، والتعاون والتفاعل المشترك بين كل المنظمات التي تضم أفراد المجتمع بغرض تدعيم وتحسين موقفهم الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي والثقافي.
5. أن رأس المال الاجتماعي هو ذلك الرصيد والمخزون التراكمي لدى منظمات المجتمع وأفراده من قدرات لحل مشكلاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من خلال تعاون مؤسسي مشترك.
6. أن المقصود بالبعد المؤسسي والتنظيمي، والعلاقات المؤسسية، ومنظمات المجتمع في رأس المال الاجتماعي هو منظمات المجتمع المدني، حتى ولو كانت العلاقة والتعاون المشترك بين أفراد أو منظمات غير منضمين إلى قطاع المجتمع المدني، فالمهم هو أن تكون منظمة المجتمع المدني هي أحد أطراف هذه العلاقة.
7. أن منظمات المجتمع المدني بمختلف أشكالها وأنشطتها هي التعبير المباشر والحقيقي عن قوة رأس المال الاجتماعي في أي مجتمع، بل وربما أيضاً عن الإنتاجية الاجتماعية للمجتمع، والتي تعنى بقدرة المجتمع على تكوين علاقات اجتماعية داعمة للتنمية الاقتصادية.
8. أن رأس المال الاجتماعي، هو القوة الفاعلة والمؤثرة في تكوين وتغيير وتطوير رأس المال الثقافي، وجعله قوة دافعة في التنمية الاقتصادية الشاملة، وأنه مع رأس المال الثقافي، ورأس المال البشري، يشكلون معاً إجمالي القوة الدافعة للتغيير والتغيير في أي مجتمع.
9. أن الثقة والاحترام المتبادلين هما أساس إقامة وتدعيم رأس المال الاجتماعي، والثقة تعنى الاعتقاد فيما تقول أو يقول الآخرون، وما تفعل أو ما يفعلون، والاحترام هو الاعتقاد المسبق عند التعامل بقيمة الآخر عندما تتعامل معه، وأنهما (الثقة والاحترام) هما السبيل، ونقطة البداية نحو التعاون المشترك، الذي هو أحد الأسس الهامة لرأس المال الاجتماعي.
10. أنه لا يهدر ولا يستنفذ أرصدة رأس المال الاجتماعي قدر الخداع المتعمد، والاحتواء الكاذب (الذي يحقق المصلحة من طرف واحد، هو القائم بعملية

الاحتواء)، وفقدان الثقة، واستغلال الآخر الذي سعى إلى المشاركة معك، وأن شيوع ظواهر الاحتواء الخادع، وانعدام الثقة في الآخر، وثقافة الخوف، وقيم الفردية، وعدم قبول الآخر، كل هذه عوامل ليست معوقة فقط أمام تدعيم رأس المال الاجتماعي بل وهادمة له.

لأن كل هذه العوامل والقيم تؤدي إلى الابتعاد والعزلة والانغلاق، ولا شيء يهدم رأس المال الاجتماعي قدر الانغلاق والعزلة.

رأس المال الاجتماعي لتدعيم التنمية:

التنمية ليست مجرد مجموعة من المشروعات الاقتصادية والخدمية القادرة على تقديم المزيد من السلع والخدمات، لتحسين الأنماط الاستهلاكية والمعيشية لأفراد المجتمع التي تتم فيه التنمية، فقد تزداد أعداد المشاريع التي تقدم السلع والخدمات، وقد تزداد كميات السلع والخدمات، بل وقد تتحسن نوعيتها، وقد تحقق المشاريع التي تم إنشائها في إطار التنمية المزيد من الربحية الناتجة عن إنتاجية حقيقية، وقد يتم تحقيق تراكم رأسمالي يؤدي إلى استمرارية نمو هذه المشروعات، بل وقد يؤدي إلى زيادة أعدادها، ومع كل هذا تكون التنمية قاصرة، أو تواجه التهديد بصعوبة الاستمرارية أو انخفاض معدلاتها .

لأن التنمية الصحيحة والحقيقية لا بد وأن تكون كما سبق تنمية متوازنة، شاملة، مستقلة، مستدامة، تتسم بالحدثة، والأهم أنها لا بد وأن تقوم على المشاركة الفاعلة من كل أطراف المجتمع، وأن يستفيد من عوائدها كل أفراد المجتمع بشكل أو بآخر.

وحتى تتحقق المشاركة الفاعلة من كل أفراد المجتمع لا بد وأن يتم تمكينهم من هذه المشاركة، أي من خلال فاعليات التنمية البشرية التي هي قلب وجوهر التنمية، وحتى يتم التعبئة لإحداث هذه المشاركة لا بد وأن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل في إحداث هذه المشاركة. ليس فقط من خلال برامج التوعية، أو حتى برامج التمكين (التعليم والتدريب)، ولكن من خلال المشاركة في مشروعات للتنمية المحلية بتنفيذ بعض هذه المشروعات، أو في الرقابة على

تنفيذ البعض الآخر منها، والأهم دورها في التعرف على احتياجات الجماهير الحقيقية وليس المعلنة إلى الحكومة، وإقامة الحوار الفاعل معها حول أولوياتها. (93)

إن المشاركة الفاعلة، والانتماء الحقيقي الذي يولدها ويدعمها لا يمكن أن يتحقق في ظل إحساس المواطنين العاديين بأنهم رعايا خاضعين للالتزامات ولوائح، ومجبرين على التنفيذ دون معرفة ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ في كل ما يتعلق بما هو مطلوب منهم تنفيذه، فلو عرفوا الإجابة على ماذا؟ ولماذا؟ وكيف؟ في كل ما هو مطلوب منهم من الحكومة، ولو عرفوا ماذا عليهم أن يفعلوا؟ وماذا عليهم ألا يفعلوا؟ عندما يمارسون حياتهم، ولو تحاوروا حول هذه الاسئلة، ولو شاركوا في وضع ما هو مطلوب منهم، عندئذ سيتحولون من رعايا إلى مواطنين حقيقيين فاعلين مشاركين.

ولكن من يقوم بذلك؟

والإجابة هي منظمات المجتمع المدني.

ولكن يعاد السؤال هنا هو وما العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، ورأس المال الاجتماعي؟

والإجابة مرة ثانية هي أن منظمات المجتمع المدني هي التعبير الحقيقي والمباشر عن مدى القوة الحقيقية لرأس المال الاجتماعي في أي مجتمع .. ولكن رأس المال الاجتماعي ليس مستوى واحد هو المستوى الشامل أو مستوى المجتمع ككل، ولكنه له أكثر من مستوى، مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والمجتمع ككل. (94)

وفيما يتعلق بالدور الفاعل لرأس المال الاجتماعي على مستوى الفرد في التنمية، فإنه يتضح فيما يلي:

- أن تدعيم رأس المال الاجتماعي لدى الفرد، هو أحد عناصر تمكين الفرد من إنجاز مصالحه الحياتية، الأمر الذي يدعم ثقته بذاته، فهو الطريق الإيجابي والأفضل لإنجاز مصالح الفرد.

■ أن الإنسان الأكثر علاقات اجتماعية إيجابية، والأكثر تفهماً لحاجات الآخرين، أي الأكثر ملكية لرأس المال الاجتماعي، هو الأكثر قابلية للمشاركة والتعاون، وهو الإنسان الأكثر نجاحاً والأكثر إنجازاً، وهو الأكثر ثقة في ذاته، وهو الأكثر فعالية في التنمية.

وفيما يتعلق بالدور الفاعل لرأس المال الاجتماعي على مستوى الأسرة، فإن الأسرة كوحدة اجتماعية، في مجتمع أكبر هو المجتمع المحلي، تشكل بعلاقاتها الإيجابية مع مختلف الأسر في المجتمع المحلي، ليس فقط فاعلية رأس المال الاجتماعي على مستوى الأسرة، ولكن أيضاً وهو الأهم قابلية المجتمع المحلي الذي يتكون من هذه الأسر، أن يتكون لديه رأسمال اجتماعي وفاعل وحقيقي، ويكون مؤثراً تأثيراً إيجابياً في إحداث تنمية المجتمع المحلي.

وفيما يتعلق بمستوى المجتمع المحلي، فإنه كما سبق الإشارة يتكون من المحصلة النهائية لرؤوس الأموال الاجتماعية لمجموعة الأسر التي يتكون منها هذا المجتمع المحلي، حيث تؤدي هذه الفعالية إلى ديناميكية هذا المجتمع وقدرته على تنظيم نفسه، والأهم هو سرعة إدراكه لمصالحه، واستعداده للانفان حولها والعمل على تنفيذها، وذلك عكس المجتمعات التي تفتقد إلى رأسمال اجتماعي قوى وفاعل نتيجة ضعف العلاقات الأسرية فيها الناتج عن ضعف رأس المال الاجتماعي لهذه الأسر.

ولكن إذا لم يتم الاستفادة من قوة رأس المال الاجتماعي المحلي، في تكوين وتشكيل مجتمع مدني يعمل في مختلف الأنشطة (التمكين - التنمية - الدفاع - الرعاية)، فإن هذا يعني إهدار قوة وقيمة رأس المال الاجتماعي المتاحة لتلعب دوراً إيجابياً ليس فقط في التنمية، ولكن في تدعيم وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالمستوى الرابع لرأس المال الاجتماعي والذي يتمثل في المستوى الكلي للمجتمع، والذي يمثل المستوى القومي، والذي هو المحصلة النهائية لكل أشكال ومكونات رأس المال الاجتماعي ومستوياته (الفرد - الأسرة - المجتمع - المحلي)، وهو يعني بمدى قوة العلاقات الإيجابية بين الأفراد،

والأسر، ومنظمات المجتمع المدني، ليس كذلك فقط بل تتضح قوة وفاعلية رأس المال الاجتماعي الكلي في:

- أنه هو الذي يكون، ويتكون من الشبكات التي تقوم بالربط الداخلي للعلاقات بين الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني.
 - أنه يشكل ويتكون من المعايير والقيم والقواعد والتوقعات (ما يقبل، وما لا يقبل) التي تحكم إعطاء المكانة الاجتماعية، وتحديداتها، وكل ما يتعلق بالثواب والمكافأة الاجتماعية للأفراد والجماعات، وكذلك تحديد كل ما يتعلق بخفض المكانة الاجتماعية للأفراد، وأسباب ذلك.
- هذا وتحدد مؤشرات فعالية رأس المال الاجتماعي في المجتمع في أربعة مؤشرات أساسية هي: (95)

1. تحديد مستوى الالتزام والارتباط بين الأفراد والأسر، ومنظمات المجتمع المحلي، تجاه بعضهم البعض من ناحية، وتجاه الأهداف المرتبطة بالتنمية (التطور نحو الأفضل بشكل عام)، أو البرامج الاجتماعية والسياسية المعلنة والمحددة، والذي سبق وأن شاركت فيها منظمات المجتمع المحلي.

2. سمات وخصائص الشبكات المحلية، من حيث مدى قوة أو ضعف هذه الشبكات، والتي قد تتمثل في العلاقات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الأهم هو دور منظمات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وأماكنها في تدعيم هذه الشبكات، من حيث:

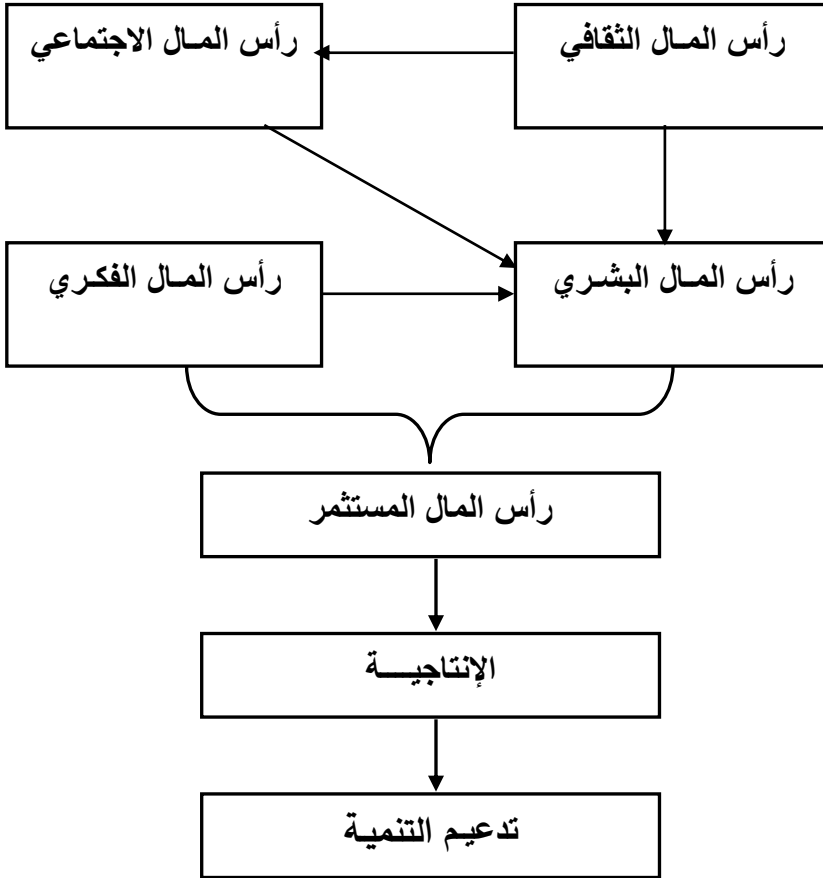
- سرعة وفاعلية الاتصالات بين هذه الشبكات.
- حجم العضوية في هذه الشبكات.
- العضوية النشطة في منظمات المجتمع المدني.
- مدى استعداد تأثير شبكات المجتمع المحلي في تدعيم المشاركة الفاعلة في التنمية.

3. تحديد مستوى الثقة بين أعضاء المجتمع المحلي، وهو من أهم مؤشرات فاعلية وقوة رأس المال الاجتماعي، حيث تعبر هذه الثقة عن مدى وجود رأس المال الاجتماعي من عدمه، فرأس المال الاجتماعي هو المحصلة النهائية لهذه الثقة التي يتم تبادلها بين أعضاء المجتمع المحلي، والتي لو لم تتكون ينحسر رأس المال الاجتماعي ويفتقد فعاليته.

4. تحديد مدى قوة وتماسك المؤسسات التي تشكل البناء الاجتماعي، بداية من الأسرة، والمجتمع المحلي، ومنظمات المجتمع المدني. فكلما كانت الأسرة أكثر تماسكاً، ويؤثر تماسكها في انحسار الخلافات بين أفرادها، وانخفاض معدلات الانحراف بينهم، وتمسك أفرادها بقيم دافعة تؤدي إلى تنشئة اجتماعية صحيحة، كلما كان ذلك انعكاساً لقوة رأس المال الاجتماعي على مستوى الفرد، والأسرة، وكذلك يمهد لرأس مال اجتماعي فاعل على مستوى المجتمع المحلي.

ألا يؤكد كل ما سبق أن لرأس المال الاجتماعي دور فاعل في التنمية إن لم يكن من خلال تكوين الشبكات الاجتماعية التي يتواصل الأفراد من خلالها لتحقيق المصالح المتبادلة، فدوره الفاعل في إحداث وتدعيم وتفعيل المشاركة الجماعية الواسعة في التنمية، فبجانب ذلك يظل الدور الأهم لرأس المال الاجتماعي هو إحداث التوازن بين الاتجاهات المتعارضة، فيمكن أن يوجد التجانس والمغايرة، والاندماج والتفكك، والتوحد والتنوع، والمعارضة والتأييد في مجتمع واحد، دون صراع يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف، وإنما على العكس لو وجد رأس المال الاجتماعي بمكونات متماسكة فاعلة نتج عنها شبكات اجتماعية قادرة على الربط بين مختلف فئات وأفراد المجتمع، تكون النتيجة هي التفاعل الإيجابي بين كل هذه الاتجاهات المتغايرة والمختلفة، بما يؤدي إلى إثراء التنمية بأفكار إبداعية نتيجة تفاعل هذه المتغيرات دون تصارع حاد وسلبي.

رأس المال الاجتماعي والتنمية



شكل رقم 16: يبين العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية

وكذلك فإن الربط بين الانساق المختلفة والنظم الاجتماعية المختلفة التي تشمل الجوانب المختلفة للحياة، والتنمية، وهي الاقتصاد، والعلم والدين، والقانون، والفن، والتعليم، والصحة، والأسرة، والتي قد يبدو كل منهم على أنه جانب أو فرع مستقل عن الآخر، ونشاط مستقل عنه، له مهنة ووظائفه وأفراده، لا يحدث فيما بينهم إلا من خلال رأس المال الاجتماعي، تلك البوتقة التي تنضم فيها هذه الانساق والنظم والأنشطة من خلال العلاقات والشبكات التي يتيحها رأس المال الاجتماعي لتكون في النهاية المنظومة الكلية للتنمية الفاعلة.

وبالتالي فإن رأس المال الاجتماعي هو الذي يحقق ارتباط الانساق الفرعية ببعضها البعض، وارتباط هذه الأنساق بالنسق العام والكلية (المجتمع ككل)، بل وأيضاً ارتباط كل نسق فرعي بالنسق العام من خلال العلاقات والشبكات التي ينشئها رأس المال الاجتماعي بين كل نسق (النسق الديني – النسق التعليمي على سبيل المثال) وبين المجتمع كنسق عام. (96)

وهذا هو الدور الفاعل لرأس المال الاجتماعي في التنمية، والذي بدوره تنقطع الروابط بين الأنساق والأنشطة ولا يتحقق التأثير الإيجابي، والذي يحدث نتائج مضاعفة من هذه الأنساق والأنشطة، ومن ثم يحدث إخفاق التنمية.

رأس المال الاجتماعي لتدعيم حقوق الإنسان:

- ماذا يحدث لو شعر المواطن العادي أنه مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة؟
 - وماذا يحدث لو شعر هذا المواطن بأن ليس له في الحياة الدنيا نصيب، وأن موعده ووعده ونصيبه في الآخرة، بعد مغادرة الدنيا بالوفاة؟
 - وماذا يحدث لهذا المواطن لو شعر أن ليس له أي حقوق، وأنه لا يتساوى مع غيره من المواطنين؟
- وأصبح يردد دون توقف مقولات وأمثلة تؤكد عدم مساواته (اللي ما لوش ظهر – الكبير كبير – يا بخت من كان النقيب خاله -...) مما يشير إلى قهره.

- وماذا يحدث لو انتابت هذا المواطن ثقافة الخوف (من خاف سلم – ابعد عن الشر – عيش جبان تموت مستور -...)، بجانب ثقافة الإحساس بالدونية السابق الإشارة إليها؟

الإجابة هي:

- i. أن يبتعد هؤلاء المواطنون الواقعون في دائرة الشعور بالدونية والخوف، وينعزلون، ويشعرون بالاختلاف عن الآخرين، حيث يشكل تفاعل الشعور بالدونية، والخوف، والاختلاف شعور برفض الآخر والإحساس بالعداء معه، والرغبة في إزائه.
 - ii. أن يشكل هؤلاء المواطنون الواقعون في هذه الدائرة تجمعات خاصة بهم غالباً ما تكون شبه مغلقة، بمعنى أنها ترفض الانفتاح على هؤلاء المواطنين الآخرين الذي يعتقدون أنهم الأكثر تميزاً عنهم، والأكثر حصولاً على الحقوق، والأهم هو عدم الثقة في هؤلاء الآخرين، والعمل عند التعامل معهم على إضرارهم، بل وفي بعض الأحيان قد يمارسون العنف والجريمة ضدهم.
 - iii. أن الإحساس بعدم المساواة، والشعور بالدونية، والخوف من الآخر خصوصاً لو كان هذا الآخر هو السلطة، يعتبر نوع من العدوان الذي يمثل استمراريته على المواطن العادي، اكتسابه للعنف والسلوك العدوانى الذي يتحول إلى نمط حياتي له يمارسه كسلوك عادى معتاد عليه دون شعور بالذنب، مما يؤدي إلى شيوع الجرائم.
 - iv. أن تكون النتيجة لهذا الشعور والإحساس لدى المواطن العادي، والذي يكون ناتجاً عن الممارسات المرتبطة بعدم الحصول على حقوق الإنسان التي نصت عليها القوانين الدولية والمعاهدات والمواثيق وقرارات الأمم المتحدة، هي التهميش والعزلة، ومن هنا تبدأ ظاهرة الوطن الموازي السابق إليها في التكوين.
- وقد لا يحتاج الأمر إلى بيان الآثار السلبية لهذه النتائج على المجتمع، فقد تم ذكرها، وكيف أنها تتبلور في ظاهرة الوطن الموازي، ولكن يحتاج الأمر إلى عرض وتفسير الدور الفاعل لرأس المال الاجتماعي في الحد من هذه الظواهر ومنع حدوثها.

أولاً، لا بد وأن نتفق أن كل الظواهر السابقة ترجع بشكل مباشر إلى افتقاد أو قصور حصول الإنسان العادي على حقوقه المشروعة له كإنسان.

وهنا قد يثار، وهل يمنع حصول الإنسان العادي على حقوقه المشروعة حدوث الانحراف والجريمة؟ وهل امتنعت الجريمة والعنف في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة الأكثر احتراماً لحقوق الإنسان؟

والإجابة هي لا، ولكن بالتأكيد تختلف دوافع الانحراف والجريمة بين المجتمعات الأكثر ديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان، عن تلك المجتمعات الأقل احتراماً لحقوق الإنسان، وغير الديمقراطية، وربما تختلف نوعية الجرائم والانحراف، ومعدلات الجريمة والعنف.

ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم كما تم الإشارة هو تلك العلاقة بين افتقاد حقوق الإنسان وقصور الديمقراطية، وظهور ظاهرة الوطن الموازي، وخطورة هذه الظاهرة ليس فقط على التنمية، ولكن على السلام الاجتماعي، وإرجاع أسباب هذه الظاهرة إلى افتقاد احترام حقوق الإنسان العادي، وقصور الديمقراطية.

ثانياً: أن فرضية العلاقة الطردية القوية بين رأس المال الاجتماعي، من حيث القوة والضعف، وشيوع ثقافة احترام حقوق الإنسان، وتطبيق قواعد الديمقراطية، خاصة وأن المجتمعات الأكثر احتراماً لحقوق الإنسان والأكثر تطبيقاً للديمقراطية والديمقراطية، هي الأكثر امتلاكاً لرأس المال الاجتماعي الفاعل.

قد تكون هذه المقولة صادقة وصحيحة مائة في المائة إذا ما تم تعريف رأس المال الاجتماعي على المستوى القومي بأنه المحصلة النهائية لمجموع منظمات المجتمع المدني ونتائج تفاعلاتها الإيجابية في تحقيق السلام الاجتماعي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية. (97)

أما لو أخذنا بأن تعريف رأس المال الاجتماعي هو فقط التفاعلات الاجتماعية، وشبكات العلاقات بين مختلف الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية التي تحدث الربط فيما بينهم (98)، فإن هذا الافتراض لن يختلف إقليلاً أيضاً، لأنه من المفترض أن هذه العلاقات و الشبكات لو كانت إيجابية ستؤدي بالضرورة

إلى الدفاع عن مصالح المواطنين بعضهم البعض، وإلى الاستعداد الجاد للحوار الفاعل والمشاركة الإيجابية، وربما وهو الأكثر أهمية تشكيل منظمات ومؤسسات تنظم تفاعلهم وتدافع عن حقوقهم، وتلعب دور حلقة الوصل بينهم وبين باقي منظمات المجتمع .

وبالتالي فأيا كان تعريف أو منظور رأس المال الاجتماعي، فإنه لا بد وأن ينتهي ويصب في المجتمع المدني ومنظماته، وأيا كانت العلاقات والشبكات التي يحدثها وينشئها رأس المال الاجتماعي، فإن نتائجها لا بد وأن تنتهي إلى:

- الاحترام المتبادل لحقوق الإنسان
- الدفاع عن حقوق الإنسان
- تدعيم وتوسيع المشاركة في منظمات المجتمع المدني
- توسيع قاعدة الحوار المتبادل بين كل فئات وأفراد المجتمع
- المشاركة الفاعلة بالعمل الجاد
- العمل الجماعي "العمل كفريق"

ولكن الدور الأهم من كل ما سبق لرأس المال الاجتماعي فيما يتعلق بتدعيم حقوق الإنسان هو:

- المواطنة الحقة، القائمة على المساواة الكاملة، وعدم التمييز والتمييز.
- قبول الآخر، وتوحيد مستويات التعامل معه، أيا كان هو لتكون النتيجة وطن واحد نتعايش معاً فيه، في إطار من المحبة والتعاون والمشاركة والسعي الجاد معاً إلى الرفاهية من خلال الحق في التنمية.

والأكثر أهمية هو ألا تحدث ظاهرة الوطن الموازي.

ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا كان رأس المال الاجتماعي قوياً، وإيجابياً، وشاملاً للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ومدعماً بشبكة فاعلة من منظمات المجتمع المدني، وينشأ وينمو في إطار نظام ديمقراطي، وشيوع لثقافة قبول واحترام حقوق الإنسان.

رأس المال الاجتماعي لتدعيم المجتمع المدني:

رأس المال الاجتماعي، والمجتمع المدني مصطلحان متضايقان، أي لا يفهم أحدهما بدون الآخر، وقد يعنى هذا التضايق بالتلازم بين المصطلحين دون أن يعنى الترادف، أو يعنى أنهما معنى واحد(99)، ولكن وكما سبقت الإشارة فإن رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل هو التعبير الحقيقي، والمؤشر الأكثر صدقاً على مدى قوة وفاعلية وتأثير المجتمع المدني ومنظماته في مختلف مناشط الحياة، وعلى مدى قوة التماسك والبناء الاجتماعي، ومدى وجود ثقافة إيجابية من عدمه، بل ويمكن القول إنه أبرز عوامل القوة الدافعة للتقدم.

والمشكلة في تكوين وبناء رأس المال الاجتماعي هي حدوث حالة فقدان الثقة مع الآخر بشكل عام، والثقة في السلطة بشكل خاص، وحالة شيوع ثقافة الفقر التي تمتثل أغلب مظاهرها في:

- **شيوع حالة الشكوى المستمرة بمبرر أو بدون مبرر.**
- **الاستسلام، وقبول الواقع رغم رفضه وعدم الرغبة في مناقشته، أو التعرف على أسبابه.**
- **الانسحاب واللجوء إلى الخرافات والغيبيات والحلول غير العلمية، وغير العقلانية.**
- **شيوع مقولات استغل الآخر قبل أن يستغلك، الغاية تبرر الوسيلة، وانتشار لغة ومفردات تبرر هذا الاستغلال (التثبيت - التعميم - القنطرة - ..) وربما تجعله مقبولاً.**
- **البحث عن قوة خارجية للإنقاذ (واسطة - محسوبة - وربما قوة غيبية ..).**
- **التمسك بالقديم، والتغني به، والترحم على أيامه، وتمنى عودته.**
- **افتقاد الثقة بالمستقبل، والاعتقاد أن الذي مضى لن يأتي زمن أفضل منه.**
- **الشك في مصداقية النتائج، وأنها ليست محصلة جهد صادق وحقيقي، وإنما هي انعكاس للفساد والمحسوبية.**

- انعدام الدقة والجودة في العمل، وشيوع ثقافة وقيم سلبية (كله زي بعضه .. مش حتفرق ..) .
- الفردية، والبعد عن الآخر، وشيوع ثقافة وقيم الأنانية (وأنا مالي وهي بلدنا، ده بلدهم، واخطف وأجرى).

إن كل مؤشرات ثقافة الفقر هي المعوق الرئيسي لبناء وتكوين ودعم وتنمية رأس المال الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي، ومدى قوته وفاعليته تتوقف على عدم شيوع مظاهر ثقافة الفقر السابق الإشارة إلي أهم سماتها ومظاهرها بعاليه.

فالخط المشترك في كل التعريفات التي تناولت مصطلح رأس المال الاجتماعي، هو أنه المحصلة النهائية لما يضعه الناس من علاقات المودة والمشاركة في عمل الخير، والعطف المتبادل، والاتصال الدائم بينهم كأفراد وأسر وجماعات، بما يشكل التماسك والوحدة الاجتماعية.

وبالتالي فهو آلية لخلق التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، أما كيف تعمل هذه الآلية؟

فإنها تعمل من خلال المجتمع المدني الذى يضم مجمل التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التطوعية غير الحكومية، والتي ترعى وتحمى الفرد، وتعمل على تعظيم قدراته (التمكين)، وعلى تنظيم مشاركته الفعالة في الحياة العامة، مما يؤكد على أن العلاقات والشبكات التي ينشئها رأس المال الاجتماعي إذا لم توضع في شكل علاقات تنظيمية ومؤسسية تتمثل في الجمعيات الأهلية والمنظمات الطوعية التي تضم في عضويتها أعداداً كبيرة من الناس الذين تجمعهم الثقة والروابط المشتركة، وبحيث يكون لهذه العلاقات والشبكات التأثير الفاعل ليس فقط في إحداث التوازن بين الحكومة وسلطاتها، والقطاع الخاص ومحاولات تعظيم الربحية ربما على حساب المواطنين وبين مصالح المواطنين، ورضائهم الإيجابي، ولكن وهو الأهم في تحقيق التنمية والتطور والاستقرار .

فلا رأسمال اجتماعي دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني دون رأسمال اجتماعي، وكذلك لا مجتمع مدني دون منظمات أهلية طوعية واسعة الانتشار ذات عضوية كبيرة نشطة.

وإذا كانت الروابط الاجتماعية بين الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، والثقة المتبادلة بينهم، هي التي تنشأ رأس المال الاجتماعي، وتحدد قوته، فإن الوعي الجمعي بالمصالح المشتركة بين الأفراد، وضرورة الإصرار على تحقيقها هو الذي يؤدي إلى إنشاء منظمات المجتمع المدني، لتكون التعبير المنظم عن رأس المال الاجتماعي.

ومن الملاحظ وجود تلك العلاقة القوية بين درجة الوعي الجمعي لأفراد المجتمع، وبين نوعية الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدني) التي تسود وتنتشر انعكاساً لهذا الوعي الذي بالطبع يعبر عن احتياجات الأفراد الذين يشكلون هذا الوعي. (100)

ويؤكد ذلك انتشار الجمعيات الخيرية التي تستهدف بالأساس تقديم المعونات المادية والعينية التي تكون في حاجة إليها، استناداً إلى قيم التكافل الاجتماعي، مع بداية ظهور وانتشار الجمعيات الأهلية، حيث أن هذه الجمعيات الخيرية تمثل الجيل الأول من العمل الأهلي، والذي يعبر عن وعي جمعي بتنظيم العمل الأهلي للوفاء بهذه الاحتياجات.

ليأتي بعد ذلك الجيل الثاني، جيل جمعيات الخدمة والتي تستهدف توفير الاحتياجات التي يحتاجها أفراد المجتمع (الصحة - التعليم - السكن ..)، وهي أيضاً انعكاس لدرجة أخرى من الوعي الجمعي لتنظيم العمل المدني لسد احتياجات الأفراد.

ومع ازدياد الوعي بالتطور والتقدم من خلال التنمية، وضرورة وأهمية المشاركة المجتمعية فيها، يظهر الجيل الثالث من الجمعيات الأهلية ذات الأهداف التنموية، والتي تستهدف رفع مستوى معيشة أعضاء المجتمع المحلي والنهوض بهم، استناداً إلى المشاركة الفاعلة منهم في تنمية مجتمعهم المحلي.

وعندما يزداد الوعي الجمعي بحقوق الإنسان، ويصبح ظاهرة عالمية، تشمل الحق في الديمقراطية، والحق في التنمية، والحق في الحياة الكريمة اللائقة، يظهر الجيل الرابع والأخير من منظمات المجتمع المدني، جيل الجمعيات

الدفاعية، أو المنظمات الحقوقية التي تسعى إلى الدفاع عن حقوق ومطالب المواطن العادي، والتأثير الفاعل في إصدار تشريعات داعمة لحقوق الإنسان، والديمقراطية.

فرأس المال الاجتماعي هو ملكية جماعية، تعبر عن الوعي الجمعي لأفراد المجتمع، وهو ديناميكي ومتغير، وسريع الاستجابة لإدراك الأفراد للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث، ولكنه مع كل هذا شديد التأثير بخبرات وتجارب الأفراد الاجتماعية، وثقافتهم السائدة، فهو في أقوى حالاته عندما يكون وعى الأفراد وعياً متكاملاً وكاملاً وصادقاً، وناقداً، ومهاري، وعندما تتسم ثقافتهم بالقدرة على التفاعل والتواؤم الإيجابي مع المتغيرات المحيطة بهم، وهو في أدنى حالاته، ربما يتسم وعى الأفراد بأنه وعى كاذب ناقص ساذج كلامي، وتتسم ثقافتهم بسمات ثقافة الفقر .

ولا تضيع أرصدة رأس المال الاجتماعي إلا عندما توضح العقبات أمام نمو وانتشار منظمات المجتمع المدني، أو أمام انطلاق تعبيرها عن الوعي الجمعي للغالبية من المواطنين العاديين، عندئذ ستكون حركة المجتمع نحو التقدم من خلال التنمية أكثر صعوبة لأنه لا تقدم دون تنمية شاملة، ولا تنمية شاملة دون رأسمال اجتماعي إيجابي، ولا رأسمال اجتماعي إيجابي دون منظمات مجتمع مدني فاعلة.

الفصل السابع:
معاً لتدعيم التنمية

معاً لتدعيم التنمية لماذا يجب أن نكون معاً؟

كل ما سبق في الفصول الستة السابقة يؤكد أن موضوع التنمية ليس له جانباً واحداً حتى تكون هذه التنمية فاعلة ومستدامة، وهو الجانب الاقتصادي الذي يتمثل في المشاريع الإنتاجية والخدمية، وتطوير وتحديث البنية التحتية من الطرق والمرافق، بما يؤدي في النهاية على رفع مستوى المعيشة للأفراد .. فهذا الجانب الاقتصادي يتطلب وجود قوة دافعة له تتمثل في مشاركة إيجابية وحقيقية لكل المواطنين، وكذلك إحساس بالانتماء الحقيقي من جانبهم إلى المشروع القومي الحداثي الذي يحدث التحول النوعي لكل أنماط الحياة حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا المشروع القومي للحداثة تقوده التنمية الفاعلة التي تتوقف فاعليتها وقدرتها على الاستدامة على مدى التأثير الإيجابي للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل الثقافة والوعي من خلال إيجاد قيم دافعة، وكذلك تكوين رأسمال اجتماعي يتمثل في إقامة علاقات مؤسسية فاعلية يتمثل أهم جوانبها في إقامة مجتمع مدني قوامه مؤسسات ومنظمات يؤسسها الأفراد لتعمل في مختلف مجالات وأنشطة حياتهم، وبحيث لا تنفصل جهود وأهداف هذه المنظمات عن جهود المنظمات الحكومية، بل وتتسق مع خطط وبرامج التنمية بشكل أو بآخر .. فكل الجهود يجب أن تصب في النهاية في تحقيق التنمية الفاعلة .. ولكن كيف ذلك؟

يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

فإذا كان إنشاء وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، والدفاع عن مصالح أصحابها هو مضمون عمل جمعيات التنمية الاقتصادية، فإن هذا المضمون يصب في النهاية في توسيع فرص العمل، وهو ما يؤكد تدعيم **حق العمل** بشكل مباشر، وكذلك تدعيم حق الحياة الكريمة بشكل غير مباشر من خلال الدخل المادي الذي يوفره العمل، خاصة لو كان هذا الدخل قادر على تغطية الحاجات الأساسية.

فإن جمعيات التنمية الاجتماعية والتي يدخل في إطارها كل أشكال الرعاية الصحية، والأسرية، والبيئية، والضمان الاجتماعي، والحماية الأسرية، وكل ما

يندرج تحت الوفاء بالجوانب الاجتماعية، تدعم الوفاء بحقوق الإنسان في هذه الجوانب.

وكذلك فإن جمعيات التنمية الثقافية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي، وفي تدعيم التمكين للأفراد (التعليم ومحو الأمية) وقد تدخل بشكل مباشر وغير مباشر جمعيات التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية في الدفاع عن حقوق غير القادرين من الفقراء إذا ما احتاجوا إلى البحث عن حقوقهم المشروعة بالتقاضي والطرق المقررة.

لذلك فكل العمل الأهلي بكل منظماته هدفه الأساسي تدعيم حدوث التنمية الشاملة من خلال المساعدة في تكوين الإنسان الفاعل في إحداث هذه التنمية من خلال إعادة تشكيل ثقافته ووعيه، وتدعيم تمكينه.

- ألا يعنى هذا أننا جميعاً كجمعيات أهلية شركاء في عمل واحد هو تدعيم التنمية، ببناء وعى وثقافة وقدرات المواطن، حتى يكون المواطن العادي وفاعلاً في التنمية.
- ألا يعنى مما سبق أن جمعيات التنمية الاجتماعية في حاجة إلى جهود التنمية السياسية، والثقافية، وصولاً إلى تصور متكامل لا تتكرر فيه الجهود من أجل تحقيق قدر فاعل من المشاركة الاجتماعية بتدعيم العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، ومساندة الخدمات الصحية.
- ألا يعنى أن جمعيات التنمية الاقتصادية والمحلية في حاجة إلى التنسيق والتكامل فيما بينهما لتدعيم المواطن بالحصول على حق العمل، والدخل المناسب الذي يفي باحتياجاته الأساسية.
- ألا يعنى مما سبق أن المواطن العادي الذي هو موضوع عملنا جميعاً في مجال العمل الأهلي (المنظمات غير الحكومية) نشترك في أن نقطة البدء في العمل الصحيح معه هو أن يتحول من مستفيد سلبي بخدمات الجمعية إلى مستفيد إيجابي.

لذا فكلنا في حاجة إلى بعضنا البعض، وكلنا لا بد وأن نعمل معاً فيما يتعلق بدعم التنمية، وبناء قدرات المواطن العادي وبتحويله من مواطن سلبي إلى مواطن مشارك.

ولكن كيف يكون ذلك؟

كيف نكون معاً؟

ضوابط المشاركة:

يكون ذلك بتفعيل التكامل بين الجمعيات الأهلية (منظمات المجتمع المدني) من خلال المشروعات المشتركة ولكن قبل أن ندخل معاً في تحالفات مشتركة تضم جمعيات مختلفة الأنشطة دفاعية حقوقية ، وتنموية، وخدمية، وثقافية تحت مظلة شبكة واحدة هي المجتمع المدني، أو المنظمات غير الحكومية أو حتى رأس المال الاجتماعي، لابد وأن نتفق على ثوابت نسبية للعمل المشترك بيننا، وأن تكون هذه الثوابت بمثابة القيم المشتركة للتعاون والتحالف بيننا، ويمكن بلورة أهم هذه القيم، والتي يمكن أن تكون بمثابة نواة ميثاق للعمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني بشكل عام، وبين الجمعيات الأهلية بشكل خاص على النحو التالي:

1. الصناعة الاجتماعية (المجتمع الإيجابي الفاعل) هي عمل منظمات المجتمع المدني، ورأس مالها هو رأس المال الاجتماعي، وأهم منتجاتها هو تحويل المهتمين والمعزولين إلى مشاركين، وأهم آلياتها وأدواتها هو التمكين.
2. أننا لا نمارس، ولا يمكن أن نمارس خداع الألفاظ، أو اللعب على المشاعر، أو إثارة الحماسة دون ما داعي، فما نسعى إليه نعبر عنه بتعاريف محددة، وكلمات واضحة، وليست الإثارة والحماسة غير المبررة من أدواتنا، وإنما العقلانية والإقناع، والنتائج التي تسبقها مقدمات مساوية لها ومؤدية إليها هم أدواتنا وآلياتنا في الإقناع.
3. نحن نعرف على وجه الدقة والتحديد ما هو الحق أو الحقوق التي ندافع عنها؟ ولماذا ندافع عنها؟ ومن هم أصحابها؟ وما هي المعايير التي نحدد بها أصحابها .. والأهم أننا نعرف المسارات المشروعة للمطالبة بها.

4. أننا كجمعيات أهلية نفهم المشاركة معاً ونتعامل معها على أنها إنشاء حوار حقيقي بيننا كمنظمات غير حكومية، من أجل تنفيذ مشروع أو مشروعات مشتركة، انطلاقاً من الإدراك الذي يملكه البسطاء (المواطن العادي) لحقائق حياتهم اليومية. وليست حمل المواطنين إلى ملعب الحكومة لتأييد المشروعات الحكومية الذين لم يشاركوا أصلاً في اختيارها باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين منها، أو أن يعملوا قسراً على تنفيذ المشروعات التي حددتها لهم الحكومة وفقاً لرؤيتها وتوصيفاتها.
- فدورنا هو المشاركة الفاعلة والإيجابية بالناس، ومع الناس، ومن أجلهم.
5. نحن كجمعيات أهلية لسنا الممثل الوحيد للشعب، فهناك المنظمات الأخرى للمجتمع المدني، الأحزاب، والنقابات والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية الأخرى، ونحن نقبل ونسعى ونرحب بالعمل المشترك مع أي منهما في إطار تكامل وشمول وفاعلية المجتمع المدني.
6. المجالس المحلية منظمات أهلية (جزء من المجتمع المدني) حتى ولو كانت ممثلة للحكومة أكثر منها ممثلة للناخبين، فهي شقيقة لنا، يجب أن نسعى إليها، وأن ندعمها، وأن يكون التعاون المشترك معها هو أحد أهم فاعلية كل منا.
7. أننا ندرك أننا كجمعيات أهلية، لسنا متماثلين لا في الحجم، ولا في الفعالية، ولا في درجة الاستقلالية، وقد نختلف في العديد من الأمور التي قد يكون من أهمها اختلاف الموقف بين الجمعيات الممولة تمويلًا ذاتيًا، وتلك الممولة تمويلًا خارجيًا، والأخرى ذات التمويل المشترك، أو الجمعيات التي تمثل جهة حكومية، والجمعيات المشخصة. ومع هذا فإننا يمكن أن نتعاون معاً، وأن نعمل معاً، لأن هناك خط واحد مشترك يمكن ألا نختلف عليه، هو خدمة المواطن العادي البسيط.
8. أننا نؤمن جميعاً أن قمة الالتزام الأخلاقي في عملنا هو ألا يستخلص قادة العمل الأهلي التطوعي لا من التراث، ولا من التجارب الناجحة، ولا حتى من تأييد أعضاء جمعياتهم، ولا من تحالفاتهم سلطة ليست لهم، ولا يجب أن تكون لهم.

9. أن عملنا ليس المواجهة، والتحدي لا للأجهزة الحكومية، ولا للسلطة في مختلف أشكالها، ولا لأي من المنظمات الخاصة، أو أي منظمات المجتمع المدني الأخرى، لأننا نقوم بالوساطة القائمة على بيان الحق والإقناع لمن يمثلهم من المواطنين وبين بقية السلطات والمنظمات الأخرى في المجتمع حتى يستطيعوا الحصول على حقوق الإنسان المشروعة بما فيها الحق في التنمية (المشاركة)، والحصول على العوائد بقدر المشاركة).

10. أننا نقبل المشاركة مع الأجهزة الحكومية بل ونسعى جادين إلى المشاركة بكل السبل والطرق، ليس فقط في تنفيذ مشاريع مشتركة بل في تنفيذ مشاريعها التي وردت في خططها، على ألا تعنى هذه المشاركة أن تتخلى السلطة الحكومية عن المهام التي لا تستطيع القيام بها بنفسها، كي تلقىها على المواطنين الأكثر فقراً.

الحوار المسبق من أجل الاكتشاف المشترك:

إن الحوار الحقيقي بين الأطراف الراغبة والقادرة والجادة في التعاون المشترك، هو الذي يؤدي إلى الاكتشاف المتبادل لكل الأطراف، وإذا لم يحدث هذا الاكتشاف المتبادل يكون الحوار غير فعال.

وحتى نتأكد من أهمية الاكتشاف المتبادل الناتج عن الحوار الفعال دعنا نسأل هذه الاسئلة:

■ ماذا يحدث عندما نكتشف بالحوار أن الحكومة ومن يمثلوها ليسوا وحوشاً طامعين باحثين عن مصلحة ذاتية على حساب الآخرين، وعندما يكتشف أفراد الحكومة أن ممثلي الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ليسوا طامعين في مكانة اجتماعية على غير أساس وعلى غير حق، وأنهم ليسوا متمسكين بمناصبهم، وأن كل أهدافهم هو الصالح العام للمجتمع والصالح الخاص لمجموعاتهم المستهدفة؟

■ وماذا يحدث عندما يكتشف الطرفين أنهما تماماً مثل بعضهم البعض، مع اختلاف المجال والمكان، وتوحد الهدف، حيث لا يسعى كل منهما إلا على بقائه في منصبه أولاً، وخدمة مصالحه الذاتية على حساب مصالح

المجموعة المستهدفة ثانياً، وأن شرعية وجود كل منهما هو الادعاء غير الحقيقي بتحقيق مصالح الناس؟

■ وماذا يحدث عندما يكتشف أطراف الحوار من جمعيات أهلية سعت للعمل المشترك معاً من أجل تدعيم حقوق الإنسان، والتنمية، والديمقراطية، أنهم لا يملكون لا القدرة، ولا الرغبة، ولا الإرادة الصادقة على العمل المشترك من خلال مشروعات حقيقية فاعلة، وأن السبب الحقيقي للدعوة للعمل المشترك هو إما تدعيم موقف كل منهم أمام مجموعاتهم المستهدفة، أو السعي للحصول على تمويل متاح؟

والإجابة، بالرغم من أنها ستتوقف على مدى شفافية الحوار الذي يحدث من حيث التعرف عليه، ومتابعة نتائجه، ومشاركة المجموعات المستهدفة فيه بشكل أو بآخر، فإن نتائجه ستكون على النحو التالي:

■ **في الحالة الأولى،** سيكون التعاون المشترك والفاعل بين الطرفين (الحكومة والجمعيات الأهلية) وسيكون النجاح المثمر هو محصلة هذا التعاون. والأهم هو التدعيم المشترك للطرفين، والأكثر أهمية هو التأييد الحكومي من قبل الجماهير، والمشاركة الفاعلة في التنمية، وتحويل المواطن من المواطن المستفيد السلبي إلى المواطن المستفيد المشارك.

■ **في الحالة الثانية،** إذا كان الحوار معلناً ومراقباً من المجموعات المستهدفة، سينكشف الخداع والادعاء، وسترفض المجموعة المستهدفة قيادتها لتحل محلها قيادات أكثر مصداقية، وكذلك ستكشف المجموعات المستهدفة خداع وكذب المسؤولين الحكوميين وترفع صورتهم إلى المستويات الأعلى لاستبدالهم بمسؤولين أكثر مصداقية.. لتكون النتيجة تعاون بين أطراف أكثر مصداقية في المرات التالية.

ولكن هذا يتوقف على مدى وعى ومشاركة أعضاء الجمعيات، والمجموعات المستهدفة، والذي بدونها لن نصل إلى هذه النتيجة.

■ **والحالة الثالثة،** ينطبق عليها ما جاء في الحالة الثانية، حيث سيؤدي انكشاف الدوافع الحقيقية للحوار للمشاركة في التغيير الصحيح والواعي للقيادات الحالية بالقيادات الصادقة والفاعلة، ليتم تعاون مشترك صحيح

وفاعل في المرات التالية، ولكن هذا تحت شرط مدى وعى ومشاركة المجموعات المستهدفة، وأعضاء الجمعيات في متابعة وتقييم الحوار المسبق من أجل الاكتشاف.

نموذج مبسط للتعاون المشترك بين أكثر من جمعية أهلية من أجل تدعيم حقوق الإنسان والتنمية:

يمثل هذا النموذج تصوراً مقترحاً للتعاون المشترك بين أكثر من جمعية (اقتصادية أو تنمية محلية، وجمعية تنمية اجتماعية، وجمعيات تنمية ثقافية وسياسية)، أو جمعية خدمات وذلك وفقاً للخطوات والمراحل التالية:

أولاً: قواعد المعلومات والمعرفة:

لأن المعرفة قوة، ولأنه لا قرار رشيد دون معلومات مؤكدة، ولأن توحيدنا كجمعيات أهلية تحت مظلة مشروعات مشتركة ناجحة، تتطلب أن نعرف بعضنا البعض، فلا تعاون مشترك، دون تبادل عميق للصورة عن كل منا، والصورة هنا تعنى قواعد المعلومات التفصيلية عن كل جمعية، والذي يجب أن تتوفر عن كل جمعية، وأن تتاح بشكل أو بآخر لكل جمعية حتى ولو كانت في غير النشاط الذي نقوم به.

فحتى تصبح الدعوة للمشاركة فعالة لا بد من توفر المعلومات المسبقة عن سأساركه، فبدون هذه المعلومات قد تكون الدعوة للمشاركة شعارات فارغة المضمون.

لذلك لنبدأ بإنشاء قواعد المعلومات التفصيلية عن جمعياتنا، وإذا كانت هذه القواعد قائمة فعلاً، فلنعمل على تدعيمها وتقويتها، والأهم أن نجعلها متاحة للجمعيات الأخرى، كنقطة بداية نحو المشاركة.

ثانياً: الهموم المشتركة:

ويقصد هنا بها تلك العقبات والتحديات التي قد تواجه معظمنا إن لم يكن جميعنا، هذه الهموم التي ليس أخطرها قصور الإمكانيات والتمويل، وبيروقراطية

الجهات الإدارية، وقصور فهم الدور الفاعل لأهمية المنظمات غير الحكومية في التنمية من قبل أجهزة الدولة والمجتمع معاً، ولكن مشكلتي الوعي والأمية من قبل المجموعات المستهدفة بخدمات الجمعيات الأهلية، فقد يتوفر لدى هذه المجموعات المستهدفة قدر من الوعي بمشكلاتهم وضرورة المشاركة في حلها، ولكنه في الغالب وعى غير كامل وأحياناً يكون وعياً كاذباً ومتناقضاً، وفي معظم الأحوال يكون وعياً كلامياً، وليس وعياً مهارياً، وبالنسبة للأمية فليس المقصود بها هنا الأمية الأبجدية التي تعنى بعدم القدرة على القراءة والكتابة والتي قد توجد بين الكثير من أفراد المجموعات المستهدفة بخدمات الجمعية، ولكن المقصود بالأمية أنواع أخرى منها تقف عائقاً أمام الاستفادة بمشاركة المواطن العادي المستهدف بخدمات الجمعية، لو أمكن بعد جهد جهيد من تحويله إلى مستفيد مشارك، مثل الأمية التعليمية، والتي تعنى بعدم القدرة على تطبيق ما تعلمه في الواقع الفعلي، أو الأمية المهنية، والتي تعنى بعدم ممارسة المهنة وفقاً لقواعدها الأخلاقية وقواعد المهنة والاحتراف أو الأمية الثقافية والتي تعنى بافتقاد الوعي بكل ما يدور من متغيرات حول الفرد.

إن هاتين المشكلتين (الوعي، والأمية) هموم مشتركة بيننا جميعاً، يمكن أن تكون نقطة التقاء حول مشاريع مشتركة تؤدي إلى إيجاد حلول مناسبة لها، لأن حلها أو الوصول إلى خطوات فاعلة في حلها، يعنى نجاح كل الجهود التي نقوم بها، وتحقيق كل الأهداف التي نسعى إليها.

ثالثاً: أن نتفق معاً على أسس للمشاركة تقوم على ثلاثة محاور هي:

- 1- الحوار المتبادل على أسس من الشفافية والمصادقية والأمان.
- 2- تحديد المصالح المتبادلة والأهداف المشتركة.
- 3- المنهجية العلمية، والمرجعية.

وذلك تحت ثوابت أننا جميعاً كجمعيات أهلية نعمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار تدعيم التنمية والمكين، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

رابعاً: لتكن نتيجة تبادل الصورة (المعلومات)، والمشاركة الفاعلة، الاتفاق بين مجموعة جمعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وخدمات على

اختيار منطقة معينة تقع في دائرة نشاطهم جميعاً، حيث تختار كل جمعية التركيز من خلال مشروع محدد ومخطط يساعد على تدعيم التنمية في النشاط التي تعمل الجمعية في مجاله، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1- أن تقوم (على سبيل المثال) جمعية التنمية الاجتماعية، وجمعية التنمية الثقافية بالاشتراك مع جمعية التنمية المحلية بمشروع لمحو أمية عشرة آلاف شخص (ما بين رجل وامرأة) .. على أن يتم إسناد المشروع في القيام بذلك لجمعية التنمية الاجتماعية أو التنمية الثقافية.

2- ولنفس المجموعة في نفس المنطقة، تقوم جمعية التنمية الاقتصادية (التنمية المحلية) بإعداد مسوح ميدانية لتصل إلى صورة اقتصادية عنهم تتضمن:

- المهن الذي يعملون فيها
- العاطلون والمشتغلون
- مستوى التشغيل الظاهر
- أصحاب الورش والمشاريع
- الهيكل التعليمي
- هيكل الدخل
- فرص الاستثمار المتاحة والممكنة في المنطقة

وبناء على نتائج هذا المسح يتم وضع برنامج التنمية الاقتصادية لهذه المجموعة من خلال:

- دعم المشاريع القائمة (الورش والمصانع الصغيرة) في هذه المنطقة من بين المجموعة المستهدفة (العشرة آلاف).
- برنامج رفع مستوى مهارة الأفراد الذين يحتاجون إلى ذلك وصولاً إلى إيجاد فرصة عمل في المشاريع التي سيتم دعمها.
- استغلال فرص الاستثمار المتاحة والممكنة، بجذب استثمارات لها.
- وضع برنامج تشغيل للأفراد العاطلين من المجموعة المستهدفة.

3- أن تشارك جمعية التنمية الاجتماعية في إعداد مسح اجتماعي لنفس المنطقة للتعرف على مستويات الفقر والحاجة، ومن يحتاج إلى تمكين أو إعادة تمكين أو رعاية أو خدمات صحية، أو معونة مادية.

4- أن تشارك الجمعية الثقافية في إعداد برامج لاستكمال التعليم للمتسربين على مراحل سلم التعليم، أو إعداد برامج للتوعية الثقافية بتداول المعرفة، والتعريف ببعض المفاهيم السياسية والثقافية .. والعمل على تدعيم ثقافة إيجابية دافعة يكون أساسها تحويل المواطن المستفيد السلبي إلى مستفيد مشارك.

خامساً: أن يتم وضع الخطوات التنفيذية للمشروع المشترك وذلك من خلال:

- 1- اختيار المنطقة موضوع تطبيق المشروع.
- 2- تحديد المجموعة المستهدفة في هذه المنطقة.
- 3- تحديد وتوزيع الأدوار على الجمعيات المشتركة في المشروع.
- 4- تشكيل اللجنة المشتركة من الجمعيات للإشراف على تنفيذ المشروع وإحداث التنسيق والتكامل بين الأدوار التي ستقوم بها الجمعيات.
- 5- وضع الخطط والبرامج التنفيذية، والسيناريوهات الواقعية للتنفيذ وفقاً للأدوار المختلفة للجمعيات المشاركة.
- 6- أن يؤخذ في الاعتبار التنسيق والتكامل مع الجهات الحكومية لتدعيم جهود الجمعيات المشاركة في المشروع المشترك.

إن العمل بهذه الآلية (التنمية المتكاملة لتدعيم حقوق وواجبات الإنسان) لمنطقة محددة ولمجموعة مستهدفة في هذه المنطقة، قد يكون من أفضل السبل المتاحة على الأقل حالياً لإحداث صيغة مناسبة للعمل المشترك بين الجمعيات الأهلية، وقد تكون هذه الصيغة هي الأنسب أيضاً في إقناع الجهات التنفيذية الحكومية لمساندة المشروع المشترك بين هذه الجمعيات، خاصة لو تم مشاركة الأجهزة التنفيذية والشعبية في اختيار المناطق والمجموعات المستهدفة ... على أن تكون شعارات المشاركة هي:

- معاً لتدعيم حقوق الإنسان بالتنمية الشاملة
- نعمل مع المستفيد المشارك، وليس المستفيد السلبي
- لننتقل من حالة نحن معك حتى لو لم تكن أنت معنا إلى كن معنا لنكون معك، ونحن معاً سندعم حقوقك كإنسان له الحق الكامل في حياة كريمة لائقة.

لا بديل لتدعيم وتنمية الجمعيات الأهلية:

هذه كلمة أخيرة تؤكد أنه لا بديل لتدعيم الجمعيات الأهلية باعتبارها جوهر وعصب المجتمع المدني، وأساس تكوين رأس المال الاجتماعي على المستوى القومي .. ليس فقط للقيام بدورها الفاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق المشاركة الإيجابية في مشروعات التنمية، وفي تحويل المواطن من المستفيد السلبي إلى المستفيد الإيجابي، وفي دورها في التمكين من أجل العمل والحياة الكريمة من خلال جمعيات الخدمات الأساسية، ولكن لأن صناعتها الأساسية هي المجتمع الفاعل، وأهميتها الأساسية أنها المدرسة الحقيقية لإعداد وتربية الكوادر السياسية والاجتماعية الأكثر مصداقية، والأكثر قدرة، والأكثر رغبة والأكثر إرادة.

ليس كذلك فقط، بل وأيضاً بتواصلها مع كل أشقائها من منظمات المجتمع المدني الأحزاب، والنقابات، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، غير الحكومية من غير الجمعيات الأهلية تؤدي إلى حدوث الحراك السياسي، والحراك الثقافي، الذي يجعل من المجتمع مجتمعاً فاعلاً حياً.

- فماذا يمكن أن يكون عليه العمل السياسي والاجتماعي والثقافي في مجتمع غابت فيه الجمعيات الأهلية أو انعدمت فاعليتها، وضعفت فيه منظمات المجتمع المدني، وهما تلك الأدوات والآليات اللازمة لتدعيمه وتفعيله وتشغيله تشغيلاً فاعلاً، والتي بدونها لا يعمل أو لا يتحرك المجتمع في الإطار الصحيح نحو التنمية الفاعلة من خلال حماية حقوق الإنسان وتطبيق القواعد العشرية للديمقراطية.
- وماذا يمكن أن يكون عليه حال المجتمع إذا انعدمت المشاركة الحقيقية الفاعلة، وحلت محلها السلبية والإحساس بالتهميش والعزلة، وأصبح

- فيه المواطنين لا يشعرون أن لهم السيطرة أو حتى المشاركة أو الفهم للعوامل التي تحكم حاضرهم، ومستقبلهم؟
- وماذا يمكن أن تصبح عليه الديمقراطية ذاتها إذا كان حكم الشعب يمارس على جثة هامدة لا حراك فيها، لأنه لا حراك سياسى أو ثقافى دون منظمات فاعلة وحقيقية للمجتمع المدني.
 - عندئذ سيكون الناتج الطبيعي هو دكتاتورية السوق، والتي تعنى بسيطرة رجال الأعمال، الذين استمدوا قوتهم من الجمع بين السياسة والمال دون ضوابط موضوعية .. مما سيؤدى إلى الانهيار الذاتى للديمقراطية وتدعيم ظاهرة الوطن الموازي.

وأخيراً ألتزم معى أن الطريق إلى التنمية الفاعلة يجب أن يمر عبر حقوق الإنسان، والديمقراطية، وإعادة تشكيل الثقافة والوعى لإيجاد قوة دافعة للتنمية، والتمكين، والمجتمع المدني، تحت شرط واحد هو التحكم فى النمو السكانى كأحد أهم محاور التنمية الفاعلة، واعتباره واجب إنسانى يقابل الحق الإنسانى فى حياة كريمة مع قدر أكبر من العدالة الاجتماعية .. إن الخصوصية الوحيدة فى تجربتنا التنموية أن نجاحها يتوقف على قدرتنا على الحد من النمو السكانى.. وفى النهاية يظل التقدم من خلال مشروع متكامل للحدثة هو جوهر وأساس التنمية.

كيف يتم التعاون المشترك بيننا من أجل تدعيم حقوق الإنسان بالتنمية؟

أولاً: قواعد المعلومات .. توسيع قاعدة المعرفة

ثانياً: المعرفة الحقيقية، وليس المعلنة للهموم المشتركة

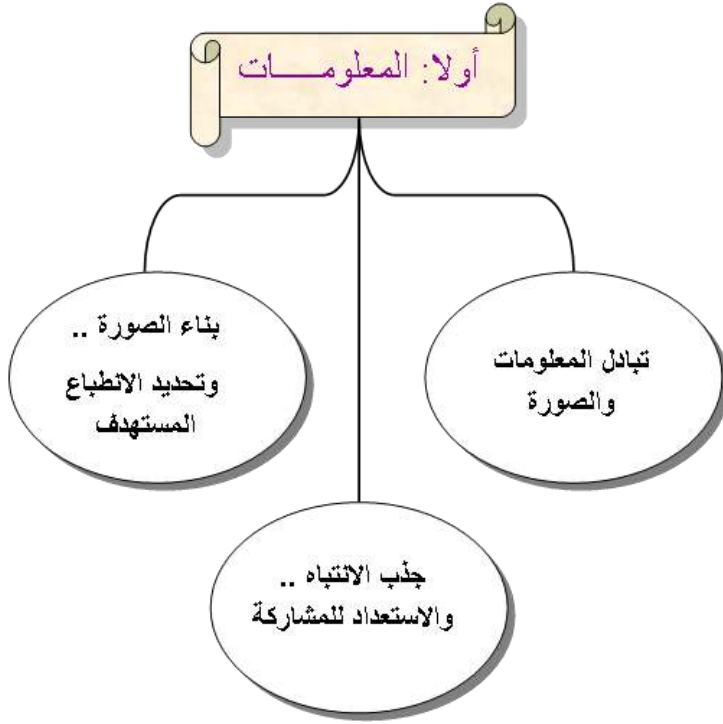
ثالثاً: الحوار + الاتفاق + المشاركة

رابعاً: اختيار مجموعة مستهدفة في منطقة محددة نعمل جميعاً معها

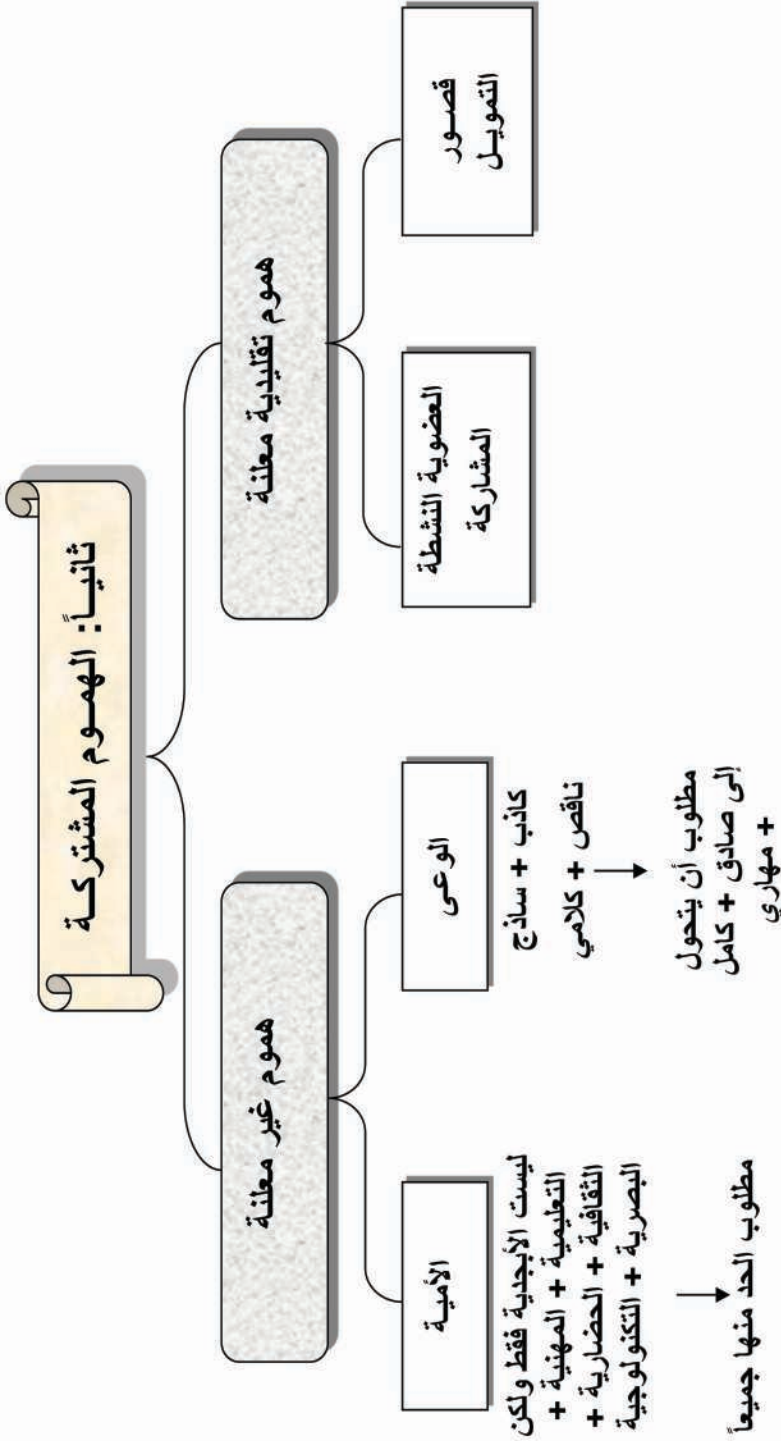
توزيع الأدوار

خامساً: الخطوات التنفيذية (السيناريو)

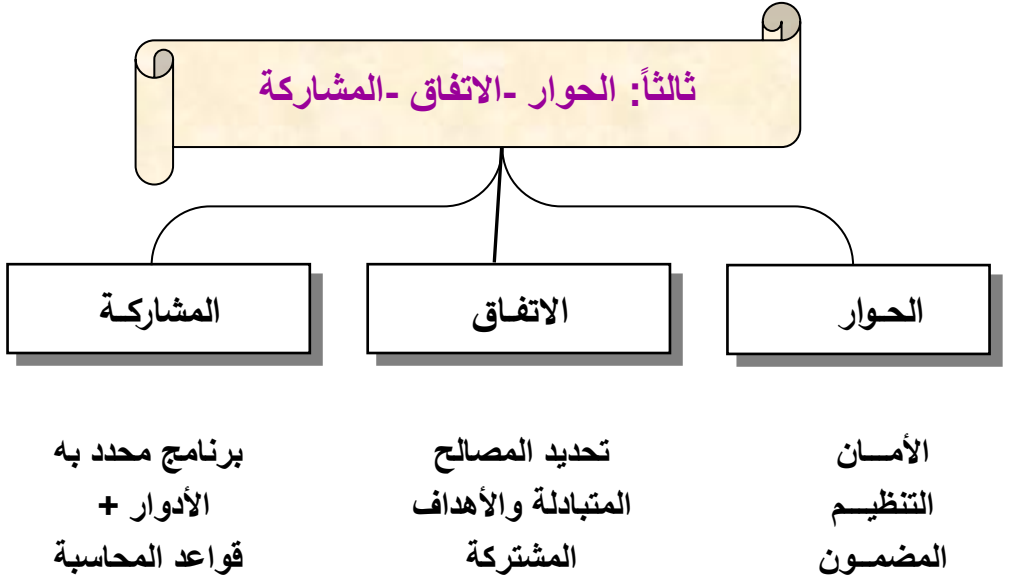
شكل رقم 17: يبين مراحل وخطوات التعاون المشترك بين مجموعة جمعيات أهلية لتدعيم التنمية في مجتمع محلي



شكل رقم 18: يبين عناصر الخطوة الأولى في تنفيذ التعاون المشترك بين مجموعة جمعيات أهلية لتدعيم التنمية في مجتمع محلي



شكل رقم 19: يبين تحديد الهموم المشتركة المطلوب التصدي لها تمهيداً لمشاركة مجموعة جمعيات أهلية لدعم التنمية في مجتمع محلي



شكل رقم 20: يبين الخطوة الثالثة لتنفيذ التعاون المشترك بين مجموعة جمعيات أهلية لتدعيم التنمية في مجتمع محلي

رابعاً: اختيار مجموعة مستهدفة في منطقة محددة، تشارك كل الجمعيات من خلال برنامج متكامل معاً، من أجل تدعيم التنمية لهذه المنطقة وفقاً لطبيعة نشاط كل جمعية .. بما يؤدي في نهاية المشروع إلى حدوث تنمية شاملة للمنطقة.

وذلك عن طريق :

الوفاء بتحقيق التنمية الفاعلة معاً

- تمكين القادرين
- رعاية غير القادرين
- توعية سياسية وثقافية
- فرص استثمار
- فرص عمل
- بيئة نظيفة
- خدمات صحية
- تدعيم ورش قائمة

شكل رقم 21: يبين الخطوة الرابعة لتنفيذ التعاون المشترك بين مجموعة جمعيات أهلية لتدعيم التنمية في مجتمع محلي

خامساً:
وضع السيناريو، وتحديد الخطوات التنفيذية

اختيار المنطقة

تحديد المجموعة المستهدفة

توزيع الأدوار

تشكيل اللجنة التنفيذية المشتركة

- تخطيط - تنظيم
- إشراف - تنسيق وتكامل ومنع ازدواجية
- متابعة - تقييم

شكل رقم 22: يبين الخطوة الخامسة لتنفيذ التعاون المشترك بين مجموعة جمعيات أهلية لتدعيم التنمية في مجتمع محلي

المراجع

- 1- د. خالد مصطفى، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال للبشر، القاهرة 2007.
- 2- د. فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1980.
- 3- د. محمد عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، القاهرة 2000.
- 4- J Quinn, Strategies for Change, Homewood / Rwin / McGraw-Hill, 2000.
- 5- المرجع السابق رقم 3.
- 6- د. نادر فرجاني، التنمية البشرية في مصر رؤية بديلة، دار المستقبل العربي، القاهرة 1994.
- 7- المرجع السابق رقم 6.
- 8- Raymond A Noe, Human Resource Management, Rwin, McGraw Hill, 2010.
- 9- المرجع السابق رقم 8.
- 10- د. محمد زكى شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية (الجزء الأول)، القاهرة 1968.
- 11- د. جلال أمين وآخرون، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000.
- 12- المرجع السابق رقم 11.
- 13- د. أمين مكي مدني، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان، الدليل العربي لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2007.

- 14- المرجع السابق رقم 13.
- 15- المرجع السابق رقم 13.
- 16- مايك فيدرسون، وآخرون، *ثقافة العولمة*، ترجمة عبد الوهاب علوب، مكتبة الأسرة، القاهرة 2005.
- 17- *ما وراء الأرقام قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة*، ترجمة د. سيد رمضان هداره، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة الالمية، القاهرة 1994.
- 18- المرجع السابق رقم 17.
- 19- المرجع السابق رقم 17.
- 20- د. عزام محجوب، *الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي*، الدليل العربي لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2007.
- 21- د. محمد نور فرحات، *مبادئ حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية*، *كتاب حقوق الإنسان – الثقافة العربية والنظام العالمي*، اتحاد المحامين العرب، القاهرة 1993.
- 22- المرجع السابق رقم 16.
- 23- جاك دونللي، *حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق*، ترجمة مبارك على عثمان، مراجعة د. محمد نور فرحات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.
- 24- د. الشافعي البشير، *قانون حقوق الإنسان ومصادره*، *حقوق الإنسان*، المجلد الثاني، دار العلم للملايين، القاهرة، 1989.
- 25- المرجع السابق رقم 24.
- 26- د. وائل أحمد علام، *الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان*، دار النهضة العربية، القاهرة 1999.

- 27- المرجع السابق رقم 26.
- 28- المرجع السابق رقم 26.
- 29- المرجع السابق رقم 30.
- 30- المرجع السابق رقم 24.
- 31- **جيلين تندر، الفكر السياسي، الاسئلة الأبدية،** ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، القاهرة 1993.
- 32- المرجع السابق رقم 31.
- 33- المرجع السابق رقم 31.
- 34- **الفين توفلر، تحول السلطة الجزء الأول،** ترجمة لبنى الريدي، الألف كتاب الثاني رقم 181، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1995.
- 35- **د. محمد كمال مصطفى، الديمقراطية والتنمية والمجتمع المدني،** مؤسسة فريدريش ايبرت، القاهرة 2006.
- 36- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،** موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات. "Internet"
- 37- **Francis Wolf, Human Rights and the International Labor Organization,** Clarendon Press, Oxford, 1985.
- 38- المرجع السابق رقم 26.
- 39- المرجع السابق رقم 26.
- 40- المرجع السابق رقم 13.
- 41- **د. عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، الدليل العربي لحقوق الإنسان،** المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة 2007.
- 42- المرجع السابق رقم 41.
- 43- المرجع السابق رقم 13.

- 44- المرجع السابق رقم 6.
- 45- د. إسماعيل صبري عبد الله، التنمية البشرية، المفهوم – القياس – الدلالة، سلسلة كراسات التنمية البشرية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 1994.
- 46- المرجع السابق رقم 45.
- 47- المرجع السابق رقم 13.
- 48- المرجع السابق رقم 13.
- 49- روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء أبو زيد، الطبعة الخامسة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1993.
- 50- المرجع السابق رقم 49.
- 51- د. سهير لطفي، غياب الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة 1988.
- 52- المرجع السابق رقم 35.
- 53- د. محمد كمال مصطفى، دليل التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية، مؤسسة فريدريش ايبيرت، القاهرة 1998.
- 54- مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الكتاب الأول 1991.
- 55- د. كريمة كريم، الحق في التنمية، ندوة حقوق الإنسان والتنمية 7 – 9 يونيو 1999.
- 56- المرجع السابق رقم 20.
- 57- د. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2002.
- 58- د. سمر يوسف، حقوق الإنسان والتنمية في الدورة الحادية عشر لمجلس حقوق الإنسان في ضوء فعاليات دورة المجلس الدولي لحقوق الإنسان

- الحادية عشر يونيو 2009، ندوة حقوق الإنسان، وتحديات التنمية، مؤسسة فريدريش إبيرت، الاسماعيلية، يوليو 2009.
- 59- د. محمد نور فرحات، القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة به، الدليل العربي لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، القاهرة 2007.
- 60- المرجع السابق رقم 35.
- 61- مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يونيو 2009.
- 62- نورينا يرتس، السيطرة الصامتة، ترجمة صدقي خطاب، عالم المعرفة، الكويت، العدد 336، فبراير 2007.
- 63- المرجع السابق رقم 61.
- 64- المرجع السابق رقم 61.
- 65- د. نفين عبد المنعم سعد، دليل المفاهيم والمصطلحات، الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، القاهرة 2007.
- 66- د. خالد مصطفى، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية، أجيال للبشر، القاهرة 2007.
- 67- المرجع السابق رقم 65.
- 68- د. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، القاهرة 2005.
- 69- دانييل بانكلوفيتش، الديمقراطية وقرار الجماهير، ترجمة كمال عبد الرؤوف، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة 1993.
- 70- د. علية حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية 1977.

- 71- المرجع السابق رقم 44.
- 72- د. أحمد ماهر، السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة 2007.
- 73- المرجع السابق رقم 72.
- 74- **Raymond A Noe**, Human Resource Management, Rwin, McGraw Hill, 2010.
- 75- **William Werther**, Human Resources and Personal Management, Fifth Edition, Kwin, McGraw Hill, 2003.
- 76- المرجع السابق رقم 75.
- 77- المرجع السابق رقم 24.
- 78- المرجع السابق رقم 61.
- 79- المرجع السابق رقم 75.
- 80- د. الفرحات السيد محمود، سيكولوجية العجز المتعلم، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة 2005.
- 81- المرجع السابق رقم 36.
- 82- **J Quinn**, Strategies for Change, Homewood / Rwin / McGraw-Hill 1990.
- 83- د. حافظ دياب، الثقافة، هيئة قصور الثقافة، القاهرة 2002.
- 84- د. كامل عبد الملك، ثقافة التنمية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2008.
- 85- ديبتر سنغاس، الصدام داخل الحضارات والتفاهم بشأن الصراعات الثقافية، مكتبة الأسرة، القاهرة 2009.
- 86- كارل البرخت، النزاع الاجتماعي، مكتبة جرير، 2008.
- 87- باولو فيراري، التعليم من أجل الوعي الناقد، ترجمة د. حامد عمار،

- مكتبة الأسرة، القاهرة 2008.
- 88- المرجع السابق رقم 87.
- 89- المرجع السابق رقم 87.
- 90- المرجع السابق رقم 65.
- 91- المرجع السابق رقم 61.
- 92- د. مراد وهبه، الرأسمال الاجتماعي من منظور فلسفي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2009.
- 93- بيير كالام، واندريه تالمان، الدولة في القلب، مبادئ جديدة لتيسير آليات الحكم، ترجمة سمير غبور، مكتبة الأسرة، القاهرة 2006.
- 94- **Pierre Bourdieu, the forms of social capital, Hand Book of Theory and Research for the Sociology Education, Green and Press, New York, 1990.**
- 95- **Christian Grootaet and others, Measuring Social Capital, the World Bank, Washington 2004.**
- 96- د. أحمد زايد، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة 2006.
- 97- د. حسن محمد سلامة، الجمعيات الأهلية ودور رأس المال الاجتماعي، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو 2009.
- 98- د. طلعت السروجي، رأس المال الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2009.
- 99- المرجع السابق رقم 92.
- 100- د. حسن محمد سلامة، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر، مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، الدار المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2006

الطريق الى التنمية الفاعلة
إعداد د. محمد كمال مصطفى *

نشر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)
حقوق الطبع © 2016 محفوظة لمؤسسة فريدريش إيبيرت
جميع الحقوق محفوظة
تمت الطباعة بجمهورية مصر العربية
أصدر من قبل مؤسسة فريدريش إيبيرت (مكتب مصر)

* هذا الكتاب لا يعبر عن رأى مؤسسة فريدريش إيبيرت ويتحمل المؤلف كامل
المسؤولية عن محتوى الكتاب

ملاحظة للعلامة التجارية:

العلامة التجارية وشعار مؤسسة فريدريش إيبيرت ومؤسسة فريدريش إيبيرت
(مكتب مصر)
Friedrich-Ebert-Stiftung e.V. مملوكة من قبل:
وتستخدم بموجب ترخيص من قبل مالك العلامة التجارية.

نسخة مجانية

حول مؤسسة فريدريش إيبيرت في مصر

استلهاماً من أهداف مؤسسة فريدريش إيبيرت العامة والتمثلة في تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدعوة إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بدأت المؤسسة عملها في مصر منذ عام 1976. يعمل المكتب بالتعاون مع شركاء محليين في إطار اتفاقية مبرمة مع الحكومة المصرية. هذه الاتفاقية تم اعتمادها بقرار جمهوري رقم 1976/139 وموافقة البرلمان المصري. وقد تم تجديد هذه الاتفاقية عام 1988 وتم اعتمادها بقرار جمهوري رقم 1989/244 وموافقة البرلمان المصري.

كانت المطالبة بإحداث تغيير اجتماعي وسياسي جوهري هي المحرك وراء الثورة المصرية سنة 2011. وسيكون التعامل مع هذه المطالب هو التحدي الأساسي أمام المعنيين والمجتمع المصري بأسره على مدار السنوات القادمة ومؤسسة فريدريش إيبيرت على أتم الاستعداد لمساعدة الشعب المصري أثناء هذه العملية الانتقالية.

تتعاون مؤسسة فريدريش إيبيرت مع الشركاء المصريين في مجالات:

البيئة والتنمية المستدامة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمكين المجتمع المدني

التعاون والحوار الدولي

مؤسسة فريدريش إيبيرت

مكتب مصر

4 شارع الصالح أيوب
11211 الزمالك، القاهرة - مصر

ت: 00202 27371656-8

ف: 00202 27371659

E-Mail: fes-egypt.org

www.fes-egypt.org